المصطفى حميمو

الدروس والعبر السياسية من تاريخ روما العتيقة

لنيقولا ميكيافلي

توطئة

العنوان الأصلي لترجمة الكتاب باللغة الفرنسية هو "*Discours sur la première décade de Tite-Live*" والذي يعطيك باللغة العربية "مقالات حول مجموع الكتب العشر الأولى من تاريخ روما لتيت ليف". و*Tite-Live* هو المؤرخ الروماني المتوفي سنة 17م، من بعد ما كتب تاريخ روما منذ تأسيسها حتى وفاة الجنرال الروماني *Drusus* سنة 9 ق.م. وموسوعته التاريخية هذه مكونة من 142 كتاب وزعها في مجموعات من عشر كتب وتسمى كل منها عشرية *décade*.

و"المقالات حول العشرية الأولى لتيت ليف" هو كتاب في السياسة لميكيافللي (ت1527) حول الكتب العشرة الأولى من موسوعة تاريخ روما العتيقة للمؤرخ تيت ليف. وهو الكتاب الذي أشار إليه ميكيافللي في كتاب الأمير بقوله: " ولن أتحدث هنا عن **الجمهوريات**، من حيث تناولتها تناولا شاملا في كتاب آخر". فهو إذا كتاب خصصه لدراسة طبيعة وآليات حكم الجمهوريات في مقابل الإمارات التي فصّل في طبيعتها وفي آلياتها في كتاب الأمير. وقد قسم كتاب المقالات هذا إلى ثلاثة كتب. الأول يُعنى بالسياسة الداخلية لروما العتيقة والثاني بالسياسة الخارجية والثالث بأثر الرجال على السياسة. ونترجم لك هنا عن الترجمة الفرنسية للكتاب فصولا مقتطفة من الكتب الثلاثة.

في كتاب "الأمير" يظهر ميكيافللي للقارئ بمظهر المُنظّر للاستبداد حتى عرف واشتهر بصاحب نظرية "الغاية تبرر الوسيلة" وصار اسمه مستعملا للشيطنة. لكنه مظلوم في ذلك، من حيث لم يكتب كتابه ذاك لعموم الناس، بل كتبه خاصة لأمير فلورنسا يعلّمه فيه كيف يستولي على مختلف الإمارات الإيطالية التي كانت ترزح تحت مختلف أشكال الاستبداد، على شاكلة ملوك الطوائف بالأندلس، كي يجمعها في وطن إيطالي موحد، كباقي الدول القوية من حوله، فلا تبقى عرضة للفوضى ولأطماع الدول القارة الأوروبية.

ولما تقرأ كتاب المقالات هذا ستجد فيه الفكر السياسي الحقيقي لميكيافللي. وهو فكر ديمقراطي بامتياز، من حيث تجده فيه يمجد العدل والمساواة والحرية بدولة المؤسسات وفي ظل سيادة القانون. وكتبه ليدعوالإيطاليين لقراءة تاريخ أجدادهم بروما العتيقة التي كان يعتبر هو نظام حكمها ومؤسسات الدستورية نموذجية، ويأسف لتخلي أهل عصره عن الاقتداء بها. فيكتب عنها لإغرائهم بها، ولحثهم على اتخاذها قدوة في تدبير الشأن العام من أجل إخراج بلادهم من براثين التفكك والتمزق والاقتتال والضعف والهوان. فتجده يقارن فيه بين أحداثها والأحداث المشابهة لها في العصور العتيقة، ويعرض الحلول السياسية والدستورية التي كانت ناجعة حينها في حل مشاكلها.

ويبدأ ميكيافللي كتابه هذا بتفسير نظريته عن التطور السياسي بأوربا منذ تلك العصور العتيقة. فيذكر ثلاثة أنظمة للحكم مع ما يقابل كل منها من مخاطر، في مجتمعات كانت مكونة، منذ عهد روما وأتينا العتيقتين، من طبقيتين وهما طبقة النبلاء أوالكبار كما يسميهم هو ، وطبقة المستضعفين من الشعب. والأنظمة الثلاثة هي :

1) الملكيات *monarchie* وما كان فيها من مخاطر استبداد الفرد *despotisme*.
2) ثم الجمهوريات الأرستقراطية *aristocratie* وما فيها من خطر استبداد الأقلية *oligarchie*
3) وأخير الجمهوريات الديمقراطية *démocratie* وما فيها من خطر الفوضى.

وكون فكر ميكيافللي السياسي ميّال لنظام الحكم الجمهوري، تجده يطرح السؤال عن أيهما أفضل، أهي جمهورية النبلاء *aristocratie* أم جمهورية الشعب *démocratie* ؟ ثم تجده يؤيد الثانية، حيث لا يطمع فيها الشعب سوى بالحرية[1] من دون استبداد. بخلاف الأولى حيث مخاطر استبداد الكبار بالحكم *oligarchie* جد وارد. لكنه يستدرك على ذلك بقوله عن تجربة جمهورية النبلاء *aristocratie* بكل من **صبارطا اليونانية** العتيقة

[1] الحرية في قاموس ميكيافللي تعني تعايش فئات المجتمع من دون اعتداء فئة على حقوق أخرى

والبندقية بإيطاليا في عصره، على أنها حققت الإنجازات العظيمة وكانت تُطمئن النفوس من خطر الفوضى الذي كانت تجلبه الجمهوريات الديمقراطية. ثم يذكر أسباب تلك الاستثناءات.

كما تجده يعرض مختلف الخلافات السياسية بالجمهورية الرومانية التي حصلت بين مجلس الشيوخ وعامة الشعب. ويعالجها بمثل ما جاء به من نصائح في كتابه "الأمير" كي تدوم الجمهورية قوية ومتوازنة. ولهذا تجده يعترض على انتقاض ما عرفته روما العتيقة من مؤسسة الدكتاتور التي لا تعني أبدا المستبد كما هو متعارف عليه اليوم، ثم يشرح كيف حكمها المستبدون. كما لم يتوانى عن انتقاض تدين الكنيسة في عصره وسياساتها، بذكر أسماء بعض زعمائها.

ويرد ميكيافللي عظمة ومجد شعب روما العتيقة لتشبثه بمبدأ الحرية. ومعنى الحرية في قاموسه هو حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال دولة المؤسسات وليس دولة الأشخاص أو الأسر المسنبدة، وفي ظل سيادة القانون. فتجد كتابه هذا عبارة عن دراسة ومقارنة سياسية وتشريعية واجتماعية بين العصور العتيقة والعصور الحديثة في زمانه. والغاية من كتابه هذا الكتاب، كما تقدم، هو تيسير فكر الانبعاث السياسي من جديد لما غرفته أتينا وروما من أنظمة جد متقدمة بالنسبة لأنظمة حكم عصره. وذلك هو معنى كلمة *LA RENAISSANCE* في خطابه، وليس معناها النهضة كما هو متعارف عليه اليوم عند العرب.

وكُتب نيقولا ميكيافللي هي كما تعلم، سياسية بامتياز. وليست نظرياته السياسية في هذا الكتاب أوذاك قرآنا منزلا. بل فيها ما أكدت صحتها عصور ما بعد ميكيافللي، ومنها ما بينت خطأها. وقد تتفق معه في أمور وتختلف معه وبحق في أخرى. لكن ليس هذا هو المهم بالنسبة لك أيها القارئ المسلم. ونكرر هنا ما كتبناه في توطئة كتابنا "تأملات في كتاب الأمير لميكيفللي"كي نقول لك أن الأهم من كل ذلك، هو إدراكك لجذور الواقع السياسي المتطور بالعالم الحديث. فتعلم أن كل أشكال الديمقراطية الحالية التي أصبحت اليوم مطلب كل شعوب العالم، هي نتيجة حتمية وطبيعية للعلاقة الجدلية المتحركة باستمرار، وفي خط تصاعدي بين الفكر السياسي والواقع السياسي بالعالم الغربي، والتي دامت حتى يومنا هذا سبعة وعشرين قرنا. وذلك انطلاقا من دولتي روما وأتينا العتيقتين، ومرورا بجمهورية البندقية التي دامت أحد عشر قرنا، من سنة 697 إلى حين قضى عليها نبوليون بونبارت سنة 1797، ومرورا كذلك بالكنفدرالية الديمقراطية السويسرية التي نشأت سنة 1291[1]، وظلت تتطور باستمرار حتى صارت سويسرا واحة السلم والاستقرار التي نعرفها اليوم.

ولما تقرأ في المقابل مقدمة ابن خلدون (ت 1406م)[2] ستدرك جذور الفكر السياسي المشرقي السائد حتى يومنا هذا، والذي ظل جامدا وفق خط أفقي على واقع الاستبداد المبرر بالدين افتراء على الإسلام. وحسبك في ذلك قول ابن خلدون في حق سلطان كل زمان من تاريخ المسلمين " إعلم أن السلطان في نفسه ضعيف يحمل أمراً ثقيلاً فلا بد له من الاستعانة بأبناء جنسه وإذا كان يستعين بهم في ضرورة معاشه وسائر مهنه فما ظنك بسياسة نوعه و**من استرعاه الله من خلقه وعباده**"[3] وأنت تعلم أن الله لم يسترعي أحدا من خلقه وعباده سوى بعضا من أنبيائه ورسله المسددين بالوحي والمعصومين بفضله من الظلم.

أما سلاطين المشرق فظلوا يستولون على الحكم بقوة سيوفهم، وليس بالطبع، لا بأمر من الله ولا بتأييد منه، كما كانوا يدعون ويزعمون. وابن خلدون نفسه الخبير بنظام الحكم المشرقي كان كغيره يقر بذلك ويؤكده كأمر طبيعي لا بديل عنه، بقوله "ولما كانت الرئاسة إنما تكون **بالغلب**، وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب **ليقع الغلب بها** وتتم الرئاسة لأهلها."[4].

---

[1] قرنين قبل سقوط الاندلس

[2] فقط قبل أكثر بقليل من قرن على وفاة نقولا ميكيافللي وثمانين سنة قبل سقوط الأندلس

[3] المقدمة : الفصل الرابع والثلاثون في مراتب الملك والسلطان وألقابها

[4] المقدمة : الفصل الحادي عشر في أن الرئاسة لا تزال في نصابها المخصوص من أهل العصبية

وما كان بوسع الفقهاء سوى التقعيد لذلك الاستبداد خوفا من سيوف المتغلبين، ومما يترتب عن معارضتهم من فتن وسفك للدماء، فألزموا شعوبهم بقاعدة "من غلبت شوكته وجبت طاعته". فقال ابن حجر رحمه الله: "وقد أجمع الفقهاء على **وجوب طاعة السلطان المتغلب**، والجهاد معه، وأنّ طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن الدماء، وتسكين الدهماء"[1]. وقال ابن تيمية رحمه الله:" وبذلك مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث أمر بقتال الخوارج عن السنة، **وأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم والصلاة خلفهم مع ذنوبهم**"[2] وقال أيضا "وأئمة أهل البدع أضر على الأمة من أهل الذنوب، ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الخوارج، ونهى عن قتال الولاة الظلمة"[3]

فلا تعجب حينها من الانقلابات على انتخابات الشعب من بعد ثورات الربيع العربي للتمديد في عمر الاستبداد من جديد، ولا من انقلابات بعض الأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية على ديمقراطية ما بعد الثورة، حين تخسر في انتخابات جديدة من بعد ما كانت هي الفائزة في الانتخابات السابقة. فهونفس الفكر الذي ما يزال يهيمن على بعض العقول المسلمة والمصبوغ بصبغة الدين افتراء على الإسلام[4]، وما يزال قائما حتى اليوم في وجه انتماء عالمك المسلم والعربي للعالم الحديث.

ونشك في أن الفكر العربي المسلم القديم كان على اطلاع على مختلف أنظمة الحكم التي تعاقبت على الشعوب الغربية وعلى مختلف مؤسساتها الدستورية كما تجدها في كتب ميكيافللي وفي كتب غيره. وحتى من اطلع **عليها**[5] لم يكن في وسعه الإفصاح عنها خوفا من بطش الأنظمة الاستبدادية التي تعاقبت على الشعوب المسلمة.

وذلك هو ما ذهب إليه الشيخ الأزهري على عبد الرازق بقوله "من الملاحظ البين في تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين أن حظ العلوم السياسية فيهم كان بالنسبة لغيرها من العلوم الأخرى أسوأ حظ، وأن وجودها بينهم كان أضعف وجود. فلسنا نعرف لهم مؤلفا ولا بحثا في شيء من أنظمة الحكم ولا أصول السياسة، اللهم إلا قليلا لا يقام له وزن إزاء حركتهم العلمية في غير السياسة من الفنون... وقد كانت كتب اليونان التي انكبوا على ترجمتها ودرسها كافية في أن تغريهم بعلم السياسة وتحببه إليهم، فإن ذلك العلم قديم، وقد شغل كثيراً من قدماء الفلاسفة اليونانيين وكان له فلسفة في اليونان، بل في حياتهم، شأن خطير."[6]

ثم أضاف متسائلا "فما لهم أهملوا النظر في كتاب الجمهورية لأفلاطون وكتاب السياسة لأرسطو، وما لهم رضوا أن يتركوا المسلمين بجهالة مطبقة بمبادئ السياسة وأنواع الحكومات عند اليونان، وهم الذين ارتضوا أن ينهجوا بالمسلمين مناهج السريان في علم النحو، وأن يروّضوهم برياضة بيدبا الهندي في كليلة ودمنة، بل رضوا بأن يمزجوا لهم علوم دينهم بما في فلسفة اليونان من خير وشر، وإيمان وكفر؟ "[7]

وأجاب أخيرا على تساؤله ذاك بقوله " الغيرة على الملك تحمل الملك على أن يصون عرشه من كل شيء قد يزلزل أركانه، أوينقص من حرمته، أويقلل من قدسيته، لذلك كان طبيعيا أن يستحيل الملك وحشا سفاحا، وشيطانا ماردا، **إذا ظفرت يداه بمن يحاول الخروج عن طاعته، وتقويض كرسيه**. وإنه لطبيعي كذلك أن في الملك أن يكون **عدوا لدودا لكل بحث ولوكان علميا يتخيل أنه قد يمس قواعد ملكه أويريد من تلقائه ريح الخطر،**

[1] الفتح الباري ج 7\13
[2] مجموع الفتاوى ج 470/28
[3] مجموع الفتاوى ج284/7
[4] قال تعالى في تدبير الشأن العام {وأمرهم شورى بينهم} ولم يقل قد استرعيت المتغلب بالسيف تدبير شأن البلاد والعباد
[5] كابن خلدون الذي يذكر كتاب السياسة لأرسطوفي المقدمة
[6] الإسلام وأصول الحكم ص 128
[7] الإسلام وأصول الحكم ص 128

ولوكان بعيدا . من هنا نشأ الضغط الملوكي على حرية العلم، واستبداد الملوك بمعاهد التعليم، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا. **ولاشك أن علم السياسة هو من أخطر العلوم على الملك**، بما يكشف من أنواع الحكم وخصائصه وأنظمته إلى آخره. لذلك كان حتما على الملوك أن يعادوه وأن يسدوا سبيله على الناس. **وذلك هو تأويل ما يلاحظ من قصور النهضة الإسلامية فى فروع السياسة، وخلوحركة المسلمين العلمية من مباحثها، ونكوص العلماء عن التعرض لها**، على النحوالذي يليق بذكائهم، وعلى النحوالذي تعرضوا به لبقية العلوم. "[1]

لكن ما كان يكفي المشارقة ترجمة كتب السياسة الإغريقية كي يدركوا فعلا مسميات ومدلولات الأسماء والمصطلحات الواردة فيها، لجهلهم بواقعها كما عاشه الرومان والإغريق. فإن كنت مغاربيا فلن تستطيع إدراك ما في كتاب عن المطبخ المصري مثلا، المكتوب باللغة العربية للمصريين. ستقرأ فيه أسماء الأطباق لكن من دون أن تدرك بذهنك ما هي في الواقع، في غياب الصور والوصف الدقيق لها، الأمور التي ما كان المؤلف المصري في حاجة إليها وهو يكتبه للمصريين. فالمشارقة ما عرفوا غير الاستبداد، وكان التواصل مع بلاد الغرب المسيحي شبه مقطوع. فما شاهدوا ولا عايشوا أنظمتهم السياسية حتى يدركوا كنهها، وما درسوا بكليات الحقوق التي كانت منتشرة في بلادهم. وحتى في حال ما عرفوا كل ذلك وأدركوه، فما كان بوسعهم لا نشره ولا بحثه ومناقشته خوفا من سيوف السلاطين، لما كان في ذلك من تهديد لملكهم، كما ذكر ذلك الشيخ علي عبد الرازق.

في حين، وكما سترى ذلك مع ميكيافللي، كان البحث الحر في السياسة وفي مختلف أنظمة الحكم التي عرفها الغرب شمال البحر المتوسط، تقليدا عريقا بين نخب شعوبه، وكان من مواد التدريس بكليات الحقوق كما تقدم. فكانت السياسة في الغرب فكرا وواقعا، متحركين باستمرار بين مدّ وجزر: بين **مدّ** بضغط من الشعوب طلبا للحرية، وبين **جزر** بفعل ضغط الكبار، كما يسميهم ميكيافللي، طمعا في تثبيت مصالحهم بالاستبداد على حساب حرية الشعوب. لكن مجموع حركات المدّ كان أكبر من مجموع حركات الجزر، في خط تصاعدي عبر الزمن نحوالديمقراطية كما نعرفها اليوم. وما بدأ اكتمالها إلا مع أول إقرار لحق النساء في التصويت والانتخاب بنيوزلندا سنة 1893، ثم إقرار حقهن في الترشح للانتخابات سنة 1919[2]. أما تصويت السود والملونين في الولايات المتحدة فقد تقرر في الدستور سنة 1890، لكنه ما أصبح واقعا ملموسا إلا سنة 1960 مع حقهم في الترشح للانتخابات الذي أعطى البلاد لأول مرة رئيسا من أصول كينية من إفريقية.

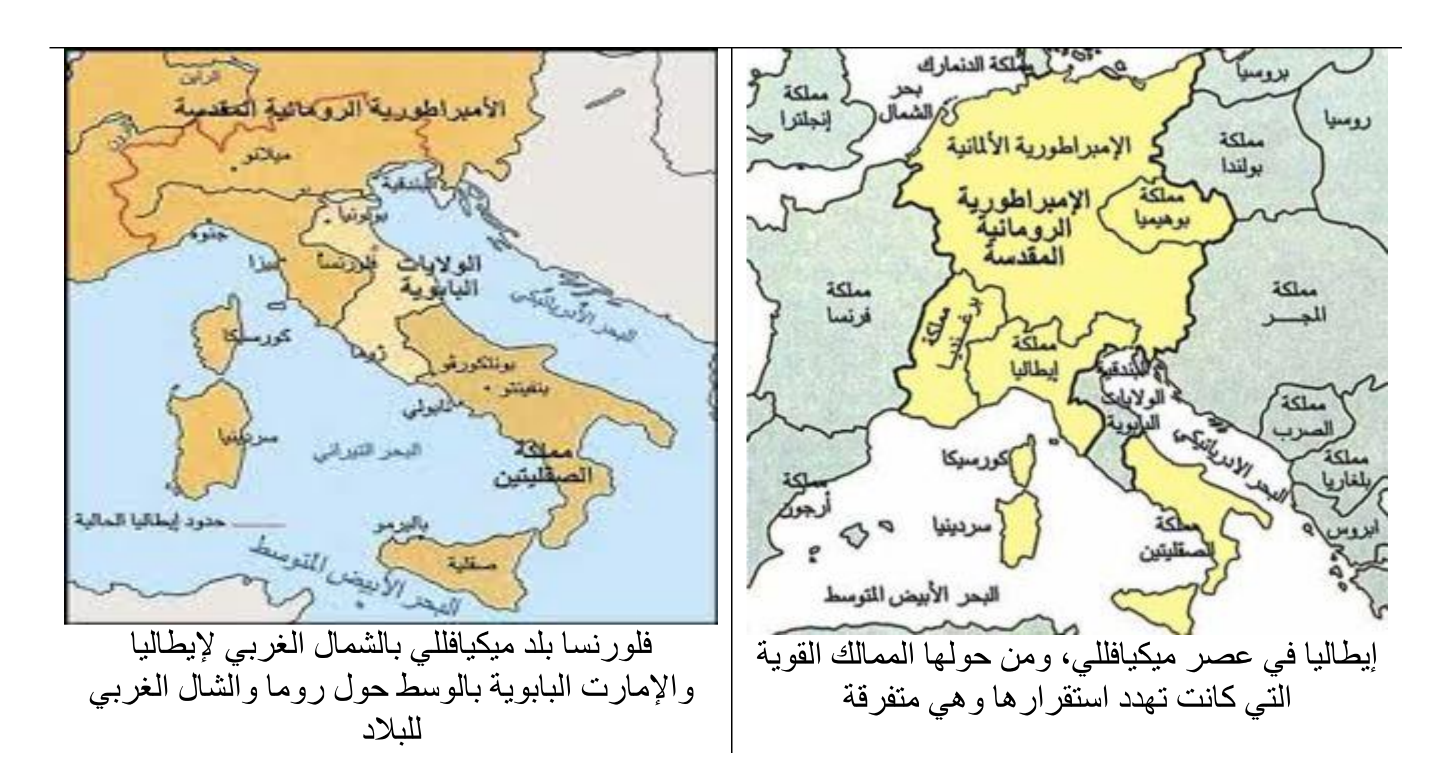
وبخلاف المشرق حيث ظل، كما رأيت، الفكر السياسي مغلقا على الاستبداد بضغط من حكامه وجهل من نخبه، ولا يرى في الأفق بديلا عنه، ظلت الثقافة السياسية العريقة بالغرب تدفع باستمرار نحوواقع سياسي أفضل، أوبالأحرى، أقل سوء، كما كان يقول ونسطون تشير تشل وغيره.

وكما سترى ذلك في هذا الكتاب، فقد كان ميكيافللي من المدافعين عن الجمهورية المساندة لحرية الشعوب[3]، كما كانت واقعا معاشا في عصره بالبندقية وبسويسرا. لكنك تجده في كتابه الأمير مع الاستبداد كحل ووسيلة مؤقتة، من باب الاضطرار، بالنظر لما كانت عليه إيطاليا من تشرذم وضعف، على غرار ملوك الطوائف بالأندلس، في مقابل مختلف الممالك القوية من حولها، وغايته في آخر المطاف تحقيق نظام حكم حر بكل البلاد. وهذه خريطة أوروبا وخريطة إيطاليا في عصر ميكيافللي:

[1] الإسلام وأصول الحكم ص 132

[2] وما تم ذلك بفرنسا إلا سنة 1946

[3] انظر كتابه "خطب حول العشرية الأولى لتيت ليف" *Discours sur la première décade de Tite-Live*



إيطاليا في عصر ميكيافللي، ومن حولها الممالك القوية التي كانت تهدد استقرارها وهي متفرقة

فلورنسا بلد ميكيافللي بالشمال الغربي لإيطاليا والإمارت البابوية بالوسط حول روما والشال الغربي للبلاد

ومن حقك كمسلم أن تتساءل عما عساك أن تستفيده أنت من قراءتك لكتاب ميكيافلي هذا. فنقول لك أنك ستدرك بقراءته طبيعة نظام الاستبداد الذي كان سائدا في عصر ميكيافللي بغيطاليا، والذي ما عرف المشرق سواه، وكيف كان يعمل كآلة سياسية صمّاء، البشر، مهما كان شأنهم، ما كانوا فيها سوى مجرد قطاع عيار. فكانت أيضا كالغابة بحسب تعبير ميكيافللي نفسه، الذي يقول في كتاب الأمير أنه ما كان يصل للقمة فيها سوى من كان يجمع بين قوة الأسد وحيل الثعلب، ويحسن اختيار الظروف التي تتطلب منه خداع الثعلب والظروف التي تتطلب منه زئير ومخالب الأسد. ومن لم ينتظم فيها بحسب منطق الثعلب والأسد كانت تسحقه. وحسبك في ذلك من تاريخ أسلافك، عمر بن عبد العزيز الذي حاول السير عكس تيار دولة الاستبداد الجارف فسحقته. وما كان فيها للحاكم المستبد من ندّ له، بل فقط من هم دونه، وبسلطة مطلقة على رقابهم.

واقرأ إن شئت في مقدمة ابن خلدون **الفصل العاشر "في أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد"** فتجده، وهو ابن بيئته التي لم تعرف غير الاستبداد، فلا نحاكمه، تجده ينظّر لذلك الانفراد بالمجد على أنه أمر طبيعي، ولا بديل للناس عنه. ثم تجده يؤصل له من كتاب الله وكأنه من صلب الدين، بقوله تعالى { لوكان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا }[1]، وبمثل ذلك التنظير المُسوّق لعموم الناس، يصبح المستبد، كأنه إله في الأرض ويحرم أن يشترك معه أحد في ملكه، اجتنابا لفساد البلاد والعباد. وهكذا كانت دولة الاستبداد تجد من بين نخبها من يصنع بمثل ذلك التنظير دينها الخاص بها، ثم تنسبه للإسلام كما رأيت، والإسلام براء من دينها المصطنع، كبراءته من دين داعش.

واعلم مرة أخرى أن المشرق ما عرف سوى الاستبداد، وما كان للمستبدين أن يسمحوا بمعرفة غير الاستبداد خوفا على ملكهم، كما تقدم مع الشيخ علي عبد الرازق. أما دول الرسل والأنبياء فقد عرفت قمة وكمال العدل بفضل الوحي الذي كان يسدد سياساتهم ويعصمهم من الظلم. وهي الدول النبوية التي لا يمكن استنساخها مع غيرهم من البشر. وفيما سواهم فكل دولة كان لها حاكم عادل، ومن دون تشريع ومؤسسات دستورية تحد من سلطانه، ومن دون حق المجتمع في التشريع مباشرة أوبتفويض منه، فمجرد كونه مشتهرا بالعدل ما كان كافيا لمنعه من الجنوح للظلم. وفي حال ما ظل عادلا طيلة عهده، فلا شيء يضمن للمجتمع عدل من يليه من الحكام، سوى وجود دستور وتشريع من صنع المجتمع بالتوافق بين أفراده كما حصل في روما وأتينا العتيقتين، وفي

[1] سورة الأنبياء – من الآية **22**

غيرهما من بعدهما بدول الغرب، ينظم الحكم ويمكن الشعب من مؤسسات دستورية تردع كل من زاغ عن القانون مهما كان شأنه. وذلك هو ما يفصل فيه ميكيافللي في هذا الكتاب، كما ستلمس ذلك من مجرد قراءتك للفهرس.

فالرجال إلى زوال، فلا يصح أن يُرهن مصير المجتمعات بعدل بعض حكامهم الذين ينقضي بموتهم. أما التشريع والمؤسسات الدستورية وسيادة القانون فباقية ضامنة للعدل من بعد مرور أوموت الحكام. والمجتمعات ذات الثقافة والتقاليد الدستورية بالغرب، كانت تحس دائما بزوال نعمة الحرية كلما اغتصبها طاغية، فتظل تعمل على استرجاعها. أما المجتمعات التي لم تعرف سوى الاستبداد، فكانت كأنها في نفق مظلم تظل تنتقل فيه من استبداد إلى آخر، من دون رؤية لأي بديل عنه في الأفق، وفقط في انتظار أن يجود القدر عليها بمستبد أقل سوء من سابقيه.

فلا يغرنك إذا كل ما يُعرض عليك من تاريخ دول المشرق المزركش زورا بألوان زاهية، فتبتغي إعادة إنتاجها في واقعك اليوم، عوضا عن ديمقراطيات العالم الحديث. وذلك ما يشير إليه ميكيافللي بقوله "**ولا أتحدث لا عن المعالم العمرانية ولا عن الفنون**، التي تحمل بديهية عظمتها في ذاتها، وقلّ ما يستطيع الزمن أن يزيد أوينقص من قيمتها. وإنما أتحدث عن **أخلاق ومعاملات الناس**، التي لا نرى كثيرا من الشهادات عنها بنفس البديهية" لأنك تكون حينها تتمنى إعادة إنتاج الاستبداد الذي عانى منه أسلافك، الذين ما بلغك من مآسيهم ومعاناتهم شيء، بسبب المؤرخين الذين كانوا مضطرين لتبييض عهود المستبدين، إما متملقين لهم أوخوفا من سيوفهم. وقد خصص ميكيافللي لذلك فصلا في هذا الكتاب وضعنا له العنوان التالي "مخاطر سوء كتابة وقراءة التاريخ" الموافق لمضمونه.

فحيثما توفر الحكم العادل الذي ترى الناس تهاجر إليه من كل العالم، هربا من ظلم وقهر بلدانهم، فاعلم أنه تم مبتغى الإسلام الذي يرضي الله ورسوله، مهما كانت عقائد حكامه. وذلك هو نظام الحكم الذي عليك أن تتمنى قيامه في بلادك، لأنه خلافا لما تسمع، فليس أفضل منه في تاريخك، بل احمد الله على كون حاضر بلادك هو أفضل وبكثير من ماضي أسلافك. وستجد ميكيافللي قد خصص فصلا لحسن ظن الناس بالماضي في مقابل ذم حاضرهم. وحسبك في ذلك كتب التاريخ كما دونها المسلمون الأقدمون شاهدين على عصورهم وسامعين بالسند ممن عاصر عصور من قبلهم، وفي مقدمتهم، شيخ المؤرخين ابن جرير الطبري رحمه الله.

فعلى منوال كتابنا "تأملات مسلم في كتاب الأمير لميكيفللي" ترجمنا لك هنا أنت كعربي ومسلم تلك الفصول المقتطفة من كتاب : "*Discours sur la première décade de Tite-Live*" لنفس المؤلف، لكن نترك لك هذه المرة استخلاص العبر بنفسك، فلن نعلق على نص الكاتب كما فعلنا من أجلك ذلك في الكتاب السابق. فإن كنت لم تقرأه بعد، فننصحك بالبداية به قبل الشروع في قراءة هذا الكتاب.

وقد وجدنا ترجمة عناوين الفصول باللغة الفرنسية غالبا ما لا تدل على المضمون. فاستبدلناها لك بعناوين أكثر دلالة على المحتوى، مع الإشارة أسفل الصفحة إلى عنوان الفصل كما ورد باللغة الفرنسية.

ذ. المصطفى حميمو
hmimost@gmail.com

الفهرس

دعوة ميكيافللي للانبعاث السياسي[1]

الإنسان، بحكم ما في طبيعته من غيرة وحسد، تجده يصور لك البحث في المناهج والنظم الجديدة على أنه مغامرة خطيرة كمغامرات اكتشاف الأراضي والبحار المجهولة. وبذلك أيضا تجده أميل لانتقاد غيره بدلا من الاعتراف بإنجازاته وإبداء ما تستحقه من الإعجاب. لكني بغض النظر عن تلك الاعتبارات، وبحبي الطبيعي للعمل وللمبادرة إلى ما ينفع عموم الناس، عزمت على الانطلاق في طريق لم يسلكها أحد قبلي، والتي أتوقع أنها محفوفة حقا بالكثير من المخاطر والصعاب، إلا أنني أتوقع أيضا أن أجد مكافأة على جهودي بما ستحظى به من نظرات مباركة لها.

وفي حال ما فشلت محاولتي وكانت عديمة الفائدة والنفع، بسبب إما عقم في فكري، أو تجربة ناقصة بخصوص الأحداث المعاصرة، أو خبرة ضعيفة عن العصور العتيقة، فستكون على الأقل، قد فتحت باب البحث لمن هو أفضل مني خبرة وفصاحة كي يخرج بإنجازات أفيد وأنفع. وهكذا، إن لم تجلب لي هذه المحاولة المجد، فلن تجلب لي العار.

فمن جهة تجد للعصور العتيقة قدسية في نفوس الناس. ومن بين الأدلة الكثيرة على ذلك، شراؤهم قطع من التماثيل العتيقة بوزنها ذهبا، لمجرد وضعها باستمرار تحت النظر، ونيل شرف تزيين المنزل بها، واتخاذها مثالا على ما يحب عشاق الفنون الجميلة والاستمتاع بها واستنساخ ما يشبهها. ومن جهة أخرى، تجد التاريخ يعرض علينا صورا من الإنجازات العظيمة التي قام بها ملوك وقادة الممالك والجمهوريات العتيقة، ومواطنوها ومشرّعوها وكل من عملوا على خدمة مجد وعظمة أوطانهم.

إلا أنني لا أستطيع الامتناع عن الاستغراب والتشكي من أن أجد اليوم تلك العصور العتيقة وإنجازاتها مجرد مصدر إعجاب بارد بدلا من أن تكون نماذج تستحق الاقتداء بها. بل أكثر وأبعد من ذلك، الجميع يتحاشى كل ما يذكّر بها، حتى أنه لم يعد هناك حتى ذلك النذر القليل من تلك الفضائل العتيقة.

والداعي للاستغراب أكثر، هو تفشي استنجاد الناس دائما بأقوال وحكم السابقين فيما يحدث بينهم من شجار ومنازعات، وبالأدوية التي استعملها القدماء في علاج مختلف الأمراض. وما القوانين المعتمدة اليوم في القضاء سوى تقنين للأحكام التي صدرت عن فقهاء التشريع في تلك العصور العتيقة. وهل الطب المعتمد اليوم شيء غير تجارب الأطباء السابقين ؟

لكن حين يتعلق الأمر بتنظيم جمهورية ما، وبالحفاظ على الدولة، وبحكم الممالك، وبضبط الجيوش، وبتدبير الحروب، وبالقضاء بالعدل بين الناس، لا نجد لا أميرا ولا قائدا ولا مواطنين يعتمدون على تجارب الماضي.

وأعزوذلك للجهل بحقيقة التاريخ، الذي يمنعنا حين قراءته من إدراك مغزاه الحقيقي ويحول دون تغذية عقولنا بما يختزنه من عبر، أكثر مما أعزوه لما في تربيتنا الحالية من رذائل عمت الدنيا، وللشرور التي أصابت عدة دول ومدن مسيحية بسبب الخمول المتعجرف.

وينجم عن ذلك الجهل بحقيقة التاريخ توقف من يقرأونه عند متعة النظر في تسلسل أحداثه من دون التفكير أبدا في الاقتداء بها، ظانين أن إعادة إنتاجها ليس فقط صعبا بل مستحيلا، كما لو أن السماء والشمس والعناصر والرجال ليسوا كما كونوا من قبل، وأن صيرورتهم وأنظمتهم وقواتهم قد طرأت عليها تحولات.

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:
LA RENAISSANCE ET LA POLITIQUE

وبعزمي على انتزاع هذا الخطأ من عقول الناس ، ظننت أنه من الضروري الكتابة عن كل جزء من أجزاء كتاب المؤرخ الروماني تيت ليف، الذي أفلت من إتلاف الدهر، والمقارنة بين أحداث الماضي والحاضر. وبذلك سيتيسر للناس إدراك أهمية محتوى ذلك الكتاب، فيتمكن قارئ مقالاتي من جني الفوائد النافعة الواجب استخلاصها من دراسة كتب التاريخ.

نظرية ميكيافللي في تطور أنظمة الحكم[1]

الجمهورية السعيدة هي التي يمنحها القدر رجلا يتحلى بما يكفي من الحذر كي يعطيها تركيبة من القوانين يضمن بها طمأنينة كل مواطن من دون الحاجة لإصلاح تشريعي من بعدها. وهكذا عرفنا أن جمهورية **صبارطا** حافظت على قوانينها مدة ثمانية قرون، من دون لا خلل ولا مخاطر ولا فوضى.

وبعكس ذلك، الجمهورية التعيسة هي التي من سوء حظها لم تحظى بمشرّع حكيم، فتضطر للاعتماد على نفسها للحفاظ على النظام بها. ومن أتعسها، تلك التي تعمّها الفوضى بسبب مؤسساتها المنحرفة عن الصراط القويم، فيكاد يكون من المستحيل أن يحصل فيها أمر جيد كي يعيد لها الأمن والنظام.

أما التي لها دستور معيب، لكن مع مبادئ جيدة قابلة للتطوير، يمكنها مع تتابع الأحداث أن تتقدم وترتقي إلى درجة الكمال. لكن يجب الاعتراف والاقتناع بأن الإصلاحات التشريعية يستحيل أن تتم من دون مخاطر. فغالبية الناس يرفضون القبول عن طواعية بقوانين جديدة محدثة لنظام جديد، من دون الشعور بضرورة الخضوع لها. وعليه، فذاك الإصلاح الضروري الذي لا يتحقق أبدا من دون مخاطر، قد يؤدي بسهولة إلى اندثار الدولة قبل قيام النظام المنشود.

وأنا عازم على التعريف بمختلف أنظمة حكم روما العتيقة، وبالظروف التي ساعدت على تطويرها، أقول، كمن كتب قبلي عن تنظيم الحكم بالدول، أن هناك ثلاثة أنظمة حكم وهي :

1) الملكية *la monarchie*
2) جمهورية النبلاء *l'aristocratie*
3) الجمهورية الشعبية *la démocratie*،

ومن يعزم على إقامة النظام العادل فعليه أن يختار من بينها الأنسب لمبتغاه.

لكن آخرون أكثر خبرة، وبحسب الرأي السائد، يقولون أن أنظمة الحكم ستة أنواع. ثلاثة منها سيئة تماما، والثلاثة الأخرى جيدة، إلا أنها ما تلبث بدورها أن تتحلل بيُسر كبير كي تصير خطيرة. والجيدة منها هي الثلاثة التي ذكرت. ويمكن أن ينتج عن كل منها نظام حكم سيئ له خاصيات مشتركة مع أصله، حتى أنك لا تكاد تميز بينهما. وذلك من حيث :

1) تتحول الملكية إلى استبداد فردي *despotisme*،
2) جمهورية النبلاء *l'aristocratie* إلى استبداد أقلية *oligarchie*
3) الديمقراطية سريعا إلى تسيب.

وبالتالي فكل مشرّع يختار إحدى الأنظمة الثلاثة لتأسيس دولته، لن يدوم ذلك النظام إلا مدة قليلة، بسبب غياب أي حائل ناجع دون انزلاقه إلى رديفه السيئ، حيث يتشابه الخير مع الشر.

وما عرف الناس تلك الأنظمة إلا عن طريق الصدفة. في البداية كان عدد سكان الأرض قليلا. وعاشوا طويلا متفرقين كالحيوانات. ولما تكاثروا اجتمعوا للعيش معا. ولحماية أنفسهم كانوا يختارون أكثرهم قوة وشجاعة ليطيعوه ويكون رئيسا لهم. ومن ذلك تعلموا التمييز فيما بينهم بين الرجل الصادق النافع والمجرم الخبيث. ورأوا أن الذي يسيء لمن أحسن إليه يولد عند الناس الحقد على الظلمة المضطهدين للعباد والعطف على ضحاياهم. فكانوا يكرهون اللئيم ناكر الجميل ويكرمون الكريم المعترف به. وخشية التعرض لنفس العبودية والشرور التي تعرض لها من سبقهم، فكروا في سنّ قوانين كي تقيهم منها، فتعاقب من يجرؤ على مخالفتها. وهكذا تشكلت المبادئ والمفاهيم الأولى لقيام الناس بالقسط.

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو: *LA THÉORIE DES GOUVERNEMENTS*

عندها، لما كان يحين وقت اختيار القائد، لم تعد الحاجة للبحث عن الأكثر شجاعة من بين الرجال، بل عن أكثرهم حكمة وسيما الأكثر عدلا. لكن جاء من بعده من خلفه كي يحكم الناس بحق الوراثة في الملك وليس باقتراع منهم. وسرعان ما تحلل الحاكم الوارث للعرش من قيم أسلافه. وبإهماله لكل فضيلة، اقتنع بأن ليس له من شغل سوى التفوق على غيره في الترف والانبساط في التمتع بكل ما لذ وطاب. حينها بدأ في استثارة الحقد عليه. فأخذه الرعب من ذلك الحقد. لكن بانتقاله من حال الخوف للهجوم، لم يتأخر الاستبداد بالظهور. وتلك كانت أسباب سقوط الأمراء. حينها بدأت تحاك ضده المآمرات، ليس من طرف رجال ضعفاء وخجولين، بل دخل على الخط من تفوقوا على غيرهم بالثراء والكرم وعلوالهمة ونبل المنبت، فما كانوا يستطيعون تحمل إجرام مثل ذلك الأمير.

ثم حملت الجموع السلاح ضد الأمير المستبد، اقتداء بالكبار. ومن بعد معاقبتها له استسلمت مطيعة للكبار، باعتبارهم محرريها. وهؤلاء لشدة كراهيتهم حتى لذكر لفظة الأمير، شكلوا فيما بينهم حكومة. وفي البداية، متعظين بما سبق من استبداد، التزموا بالتصرف وفق القوانين التي وضعوها وارتضوها لأنفسهم، جاعلين الصالح العام فوق مصالحهم الخاصة. فحكموا بالعدل آخذين بعين الاعتبار الموازنة بالقسط بين المنافع المشتركة والمنافع الخاصة.

ثم انتقل الحكم لأبنائهم بالوراثة مرة أخرى. وبما أن هؤلاء يجهلون تقلبات الزمن ولم يجربوا ما أصاب آباءهم من متاعب، لم يقنعوا بالمساواة بين الناس، فاستسلموا للشح والعسف، منتزعين حتى النساء من أزواجهم. وبذلك حولوا حكم الأخيار الأرستقراطي إلى استبداد الأقلية *oligarchie* الذي لا يقيم وزنا لأي حق من حقوق المواطنين. لكن سرعان ما لحقهم نفس مصير المستبد السابق. فصارت الجموع، التي تعبت من استبدادهم، مستعدة لتسخير قوتها لكل من يريد أن ينتقم لها من مضطهديها. فلم يتأخر ظهور ذلك الرجل الذي بمعونة الشعب استطاع إسقاطهم.

ثم مع حضور ذكريات الأمير المستبد وتعسفاته، والأقلية المستبدة التي أطيح بها بالأمس القريب، لا يفكر أحد في العودة إلى أي منهما من جديد. فيتجه التفكير إلى إقامة الدولة الشعبية، حيث لا مكان لا لسلطة أمير مستبد ولا لسلطة أقلية مستبدة. وبما أن كل حكومة جديدة تحظى في أول الأمر بقدر من الاحترام، تقوم الدولة الشعبية، لكنها لا تدوم طويلا، سيما من بعد الجيل الذي أنشأها، حتى تسقط في حالة من التسيب، حيث لا خشية لا من المواطنين البسطاء ولا من رجال الدولة. وبما أن كل فرد يعيش فيها بحسب هو اه، فكل يوم حابل بألف مشكل. حينها، تحت ضغط الضرورة، أوبنصائح من رجل حكيم، أوبسبب التعب من حالة الاضطراب، يعود الأمر لسلطة الفرد المستبد، فتدور الدائرة مرة أخرى، من حلقة لأخرى كما تقدم، ولنفس الأسباب، مع ما يلازم ذلك من الفوضى والفظائع.

وهكذا، كل الدول التي مرت أوما زالت قائمة ظلت تدور في دائرة مفرغة. لكن قليلا ما كانت تعود لنقطة الانطلاق، لأنه لا توجد قوة لها ما يكفي من الحزم كي تحافظ على وجودها من بعد المرور عدة مرات من نفس المآسي. والجمهورية المحرومة من القادة والقوة، غالبا ما كانت تقع تحت نفوذ دولة جارة أكثر حكمة في التدبير، وإلا ظلت تدور طويلا في تلك الدائرة المفرغة المكونة من كل تلك الحلقات المتتالية.

وأقول أن كل الأشكال الستة للحكم لها مساوئ متساوية. الملكية الدستورية والجمهورية الأرستقراطية والجمهورية الديمقراطية كل منها تفتقد لعناصر الديمومة. وما يقابل كل منها من استبداد فردي واستبداد الأقلية والتسيب، تحمل في طيها بدور الفساد. ومع معرفة أشهر المشرّعين الدستوريين بذلك، فقد تفادوا سنّ دستور لأي منها وحدها. بل شرّعوا لنظام حكم أكثر صلابة واستقرارا بفضل جمعه بين مميزات كل من الملكية الدستورية والجمهورية الأرستقراطية والجمهورية الديمقراطية. فهونظام يشترك في حكمه كل من الملك والكبار والشعب. يراقب فيه بيسر كل طرف الطرفين الباقيين. ومن أشهر أولئك المشرّعين الذين استحقوا ذلك المجد هو

Lycurgue (ت 730 ق.م.). فحظيت مدينته صبارطا اليونانية بالدستور الذي سنّه لها والذي كانت مواده توازن بين كل من سلطان الملك ونفوذ الكبار ونفوذ الشعب. وبفضله تمتعت صبارطا بثمان قورن من الاستقرار.



موقع صبارطا من اليونان

وحصل العكس مع المشرع الدستوري اليوناني *Solon* (ت 558 ق.م.). سن لمدينته أتينا دستور جمهورية ديمقراطية[1]. فلم تعمر طويلا، من حيث عمتها الفوضى فسيطر عليها قبل وفاته المستبد *Pisistrate (ت 527 ق.م.)*. وأربعين سنة من بعده طردت أتينا ورثته، واستعادت بذلك حريتها. إلا أنها بالعودة لدستور *Solon* مرة أخرى لم يدم استقرارها أكثر من قرن من الزمن. وذلك بالرغم من كل التعديلات التي اعتمدتها لتدعيمه، بقصد الحد من شطط الكبار ومن تسيب الجموع، وهما الأمران اللذان لم يأخذهما *Solon* بعين الاعتبار في إصلاحاته، من حيث لم يدخل فيها لا سلطة الأمير ولا سلطة الكبار. فلم يعمر العمل به طويلا، مقارنة مع دستور صبارطا.

فماذا عن روما العتيقة ؟ هذه الحاضرة لم تحظى بمشرّع مثل *Lycurgue* مشرع صبارطا اليونانية كي يمنحها قوانين تضمن لحكومتها الحرية لمدة طويلة. لكن بفضل الأحداث التي تمخضت عن الحسد الذي يفرق دائما بين الشعب والكبار، حصلت على ما لم يمنحها المشرع. ومع أن أول قوانينها كانت معيبة، فما خلت مما يجعلها مفتوحة على التطوير والارتقاء. فمؤسسها الأسطوري *Romulus* ومن جاء من بعده من الملوك أضافوا لها عدة قوانين جيدة وصالحة حتى لحكومة حرة. لكن بما أن الغرض كان هو إقامة مملكة وليس جمهورية، فلما حظيت الحاضرة باستقلالها، تبين أن الحاجة للحرية تتطلب عدة قوانين أخرى لم يفكر فيها الملوك من قبل.

ولما فقد الملوك عرشهم بالأسباب والطريقة التي ذكرتها سابقا، سرعان ما عوّضهم الذين طردوهم بقنصلين *deux consuls* لولايات سنوية[2]. وبذلك عوضوا فقط لقب الملك وليس سلطان الملك. فصار نظام الجمهورية الجديد المكون من قنصلين ومجلس الشيوخ، يجمع في خاصياته نظامين من الأنظمة الثلاثة السالفة الذكر، وهما **الملكية** في شخصي القنصلين و**الأرستقراطية** الممثلة للكبار بمجلس الشيوخ. ولا تنقصه إلا خاصيات **الديمقراطية** الممثلة للشعب كي تكون جمهورية متوازنة ومتكاملة.

حينها، ما لبثت طبقة النبلاء الرومانية، المتعجرفة بسبب ما سنذكره لاحقا، أن جلبت على نفسها سخط الشعب. وحتى لا تفقد كل شيء، اضطرت للتخلي له عن جزء من السلطة. لكنها احتفظت لنفسها بما يكفي منها عبر القنصلين ومجلس الشيوخ كي تبقى الدولة بيدها. فكان ذلك هو سبب خلق منصب *les tribuns* أي ***نواب الشعب***، كمؤسسة دستورية ثالثة إلى جانب القنصلين ومجلس الشيوخ. وبذلك التمثيل للشعب في السلطة تقوت صلابة بنيان الجمهورية، من حيث حصل كل مكون من مكونات المجتمع الثلاثة، على نصيبه من الحكم.

---

1 يحكمها الشعب من دون تقاسم للسلطة لا مع ملك ولا مع الكبار
2 انتخاب سنوي لتجديد القنصلين

وهكذا ساعد القدر روما في الانتقال من جمهورية تجمع بين الملكية والأرستقراطية، إلى جمهورية تجمع في الوقت نفسه بين خاصيات الملكية والأرستقراطية والديمقراطية، وهي تنتقل من حلقة إلى أخرى من نظريتنا في مراحل تطور الحكم التي بسطناها سابقا. فما انتُزعت فيها كل السلطة من الملكية ليستبد بها الكبار، ولم يُحرم فيها لا الكبار ولا الشعب من نصيبهم منها. فنشأت عن ذلك الجمهورية المكتملة بالتوزيع المتوازن للسلطة بين الأطراف الثلاثة.

مؤسسة نائب الشعب بالجمهورية الرومانية العتيقة[1]

كما بين ذلك كل من كتبوا في شأن السياسة، وكما تدل على صحته الأمثلة من تجارب التاريخ، فمن الضروري لكل مشرّع يسن قوانين لبناء نظام حكم الدولة، أن يأخذ فيها ابتداء بعين الاعتبار بأن كل الناس أشرار ومستعدون للعيث في الأرض فسادا كلما سنحت لهم الفرصة بذلك. وكون شرورهم تبقى خفية لمدة ما، فيعود لأسباب لم تستطع التجربة بعد اكتشافها. لكن ما يلبث أن يكشف عنها الزمن، الذي يسمى من أجل ذلك وبحق، هو الأب لكل حقيقة.

فمن بعد طرد سلالة الملوك *les Tarquins* عن عرش روما العتيقة سنة 509 ق.م. ظهر وكأن الوئام يسود ما بين مجلس الشيوخ والشعب. وظهر النبلاء وكأنهم قد تجردوا عن كبريائهم واتشحوا بروح العاطفة على المستضعفين الذي جعلهم مقبولين حتى من أدنى طبقات المجتمع. ودام ذلك الوئام بين الفئتين، من دون معرفة سببه حينها، ما دام أحفاد سلالة ملوك *les Tarquins* أحياء. فالنبلاء الذين كانوا يخشونرجوعهم للحكم، كانوا يخشون كذلك أن يتقرب منهم الشعب إن هم تعسفوا عليه، فاضطروا للرفق به.

لكن ما أن انقرضت سلالة *les Tarquins* حتى ذهبت خشية النبلاء منهم، فصاروا يصبون على الشعب سمومهم التي كانت محصورة في قلوبهم، ويروّعونه بكل ما يستطيعون تصوره من ألوان العسف. وفي ذلك دليل على ما سبق لي أن قلته من أن البشر لا يفعلون الخير إلا مضطرين. وحين يكون كل واحد منهم حرا في تصرفاته ولا شيء يمنعه من التسيب، فلا يتأخر ظهور الارتباك والفوضى من كل جانب. وذلك ما جعل الناس يقولون بأن الجوع والفقر يوقدان شهية الرجال للحراك، وأن القوانين تجعلهم خيّرين.

فحيث ما وُجد شيء يُحدث خيرا من دون الحاجة لقانون، يكون حينها القانون زائدا ولا نفع يرجى منه. لكن حين لا يتحقق الخير إلا بفضل وجود القانون، يصبح حينها القانون ضرورة لا غنى عنها. وهكذا لما انقرضت سلالة *les Tarquins* الذين كانوا بتخويفهم للنبلاء يمنعونهم من العسف على الشعب، صار لزاما البحث عن مؤسسات دستورية تنتج نفس الأثر الرادع الذي كان يحدثه تواجد تهديد رجوع سلالة *les Tarquins* على النبلاء لصالح الشعب. فهكذا، ومن بعد الاضطرابات والهمس المتواصل والمخاطر التي أسفرت عنها النقاشات الطويلة بين المستضعفين والنبلاء، تم إحداث مؤسسة نواب الشعب *les tribuns* لحمايته من عسف الكبار. والسلطة التي خُولت لهؤلاء القضاة الجدد منحت ما يكفي من التشريف ومن الصلاحيات كي تحدث باستمرار التوازن المطلوب بين نفوذ الشعب ونفوذ مجلس الشيوخ، وكي تكبح جماح وقاحة وصلف النبلاء.

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:
LES TRIBUNS, ÉLÉMENT NÉCESSAIRE DE L'ÉQUILIBRE POLITIQUE

تعارض مصالح فئات المجتمع ضرورة لضمان الحرية[1]

لا أريد القفز على الأحداث الفوضوية التي مرت بها روما العتيقة منذ نهاية عهد ملوك *les Tarquins* وحتى إحداث مؤسسة *les tribuns*. وعلاوة على ذلك، أعترض بقوة على من يزعمون أن رما العتيقة ما كانت سوى جمهورية مضطربة وفوضوية، ولكانت أقل شأنا من بين مثيلاتها لولا حظها السعيد ومميزاتها العسكرية التي غطت على عيوبها التي كانت تنخرها من داخلها. لا أنكر أن الحظ السعيد والانضباط الممتاز ساهما في عظمة الرومان. لكن تجب الإشارة إلى أن الانضباط الجيد ما كان إلا نتيجة حتمية لقوانينها الجيدة. وحيث ما سادت القوانين الجيدة لا يتأخر الحظ السعيد كي يجود بفضائله اللامعة.

فلنتكلم أولا عن خاصيات تلك الحاضرة. يظهر لي أن الذين ينتقدون التعارض المتواصل بين مصالح الكبار ومصالح الشعب، ما ينتقدون بذلك سوى الأسباب الحقيقية التي حافظت على حرية روما، ويولون اهتماما للصياح والهمس الذي تحدثه تلك الصراعات أكثر من الاهتمام بما تحدثه من آثار إيجابية. فهم لا يريدون النظر إلى أن هناك مصدران للصراع في كل نظام حكم، وهما مصالح الشعب ومصالح الكبار. وكل القوانين التي تُسن لصالح الحرية تنشأ عن ذلك التعارض.

وهوالأمر الذي يؤكده كل ما حصل بروما العتيقة. فقد حصلت بين جدرانها صراعات طيلة القرون الثلاثة التي تفصل بين نهاية استبداد سلالة ملوك *les Tarquins* سنة 509 ق.م. وعصر الإصلاحات الزراعية للأخوين *les Gracques*، التي هزت أركان الجمهورية. لكن بفضل قوانينها الجيدة ما خلفت تلك التجاذبات سوى قليل من النفي وما سالت بسببها الدماء إلا نادرا. فلا يصح النظر لذلك التعارض بين مصالح الكبار ومصالح الشعب على أنه كان كارثيا ولا أن الدولة كانت مفككة بسببه، وقد مرت معه مدة طويلة لم يُنفى خلالها سوى ثمانية أشخاص ولم يُحكم فيها بالغرامة إلا على قليل من المواطنين وما أعدم فيها إلا عدد يسير منهم. فلا يصح بأي حال وصف تلك الجمهورية بالفوضوية، وقد امتازت بتلك الأمثلة من الفضائل. فالأمثلة الجيدة تنتج عن التربية الحسنة، الناتجة بدورها عن القوانين الجيدة. والقوانين الجيدة هي نتيجة تلك الصراعات بين الكبار والشعب التي يُدينها أغلب الناس. وبالفعل، لونظرنا بتمحيص لما كان يترتب عنها في النهاية سنجد أنها لم تسفر لا عن فوضى ولا عن عنف كارثي بالنسبة للصالح العالم، بل بالعكس من ذلك، فقد تولدت عنها قوانين وأنظمة تخدم حرية الجميع.

وإذا ما قال أحد: أليس بخارج عن الأعراف وحتى همجي أن ترى الشعب يتهم مجلس الشيوخ، ومجلس الشيوخ يتهم بدوره الشعب، وأن ترى المواطنين يحتجون باحتلال الأزقة وإغلاق الدكاكين ثم بالخروج جماعة للاحتجاج من المدينة ؟ فتلك أمور مخيفة حتى للقارئ البسيط. أرد بأن كل دولة في حاجة لآليات تمكن الشعب من تحقيق طموحاته، سيما بالحواضر حيث معالجة الأمور المهمة تعتمد على استعمال النفوذ. ومن بين تلك الدول نجد روما العتيقة. تعوّد الشعب فيها على انتزاع القوانين التي تخدمه باللجوء لمختلف وسائل الضغط التي ذكرناها، أوللإضراب عن المشاركة في الحرب، فلا تتم تهدئته إلا بالاستجابة لمطلبه. فرغبة الأمم في التحرر قلّما تضر بالحرية، لأنها تنتج عن الاضطهاد أوعن الخوف من الاضطهاد. وإذا ما أخطأت الطريق السوي فهناك الخطابات السياسية لتصحيح أفكارها. فيكفي لذلك قيام رجل خيّر كي يبين لها بخطابه الحكيم بأنها على ضلال. لأنه كما قال الخطيب ورجل الدولة الروماني *Cicéron (ت 43 ق.م.)*، بالرغم من غرق الشعوب في الجهل، فهي قادرة على إدراك واستيعاب الحقيقة، فتتراجع بسهولة لما يقوم رجل تثق فيه ليبينها لها.

فيجب إذا التحفظ عن انتقاد نظام حكم روما العتيقة، ولننتبه إلى أن كل ما أنتجته تلك الجمهورية من إنجازات عظيمة كان مصدرها قضية عادلة. فإذا كانت الصراعات بين الكبار وباقي المواطنين هي السبب في

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:
LES DISSENSIONS, ASPECT NÉCESSAIRE DE la LIBERTÉ

إنشاء مؤسسة نواب الشعب *le tribunat*، فتستحق التنويه بها، لأنه بفضلها حصل الشعب على نصيبه من السلطة، من حيث كان نوابه *les tribuns* هم حراس حرية الرومان.

نظام الحكم الأفضل لحماية الحرية[1]

الذين تميزوا أكثر بلمعان حكمتهم في تأسيس الدولة هم الذين جعلوا الحفاظ على الحرية في عداد مؤسساتها الرئيسية. وطال عيش المواطنين فيها أحرارا بقدر ما أصابوا في وضعها حيث يجب أن تكون. وبما أن كل مجتمع مكون من الكبار المترفين ومن جموع المستضعفين *les plébéiens*، تساءل الناس: بأيدي أي من الفئتين يصح وضع الحرية حتى تظل في أمان ؟ أهل صبارطا العتيقة، وأهل البندقية *Venise* اليوم، وضعوها بيد الكبار. أما الرمان قديما فقد جعلوها بيد الشعب. فأي منها أحسنت الاختيار؟ بالنظر لاختلاف الأسباب بكل جانب فهناك الكثير مما يقال. ولكن بالنظر للنتائج فالأفضلية تؤول لوضعها بيد النبلاء، لأن الحرية دامت **بصبارطا**[2] و**بالبندقية**[3] أكثر مما دامت بجمهورية روما العتيقة[4].



موقع صبارطا باللون الداكن من اليونان



موقع البندقية بإيطليا شمال البحر الأدرياتيكي

أما بخصوص الأسباب، وباتخاذ الرومان كمثل، فأقول أنه يجب وضع الأمانة بيد الطرف الأقل ميلا للاستحواذ عليها. وبالنظر لأهداف كل من الكبار وعموم الشعب، فالأوائل متعطشون للهيمنة، أما مطلب عموم الشعب فهو فقط الرغبة في حمايته من الإذلال، ومن ذلك تنشأ رغبته الجامحة في العيش حرا، لأنه أقل قدرة من الكبار على الطمع في الاستبداد بالسلطة. فإذا اؤتمن المستضعفون على حماية الحرية، فمن المعقول الاعتقاد بأنهم سيسهرون على الحفاظ عليها بعين لا تنام. وبما أنه ليس في مقدورهم الاستحواذ على السلطة فلن يسمحوا لغيرهم بالاستبداد بها.

ومن جهة أخرى، فالمدافعون عن نظام كل من صبارطا والبندقية يزعمون أن ائتمان الكبار على الحرية يمنح للدولة مزيّتين. أولهما رضا الكبار بحظهم من اقتسام السلطة لامتلاكهم السلاح الذي يحميها ولإشباع طموحهم في التوفر على نفوذ كبير بالجمهورية. وثانيهما الحيلولة دون استعمال الشعب لقوة الدولة بسبب تخوفه الطبيعي من الصراعات والفوضى التي تحدثها، فيجر بذلك الكبار إلى اليأس والقيام يوما ما بأعمال وخيمة العواقب. ونذكر روما كمثال على ذلك. لما حاز نواب الشعب على السلطة، لم يقنع المستضعفون بقنصل واحد

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:
RÉPUBLIQUE ARISTOCRATIQUE OU RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE
[2] دامت ثمانية قرون من سنة 950 ق.م. حتى سمة 146 ق.م.
[3] دامت إحدى عشر قرنا من سنة 697 م حتى سنة 1797 م
[4] دامة أربعة قورن من سنة 509 ق.م. حتى سنة 27 ق.م.

منهم من بين قنصلين، بل طمعوا في أن يكون كلاهما منهم. ثم طالب بمنصب مؤسسة النظارة ثم منصب مؤسسة القضاء وبباقي مناصب مؤسسات السلطة التنفيذية. وأكثر من ذلك، وبدافع الكراهية للحكام، وصل بهم جموحهم إلى حد تقديس وعبادة الرجال القادرين على إذلال النبلاء. ومنهم القنصل *Marius* (ت 86 ق.م.) الذي كان سببا في بداية خراب الجمهورية الرومانية.

وبالنظر في النتائج المترتبة عن كل من ذلكم السؤالين، من الصعب الحسم في من يستحق أن يؤتمن على الحرية. لأنه لا يمكن الحسم بوضوح في أي من الرجال أكثر ضررا بالجمهورية، هل هم الطامعون في امتلاك ما لا يملكون أم أولئك الذين يطمعون في الاحتفاظ بما حصلوا عليه من نفوذ وتشريف. ومن بعد فحص عميق قد نخلص إلى أن الأمر يختلف من الجمهورية التي تطمح لامتلاك إمبراطورية، كروما العتيقة مثلا، إلى الجمهورية التي لا تطمح في أكثر من الحفاظ على نفسها كما هي. في الحالة الأولى لا بد من التصرف بمثل ما فعلت روما. وفي الثانية يمكن الاقتداء بصبارطا والبندقية، وذلك من أجل الأسباب وبالطريقة التي سنتحدث عنها في الفصل التالي.

وبخصوص جواب السؤال عن أي من الرجال أكثر خطرا على الجمهورية، هل هم الطامعون في امتلاك ما لا يملكون أم أولئك الذين يطمعون في الاحتفاظ بما يملكون، أقول بأن كلا من نائبي الشعب *Marcus Ménénius* الذي عُيّن دكتاتورا[1] و*Marcus Fulvius* الذي سمي معه رئيس الخيالة من أجل القضاء على كل رؤوس الفتنة الرومانية المتآمرين ضد الجمهورية بمدينة *Capoue*. ومنحهما الشعب علاوة على ذلك صلاحية التحقيق في تصرفات كل من ينوون بطرق غير مشروعة الاستيلاء على منصب القنصلية وعلى غيرها من مناصب السلطة التنفيذية. تيقن حينها النبلاء من أن تلك الصلاحيات المخولة للدكتاتور ليست موجهة إلى غيرهم، فنشروا بين الناس بروما بأنهم ليسوا هم الذين يسعون لتلك المشاريع الغير مشروعة، بل المذنبون هم كبار فئة الشعب، الذين لكونهم غير واثقين من حسن منبتهم ومن استحقاقهم لتلك المناصب يسعون بالطرق الغير مشروعة للارتقاء للمناصب العليا، وكان من بينهم بالخصوص ذلك الذي عيّنوه ديكتاتورا. وأثرت تلك التهمة في نفس *Marcus Ménénius* فتخلى عن مهمة الديكتاتورية من بعد ما ألقى خطابا يشتكي فيه بمرارة من قذف النبلاء في شرفه، وطالب بالخضوع لمحاكمة الشعب. ومن بعد الدفاع عن قضيته صدر الحكم بتبرئة ساحته من التهمة التي نسبت إليه. وأثناء المرافعات التي سبقت الحكم، نوقشت بالضبط، وأكثر من مرة، مسألة من هو الأكثر طموحا وجموحا ؟ أهومن لا يريد أن يخسر ما يملك أم من يريد أن يملك ما لا يملك ؟ وذلك لكون المطمحان مصدرين لأكبر الكوارث.

إلا أن الاضطرابات غالبا ما تثار بسبب من يملكون. لأن الخوف من فقد الممتلكات تولد في القلوب نفس الشغف الذي تولده الرغبة في التملك. ومن طبع الإنسان أن لا يطمئن على ما يملك إلا بامتلاك المزيد منه. وعلاوة على ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن قوتهم تزداد بقدر ما تتزايد ممتلكاتهم، فتزداد مع ذلك قدرتهم على تحريك الدولة لصالحهم. لكن الأمر الأكثر كارثية، هو كون تصرفاتهم وجشعهم الغير محدود يوقد في نفوس من لا يملكون شيئا من عطش التملك، إما للانتقام بنهب ما يملكه أعداؤهم، وإما بقصد اقتسام تلك المناصب وتلك الثروات التي يسيئون التصرف فيها.

---

[1] **الدكتاتور** لا يعني المستبد كما هومتعارف عليه اليوم. بل كان مؤسسة دستورية رومانية وتعني الشخص الذي يحظى بثقة القوم في **حالة الطوارئ** كي يتصدى للأزمة لمدة معينة لا تفوق ستة أشهر يتخذ فيها القرارات من دون استشارة باقي المؤسسات، ولا يراجع في قراراته. وحال نهاية الأزمة تنتهي مهمته فيستقيل وتعود الأمور إلى حالها الطبيعي.

ما تستوي فيه الأرستقراطية والديمقراطية[1]

عرضنا فيما سبق آثار الخصومات بين الشعب ومجلس الشيوخ. وبالنظر الآن إلى تلك التي وصلت إلى عهد الأخوين *Gracques* وتسببت في بداية خراب الحرية بالجمهورية الرومانية، تمنينا لوحققت روما تلك الإنجازات العظيمة التي تميزت بها من دون أن تخالطها مثل تلك الخلافات والخصومات. وعلى أي حال فمن المهم معرفة ما إذا كان بالإمكان تأسيس نظام حكم بروما بوسعه منع كل ما يتسبب في تلك الصراعات. ومن أجل إصدار حكم صائب، فلا بد من النظر لتلك الجمهوريات التي كانت خالية من الحقد والفوضى، وتمتعت بعهد طويل من الحرية، ومعرفة طبيعة نظام حكمها وما إذا كان بالإمكان لروما العتيقة الاقتداء به.

فلنأخذ كمثال على ذلك كلا من صبارطا العريقة والبندقية الحالية، كما فعلنا ذلك سابقا. نظام حكم صبارطا مكون من مؤسستين وهما ملك ومجلس شيوخ قليل العدد. ولم تقسّم البندقية سلطتها بين مؤسسات مختلفة، بل كانت مجتمعة في مؤسسة واحدة وهي حكومة كل من النبلاء بالنسب والنبلاء بالحسب. ونظام حكمها هذا كان زليد الصدفة وليس نتيجة لحكمة مشرّعيها. فسكانها جاؤوا لاجئين على شعابها فارين من أراضيهم بالجوار بسبب ما ذكرناه من قبل. ومع تكاثر عدد السكان ارتأى المواطنون من أهل المدينة ضرورة سن قوانين تتيح العيش المشترك فيما بينهم في سلام. فشكلوا لذلك حكومة. وبما أنهم كانوا يجتمعون مرات عديدة للتداول في شؤون مدينتهم، رأوا أن عددهم كان كافيا لإقامة كيان سياسي فيما بينهم، مع الحق في المشاركة في الحكم لكل من التحق بهم من خارج المدينة. ولما تضخم عدد هؤلاء المهاجرين الجدد، عمد الذين يحكمون إلى تسمية أنفسهم بالنبلاء، كي يتميزوا عن غيرهم الذين سموهم بالعوام أوالبرجوازيين.

فنشأ واستمر نظام الحكم ذاك قويا ومستقرا من دون اهتزاز، لأن كل أوائل من سكنوا المدينة أُشركوا فيه، فما اشتكى منه أحد. ومن جاؤوا من بعدهم ووجدوا الحكومة مكتملة التنظيم ما كانت لهم لا الرغبة ولا القدرة على إحداث قلاقل. انعدمت رغبتهم في ذلك لأنه ما انتُزع منهم شيء كانوا يملكونه. وانعدمت قدرتهم على ذلك لأن الذين كانوا يحكمون كانوا يضبطونهم بحزم من دون أن يمنحوهم أي منصب فيه أدنى قدر من السلطة. ومن جهة ثانية فالوافدون لم يكونوا بذلك العدد الكافي الذي من شأنه قلب موازين القوة بين الحكام والمحكومين، لأن عدد النبلاء كان على الأقل يساوي عددهم، إلّم يكن أكبر منه. وهكذا تمكنت البندقية من إنشاء نظام حكمها ومن الحفاظ على وحدته.
صبارطا، كما قلت، كانت محكومة بمؤسستين وهما الملك ومجلس شيوخ قليل العدد. فتمكنت كذلك من الدوام مستقرة عدة قرون. كان عدد سكانها قليلا، وبخلاف البندقية، كانت ترفض التحاق الأجانب بها. وباحترام اهلها لقوانين المشرع الدستوري *Lycurgue*، وخضوعهم لها، استبعدوا عنهم الفوضى وتمكنوا من العيش طويلا موحدين. وكان *Lycurgue*، قد سنّ المساواة في الثروة بين المواطنين، بل المساواة في الفقر، ولم يسوي بينهم في المراتب. وهكذا كان الشعب قليل الطموح في الوصول للمراتب العليا، فقلّ من أفراده من تقلدها. ولم يتصرف أبدا من تقلدوها بشكل يجعل الشعب راغبا في انتزاعها منهم.

وصبارطا ممتنّة لملوكها فيما امتازت به من خصال. بجلوسهم على العرش من بين النبلاء، ما كان لهم من سبيل للاحتفاظ بمرتبتهم السامية بكل ما لها من قوة سوى بحماية الشعب من كل عار يلحقه. فما كان الشعب يخاف من السلطة ولا كان يرغب فيها. وبما أنه ما كان لا يملكها ولا يطمع فيها، انتفت كل أسباب الخلاف والصراع بينه وبين النبلاء، فتمكنوا من العيش طويلا في وحدة تامة. وكان لذلك التوافق سببان رئيسيان. أولهما هو قلة عدد سكان صبارطا الذي لم يتطلب سوى عدد قليل من الحكام. وثانيهما رفض التحاق الأجانب بداخل الجمهورية، الأمر الذي قلل من أسباب الفساد ومنع الشعب من التكاثر، فتوازن ثقل الحكم مع قلة عدد من يتحملونه.

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:
PARALLÈLE DES RÉGIMES ARISTOCRATIQUE ET DÉMOCRATIQUE

وبالنظر لكل ما تقدم، ومن أجل الحصول على مثل استقرار البندقية وصبارطا، نبقى مقتنعين بأنه كان على مشرّعي روما العتيقة، إما اجتناب الزج بالشعب في الحروب، كما اجتنب ذلك حكام البندقية، وإما الامتناع عن القبول بالأجانب كمواطنين كما امتنع عن ذلك حكام صبارطا. لكنهم فعلوا عكس ذلك، فتضاعفت قوة الشعب بتضاعف عدده، ونجم عن ذلك تكاثر القلاقل. ولوظلت الجمهورية الرومانية مع ذلك من دون حرب، لتفاقم ضعفها ولسدت على نفسها سبل العظمة التي وصلتها من بعد ذلك، لأنها كانت في حاجة للتوسع بكل الوسائل من أجل تجنب القلاقل بداخلها الناجمة عن تكاثر عدد مواطنيها.

وإذا ما تأملنا بإمعان في أحداث هذا العالم، لبقينا مقتنعين بأنه لا يمكن تدمير أية نقيصة من دون أن تظهر أخرى مكانها. من يريد شعبا كثير العدد ومحارابا كي يمتد بهيمنته بعيدا، لا بد من طبعه بمزاج يصعب ضبطه من بعد ذلك. ومن يريد حصره في حدود ضيقة أوالإبقاء عليه أعزل من السلاح من أجل التحكم فيه جيدا، فسيكون جبانا وفريسة لأول من يهاجمه، ولا يستطيع استرجاع أرضه إذا ما احتلها أجنبي. فمن بين هذه الحقائق يجب تحري أيها أقل مساوئ، واتخاذها كأحسن اختيار، لأنه لا يوجد خيار كله محاسن وخالي من كل المساوئ ومن كل المخاطر.

روما على غرار صبارطا، كان بإمكانها الاكتفاء بملك منتخب ومجلس شيوخ قليل العدد. لكن ما كان بإمكانها منع تكاثر شعبها كتلك المدينة اليونانية، لأنها كانت تسعى للحصول على أوسع نفوذ في الأرض. ومع ملك منصّب لمدى الحياة ومجلس شيوخ قليل العدد، كانا كلاهما قليلي الحيلة للحفاظ على الوحدة بين المواطنين.

فمن يريد تأسيس جمهورية جديدة، عليه البحث في طبيعة مشرعها المستقبلي، هل كي تستطيع، كروما، توسيع هيمنتها ونفوذها، أم تريد البقاء محصورة في حدودها الطبيعية. في الحالة الأولى عليه تنظيمها على شاكلة نظام حكم روما، وترك القلاقل والشقاقات تأخذ مجراها بالطريقة الأقل خطورة. ومن دون ساكنة كثيرة العدد ومتمرسة على السلاح والقتال ليس بإمكان أية جمهورية لا التوسع ولا الحفاظ على الحجم الذي ستصل إليه. وفي مثل هذه الحالة يمكن تنظيمها وفق دستور صبارطا أوالبندقية.

لكن بالنسبة لمثل هاتين الجمهوريتين، الطمع في التوسع سام. فعلى من يؤسسها استعمال كل ما في وسعه من وسائل لمنعها من الغزو، لأن كل غزومن ورائه دولة ضعيفة، ينتهي بتدميرها. وصبارطا والبندقية كلاهما مثال ساطع على ذلك. الأولى من بعد احتلالها لكل اليونان، تبين لها مع أول هزيمة على أي أسس ضعيفة بنيّت قوتها. لأنه من بعد ثورة طيبا اليونانية بزعامة قائدها *Pélopidas* ثارت باقي المدن المحتلة وقضت على تلك الجمهورية. والبندقية تمكنت من التحكم في جزء كبير من إيطاليا. لكنها حققت ذلك بثروتها وبسياستها وليس بسلاحها. ولما اضطرت لاستعمال السلاح خسرت كل الدولة التي كانت تحتلها.

أعتقد أن أفضل وسيلة لتأسيس جمهورية كي تدوم طويلا، هي تنظيم حكمها على شاكلة نظام حكم صبارطا أوالبندقية، وفي مكان محصن، وتقويتها بالقدر الذي لا يستطيع معه أحد أن يفكر في الإطاحة بها وقتما تقدم إليها ليحتلها. لكن من دون أن تصل قوتها إلى درجة تصبح بها مصدر رعب لجيرانها. فبذلك تستطيع الجمهورية التمتع طويلا بنظام حكمها، لأنه لن تعلن الحرب على أية جمهورية إلا لسببين. أولهما هو لاحتلالها، وثانيهما هو لمنعها من الاحتلال. والوسيلة التي ذكرناها تعالج الإشكالين. إذا ما كانت تستعصي على الغزولأول وهلة وكانت دائما على استعداد للدفاع عن نفسها، كما أفترض ذلك، فنادرا ما يحصل أن يحاول أحد غزوها للسيطرة عليها. وإذا ما تبين أنها منحصرة دوما في حدودها، وإذا ما ظهر بالتجربة أنه ليست لها أطماع في أراضي الغير، فلن يوجد رعب منها عند الجيران كي يعلنوا الحرب عليها. وهذه الثقة تتعزز أكثر إذا ما كان دستورها أوقوانينها تمنعها من تجاوز حدود أراضيها. وأعتقد حقا، أنه إذا ما تكرس مثل ذلك التوازن، فستتحقق به أفضل حياة اجتماعية وأحسن حالة سلم وسلام ترغب فيها كل مدينة. وبما أنه لا شيء يدوم في حياة البشر ولا يستطيع أن يبقى على حاله، فلا بد له من أن يرتفع أويسقط. وغالبا ما تضطرنا الضرورة للقيام بأمور يستبعدها العقل ولا يقبل بها. وهكذا من بعد تأسيس جمهورية قابلة للحياة من دون غزو، قد يحصل أن تدفعها الضرورة للتوسع. ثم نراها تنهار على قواعدها

بسبب عدم تأسيسها على القواعد الضرورية لذلك. لكن من جهة أخرى، في حال ما جنبها القدر ويلات الحرب، قد يحصل أن كسل وعطالة أهلها تولد بداخلها إما الخمول أوالتنافر أوالشرين معا، إذا ما كان أحدهما غير كاف، فيكونان مصدر خرابها.

لكن، بما أنه ليس بالإمكان، في نظري، الحفاظ على كفتي الميزان متعادلة، ولا على استمرار التوازن المطلوب، فلا بد من اتخاذ الموقف الأكثر تشريفا في إنشاء أية جمهورية، وتنظيمها بالشكل الذي يمكنها من الاحتفاظ بما تحتله من أراضي كلما دعتها الضرورة للتوسع. وبالرجوع إلى تحليلي الأول، أرى أنه من الضروري الاقتداء بالدستور الروماني وليس بدساتير باقي الجمهوريات كصبارطا والبندقية، لأنني أعتقد أنه من غير الممكن اختيار موقف وسط بين ذلكما النظامين. كما يجب تحمل الخصومات التي قد تحصل بين الشعب ومجلس الشيوخ، باعتبارها شر لا بد منه، من أجل الوصول لمثل العظمة الرومانية.

ضرورة التفرّد بالسلطة لتأسيس الدولة أوللإصلاحها[1]

كثيرون هم الذين ينظرون إلى *Romulus* على أنه مثال سيئ كمؤسس لنظام حكم حر بروما العتيقة. بدأ بقتل أخيه *Remus* ثم وافق على قتل شريكه في الملك *Titus Tatius*. ويعتقدون أن المواطنين، إذا ما اقتدوا به، يمكنهم، إما من فرط الطموح أوبالرغبة الجامحة في الحكم، أن يضطهدوا من يعارضون سلطانهم.

يكون هذا الرأي صائبا في حال ما غضضنا النظر عن الدافع الذي جعل*Romulus* يقترف ذاك القتل. هذا، كي نقول بأن هناك قاعدة عامة بخصوص حسن تأسيس الدول، مفادها أنه لم يحصل أن كانت جمهورية أومملكة محكمة التنظيم عند النشأة أوأعيد تنظيمها كليا من بعد ما زاغت عن مؤسساتها القديمة، إلا في حال ما كان المشرع الذي سن قوانينها **رجلا واحدا**[2]. فمن الضروري أن يكون رجلا فريدا هو الذي يعطي الشكل والروح التي تعتمد عليها مثل تلك التنظيمات.

وهكذا، فكل مشرع حكيم، مدفوع بالرغبة في خدمة الصالح العام وليس في خدمة مصالحه الخاصة، وفي العمل من أجل الوطن وليس من أجل ورثته، لن يدخر جهدا للانفراد بالسلطة. وصاحب العقل المستنير لن يؤاخذ أبدا من اقترف عملا غير شرعي للانفراد بالسلطة من أجل تأسيس مملكة أوإنشاء جمهورية. فيكون الرجل عادلا، حين تدينه أعماله التي تبررها النتيجة السعيدة. فحين تكون النتيجة سعيدة، كما حصل مع *Romulus*، فإنها تشفع له دائما فيما اقترفه من قتله لأخيه والموافقة على قتل شريكه في الملك. فتدان فقط الأعمال التي كان الغرض من عنفها التخريب أكثر من البناء.

وعلى الأمير أن يتحلّى بما يكفي من الحكمة والرشد كي لا يترك السلطة التي استحوذ عليها لمن سيرثها من بعده، **من دون قيود**[3]. فالرجال ميالون للشر أكثر من ميلهم للخير. وقد يُفْرط من يتولى من بعد المؤسس أوالمصلح في استعمال السلطة التي لم يستعملها هو إلا بالحكمة.

ومن جهة أخرى، فإذا كان بمقدور رجل واحد تنظيم حكم الدولة، فلن تدوم طويلا إذا وجب أن يتحمل أعباءها رجل واحد. فلا تدوم إلا إذا عُهد بصيانتها لأكبر عدد من الرجال[4]. وهكذا، فبمقدار ما كثرة الرجال عاجزون عن تأسيس مؤسسة جيدة بسبب تعدد واختلاف الآراء التي يحول دون التبصر والحكمة في إدراك مقوماتها الإيجابية، بقدر ما يدركونها، من بعد تأسيسها من طرف رجل واحد، فلا يجمعون أبدا على التفريط فيها.

وما يدل على استحقاق *Romulus* للمغفرة عن قتله لأخيه ولشريكه في الملك، هو أن ما حصل منه كان من أجل الصالح العام وليس بغرض إشباع طموحه الشخصي، والذي يؤكده تأسيسه لمجلس الشيوخ الذي كان يستشيره وكان يسترشد بنصائحه في سياساته. فبالتفحص الدقيق لسلطة *Romulus* سنجدها كانت محصورة في قيادة الجيش عند إعلان الحرب وفي صلاحية استدعاء مجلس الشيوخ للاجتماع. وذلك هو ما يلاحظ باسترجاع روما لحريتها بطردها لسلالة ملوك *Tarquins*. ولم يتطلب ذلك تغيير شكل النظام القديم، بل تم الاكتفاء بإقامة مؤسسة ولاية القنصلين السنوية[5] عوضا عن الملكية الدائمة. وفي ذلك دليل على أن المؤسسات الأولى للجمهورية بهذه المدينة كانت متوافقة مع نظام حكم حر وشعبي، عوضا عن نظام حكم مطلق وطاغي.

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:

SOLITUDE DU FONDATEUR ET DU RÉFORMATEUR

[2] وهذه نظرية تشهد عصور ما بعد ميكيافللي على أنها خاطئة

[3] فلا يكفي تأسيس دولة من طرف رجل عادل كي تستمر حكومتها عادلة ومجتمعها حرا. فتكون في حاجة لدستور ملزم يقيد من بعده بقوانينه حتى تستمر على ما نشأت عليه، وإلا تسرب إليها الاستبداد كما تكتسح الأعشاب الضارة الأرض المهملة.

[4] أي إذا ما نص الدستور المؤسس على ذلك، فيمنع استبداد الفرد واستبداد القلة

[5] *deux consuls annuels*

ويمكنني تأييد رأيي بعدة أمثلة كمثال موسى وآخرين من مؤسسي الممالك والجمهوريات، والذين لم يتمكنوا من سن قوانين الصالح العام إلا من بعد ما تمكنوا من السلطة الكاملة على الشعب. وسأترك تلك الأمثلة لأنها معروفة لدى الجميع. وسأكتفي بذكر مثال واحد، وأقل شهرة، وأعرضه كموضوع للتفكير والتأمل على من قد يكون عندهم نية أن يصبحوا من المشرعين الكبار. ملك صبارطا *Agis IV* (ت241 ق.م.) أراد إعادة أهلها للعمل الجاد بالقوانين التي ألزمهم بها *Lycurgue* من قبل. وكان يرى أنه ما زاد صبارطا بالابتعاد عنها إلا خسرانا لما كان لها من فضائل، مع ما لازم ذلك من خسارة القوة والنفوذ. وما أن شرع في محاولاته الأولى حتى فتك به *les éphores*[1] بتهمة محاولة اغتصاب السلطة والاستبداد.

ثم جاء من بعده *Cléomène III* ملكا على صبارطا من سنة 235 ق.م. حتى 222 ق.م. وكانت تحدوه نفس الرغبة في الإصلاح. لكنه كان مستبصرا في ذلك بتجربة سابقه *Agis IV* وبما خلفه من كتابات حول أفكاره الإصلاحية وروحها. فتبين له بكل وضوح أنه لا سبيل لإمتاع وطنه بمثل ذلك الإصلاح من دون أن يجمع السلطة كلها بيده، إيمانا منه بأن طموح الرجال لا يتمكن من تحقيق الصالح العام حين تعارضه مصالح القلة المتنفذة. وعليه تحين الفرصة المناسبة ففتك بكل أعضاء الحكومة الخمسة *les éphores* مع كل من كان من المحتمل أن يعترض على مشروعه الإصلاحي. وحينها أعاد العمل بقوانين *Lycurgue* . فهذا الإنجاز القادر على استعادة صبارطا لقوتها، كان من شأنه أن يمنح *Cléomène* نفس المجد الذي ناله *Lycurgue* لولم تفشله قوة أهل صبارطا وضعف باقي الجمهوريات اليونانية. ومباشرة من بعد ذلك الإصلاح هاجمه وهزمه أهل صبارطا الذين كان هو يقل عنهم قوة. وفي غياب السند الذي يعتمد عليه لم يتمكن من تحقيق هدفه العادل والمحمود.

ومن بعد التقييم الجيد لكل تلك الاعتبارات، أعتقد أنه بإمكاني أن أخلص إلى أنه يجب الاكتفاء برجل واحد كمشرّع لإنشاء جمهورية، وأن *Romulus* مؤسس روما، بعيدا عن ذمه، وجبت له المغفرة في قتله لأخيه *Remus* ولشريكه في الملك *Tatius*.

[1] وهم أعضاء حكومة صبارطة الخمسة لولاية سنوية

الذين يُستحقون الاقتداء بهم من أجل مجتمع إنساني[1]

الذين استحقوا من بين عموم الناس المديح الدائم الذكر هم من أسسوا الديانات. ثم يليهم في ذلك من أسسوا جمهوريات وممالك. ويُحتفى من بعدهم بمن وسعوا نطاق نفوذ ممالكهم وأوطانهم. ولا بد من أن نُلحق بهم رجالات الأدب. وبما أنهم أصناف متعددة، فيحظى كل منهم بالمجد الذي يليق بالمرتبة التي يحتلها في صنفه. وأخيرا من بين العدد اللامتناهي للناس لا يفقد أي منهم ما يستحقه من المدح في فنه وفي حرفته. وعلى العكس من ذلك، يلحق الخزي والعار بمن خربوا الأديان وبمن رأوا ما استحفظوا عليه من جمهوريات وممالك تنهار على أيديهم. أما أعداء الفضيلة والأدب والفنون الجليلة والنافعة للنوع البشري، فأولئك هم الأشرار المزاجيون والجبناء العاطلون.

ومهما كان الإنسان متهورا أوحكيما، فاسدا أوفاضلا، فحين يُطلب منه الاختيار من بين النوعين من البشر السالفي الذكر، ستجده يثني على من يستحق فعلا الثناء ويذم من يستحق فعلا الإدانة. ومع ذلك، تجد الناس كلهم تقريبا، يسقطون في الغواية، عن طواعية أوعن جهل، فينبهرون بزينة المظاهر الزائفة التي تحيط بمن يستحق الذم بدلا من المدح. وهكذا تجد من كان بإمكانهم الحصول على المجد الخالد بتأسيس جمهورية أومملكة، تجدهم قد انغمسوا في الاستبداد، من دون أن يعوا باتخاذهم ذلك المنحى كم فقدوا من فرص للشهرة والمجد والشرف وراحة البال مع الأمن والسلم و الرضا عن النفس، وكم حصدوا من عار ولوم وذم مع كل ما يلازم ذلك من مخاطر وقلق.

والمواطنون العاديون بجمهورية ما أومن ساعدهم القدر والشجاعة ليكونوا حكامها، والذين قرأوا التاريخ واستفادوا من أحداثه الماضية، فمن المستحيل ألا تجدهم يفضلون القادة الأخيار على الحكام الأشرار من المتقدمين ومن المتأخرين، وتجدهم يؤثرون العيش في أوطانهم. ويرون أن الأخيار قد خُلّد ذكرهم في أعلى مراتب المجد بقدر ما لزم الخزي والعار ذكر الأشرار. ويرون كذلك أنه إلّم يحظى الأخيار بنفس النفوذ الذي حظي به الأشرار إلا أنهم نعموا في المقابل بأمن أكبر وأفضل.

فلا يستسلمنّ أحد للانبهار بمجد *César*[2]، ولا بالمديح الذي غمره به الكتاب الذين أفسدهم بثروته، أوظلوا تحت وطأة الخوف من طول مدة حكمت إمبراطورية بإسمه، فلم يكونوا أحرارا في الحديث عنه. لكن من يريد أن يعرف ماذا كانوا سيقولون في حقه لوكانوا أحرارا فلينظر إلى ماذا كتبوا عن *Catilina* (ت 62 ق.م.)[3]، في حين كانت اللعنة التي يستحقها *César* أكبر من التي استحقها *Catilina*، لأن الذي ارتكب الجريمة[4] هو أكبر ذنبا من الذي توقف عند مجرد النية في ارتكابها. وحين تنظر للمديح الذي ناله *Brutus*[5] ترى أنه مع تعذر النيل من المستبد خوفا من جبروته غُمر عدوه الذي قتله تمجيدا.

لما تحولت الجمهورية إلى إمبراطورية، غمرت روما بالمديح أباطرتها الذين التزموا بقوانينها، وكانوا بذلك من عظماء قادتها، والمفضلين على غيرهم ممن عُرفوا بتصرفات مغايرة. فكان أولئك العظماء[6] في غنى عن الحاجة للاحتماء بالحرس الإمبراطوري[7] أوبكثرة الفيالق العسكرية من حولهم، لأن محبة الشعب ومجلس الشيوخ شكلت لهم أفضل حصن من كل خطر على أنفسهم. ولم تستطيع قوات الشرق والغرب أنقاد الرؤوس المتوجة

---

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:

LA COMMUNAUTÉ HUMAINE

[2] المتوفى مقتولا سنة 44 ق.م. من بعد ما تولى حكم الجمهورية الرومانية وقضى على نظام حكمها ليفتح بذلك الباب لنشأة الإمبراطورية مكانها.

[3] الذي فشل في محاولتين للانقلاب على مجلس شيوخ الجمهورية الرومانية.

[4] ويعني بذلك جريمة الانقلاب على مجلس شيوخ الجمهورية الرومانية.

[5] ابن *César* بالتبني وقاتله سنة 44 ق.م. في مآمرة ضده.

[6] وهم *Titus*, و*Nerva*, و*Trajan*, و *Adrien* و *Antonin* , و*Marc-Aurèle*

[7] نشأ مع نشأة الإمبراطورية لحماية الإمبراطور، بدلا من الحارسين لكل قنصل من القنصلين في عصر الجمهورية.

الأوغاد[1] من انتقام الأعداء الذين صنعوهم بضراوتهم وبسلوكياتهم الذميمة. فلودُرس تاريخ ألئك الوحوش جيدا، لكان فيه عبرة للحكام ولتبين لهم سبيل الأمن والمجد من سبيل الرعب والخزي والعار. فنرى في ذلك التاريخ أنه من بين ست وعشرين إمبراطورا الذين حكموا روما من عهد *César* حتى عهد *Maximin* (ت 313م) ستة عشر منهم قضوا مقتولين والعشرة الباقين ماتوا ميتة طبيعية. وإذا ما وجدنا من بين من فُتك بهم بعض الأخيار[2]، فلأنهم كانوا ضحايا الفساد الذي أدخله للجيش من سبقهم. وإذا ما وجد بالعكس، وغد[3] من بين من ماتوا ميتة طبيعية، فلحظه السعيد مع كبير شجاعته، وهما أمران قلما يجتمعان للإنسان.

وقراءة ذلك التاريخ تعلم أيضا كيف يمكن تشكيل حكومة جيدة، لأن الأباطرة الذين اعتلوا العرش بحق الوراثة كانوا كلهم أشرارا، عدى *Titus* (ت 81 م). أما من تولوا الحكم بالاختيار فكانوا كلهم من الأخيار، كما يشهد على ذلك تاريخ الخمسة أباطرة الذين تعاقبوا على الحكم من عد *Nerva* (ت 98م) حتى عهد *Marc-Aurèle* (ت 180م). وما أن عاد مرة أخرى تولي حكم الإمبراطورية بالوراثة حتى سارت الدولة إلى الخراب. فيجب على كل حاكم أن يجعل نصب عينيه وبدون انقطاع العصور التي مرت ما بين حكم الإمبراطورين *Nerva* و*Marc-Aurèle*. وعليه أن يقارنها بعصور من سبقوهما وعصور من جاؤوا من بعدهما. ثم عليهم الاختيار في أي منها كانوا يحبون أن يولدوا وأن يحكموا.

فماذا كان سيرى في عهود الأباطرة الأخيار ؟ كان سيرى أميرا يحكم بالعدل وهو في أمان بين رعاياه الهادئين والعالم من حولهم في سلم. وكان سيرى مجلس الشيوخ يتمتع بكامل سلطته، والقضاة يحظون بكرامتهم، والمواطنين ينعمون بالوفرة في ثرواتهم، والنبلاء بما يستحقونه التشريف والفضيلة، وحيثما توجه كان سيرى السعادة والهناء. ومن جهة أخرى كان سيرى مكبوحا كل حقد وكل تسيب وكل فساد وكل طموح جامح. وكان سيرى انبعاث العصر الذهبي حيث كان كل مواطن يستطيع التعبير عن آرائه والدفاع عنها من دون خوف. وكان سيرى أخيرا العالم مزدهرا والأمير محفوفا بالمجد والاحترام والشعوب السعيدة تغمره بحبها.

وإذا ما نظر في كل تفاصيل حكم باقي الأباطرة، سيراها ملطخة بدماء الحروب الفظيعة، ومهتزة بالتمرد، ومليئة بالكوارث، في حال السلم كما في حال الحرب. وسيرى أن معظم أمرائها قد ذُبحوا بحرّ الحديد، في الحروب الأهلية أوفي الحروب البينية. كما سيرى إيطاليا غارقة في دموع البكاء، وهي كل يوم فريسة لمآسي جديدة، ومدنها الخربة قد صارت أطلالا. وسيرى روما رمادا ومبنى الكابطول قد هدّمه المواطنون، والمعابد العتيقة والاحتفالات الدينية مدنسة، والمدن مسكونة بالزناة، والبحار مليئة باللاجئين، والصخور ملوثة بالدماء. وسيرى روما مرعوبة بالفظائع التي لا تنقطع. أما النبل والشرف والثروة، وفوق كل ذلك الفضيلة، فقد صار كل منها تهمة ومدعاة للحكم بالإعدام. وسيرى المخبرين يُكافأون، والعبيد والموالي يرتشون لخيانة سادتهم. كما سيرى من لا أعداء لهم مضطهدين من طرف أصدقائهم. حينها سيعرف بوضوح ما الذي تَدين به روما وإيطاليا والعالم كله من فظائع لــ *César*[4]. ولوكان المتأمل في كل ذلك، حقا ابن رجل كريم، سيفزع من تقليد مثل أولئك الحكام الأشرار، وسيكون مولعا بإحياء أمجاد الحكام الأخيار من جديد.

فالأمير الذي يحترق بحق، حبا ومجدا، يجب أن يتمنى تولي حكما فاسدا، ليس كـ *César* للإتمام خرابه، وإنما كـ *Romulus* لإصلاحه. وبالفعل، فالقدر لا يستطيع أن يجود على الرجال بأفضل من مثل هذه الفرصة لتخليد ذكرهم، والرجال لا يتمنون من جهتهم أفضل منها من أجل نفس الغرض. لكن الأمير العازم على إصلاح نظام حكم خرب، ثم رأى أنه مهدد من أجل ذلك بخلعه من العرش، فتخلى عن مشاريعه الإصلاحية خوفا من

[1] مثل *Caligula*, و *Néron*, و*Vitellius*
[2] مثل *Galba* و*Pertinax*
[3] مثل *Sévère*
[4] الذي قضى على نظام حكم الجمهورية بانقلابه على مجلس الشيوخ ودشن بذلك ميلاد نظام حكم الإمبراطورية مكانها

نزوله من أعلى سدة الحكم، فيمكننا أن نلتمس له عذرا في ذلك. لكن لا يُغفر له إذا ما كان قادرا على الجمع بين الحفاظ على العرش وإصلاح نظام الحكم.

وهكذا يجب إذاً على من ساق لهم القدر مثل هذه الفرصة الثمينة أن يفكروا في أن أمامهم الاختيار بين مسلكين. أولهما حكم سعيد وهادئ يهبهم من بعد الموت مجدا ساطعا. وثانيهما حكم يجبرهم على العيش في رعب مستمر، ولا يُبقي لهم من بعد موتهم سوى تخليد ذكرهم مع الأشرار.

الدين والكنيسة والدولة [1]

حكام الجمهوريات الذين يريدون منع إفساد الدولة عليهم الإبقاء على الطقوس الدينية من دون تحريف والحفاظ على ما لها من تقدير في النفوس. أما ازدراء عبادة الآلهة فهو المؤشر الحقيقي على خراب البلاد[2]. وهو الأمر الذي يسهُل العمل على إصلاحه بنجاعة لمّا يُعرف على أي أسس يقوم دين البلد، لأنه ما من دين إلا وله بعض المؤسسات الرئيسية كقاعدة لوجوده. .

والمؤسسات الوثنية كانت تستمد قوتها من نبوءات وتنبؤات كهنتها وعلى ما يوحي لهم به الفأل الحسن أو الفأل السيئ. فكانت هي مصدر كل طقوسها ومراسيمها مع ما تقدمه من القرابين لآلهتها. فكان الوثنيون يعتقدون أن الإله الذي يستطيع التنبؤ بالخير وبالشر كان في مقدوره إحداثهما. ومن تم تولدت الحاجة للمعابد ولتقديم القرابين وللصلوات ولكل الطقوس التي من شأنها التمكين من عبادة الآلهة. ولنفس الأسباب كان كهنة أشهر المعابد القديمة منبهرين بعظمة الكون، فكانوا على الدوام في عبادة خالصة له. لكن ما أن صاروا يتكلمون بما يهواه الرجال الأقوياء حتى فطن الناس لغشّهم فقل إيمانهم بالدين، وزادت جرأتهم على الثورة على النظام القائم.

فمن مصلحة حكام أية جمهورية أو مملكة الحفاظ على أسس الدين الوطني. وباتباع تلك السياسة سيسهل عليهم الحفاظ على الحس الديني ومن تم على وحدة الشعب وعلى مكارم الأخلاق. وعليهم علاوة على ذلك، تيسير وتنمية كل ما من شأنه نشر ذلك الشعور الديني، ولو ظهر لهم فيه ما هو خرافي وغير معقول. فكلما كانت عقولهم متنورة كانوا أكثر اطلاعا على العلوم الطبيعية، لكن يبقى عليهم مع ذلك التصرف في أمور الدين بما سبق ذكره.

فبسبب مثل تلك السياسة التي سلكها حكماء ومتنورين، نشأ الإيمان بالمعجزات التي نالت مصداقية في كل الديانات، حتى في حال ما كانت كاذبة. فالحكماء أنفسهم كانوا ينشرونها من أي جهة أتت. فكانت مصداقيتهم تضفي مصداقية على تلك المعجزات بالنسبة لباقي المواطنين. وكان لروما العتيقة العديد من تلك المعجزات، ومنها المعجزة التالية. خرب الجنود الرومان مدينة *Véïes*[3]. ودخل بعضهم معبد *Junon*[4]. ولما اقتربوا من تمثالها طلبوا منها هل تريد المجيء لروما. فاعتقد بعضهم أنها أصدرت إشارة تدل على موافقتها، وآخرون على أنها أجابت بنعم. وهؤلاء الجنود الممتلئون تدينا، كما وصفهم المؤرخ تيت ليف، دخلوا المعبد بنظام وخشوع، اعتقدوا بيسر أن الإلهة *Junon* استجابت لمطلبهم. والقنصل *Camille* (ت 365 ق.م.) كغيره من القادة بالحكومة الرومانية لم يتوانوا عن تأييد ذلك الاعتقاد وعلى نشره بين عموم الناس.

وصحيح أنه لو استطاع الدين أن يبقى في الجمهورية المسيحية كما أقامه مؤسسه الإلهي، لكانت الدول التي تتبناه أكثر سعادة مما هي عليه الآن. لكن كم هو ذلك الدين اليوم في الهوان. وخير دليل على ذلك، يكمن في كون الشعوب الأقل تديّنا هي بالضبط الأقرب جوارا من الكنيسة بروما عاصمة الدين المسيحي. ولو نظرنا في الروح الأولي لتلك المؤسسات، ثم تبينا بكم ابتعد التدين عنها اليوم، لن نجد صعوبة في إصدار الحكم بأنه قد حانت ساعة العقاب والخراب.

وبما أن البعض يزعمون أن سعادة إيطاليا تعتمد على الكنيسة بروما، فإنني أتهمها بتهم كثيرة تلوح لفكري. ومن بينها اثنتان جد خطيرة، والتي لا اعتراض عليها في نظري. أولها التصرفات المدانة ببلاط روما التي أطفأت

---

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:

LA PAPAUTÉ, PLAIE DE L'ITALIE

[2] إذا كان يعني بذلك خراب منظومة الأخلاق وتفكك الأسرة وتفشي الرذيلة فصحيح، أما إذا كان يعني به خراب نظام الحكم فحال فرنسا اليوم التي لا تقيم وزنا لأي دين يدل على خطأ تلك النظرية.

[3] مدينة عتيقة بإيطاليا

[4] كانت *Junon* في الخرافة الرومانية هي ملكة الآلهة والحافظة للزواج بين الناس.

في تلك المدينة كل تدين بل كل الدين. الأمر الذي جلب معه الكثير من المساوئ ومن الفوضى. وحيثما ساد الدين وجب الاعتقاد بوجود الخير، وحيثما اختفى وجب الاعتقاد بحضور الشر. وعليه فنحن الإيطاليون أصبحنا اليوم بسبب الكنيسة وكهنتها من دون لا دين ولا أخلاق فاضلة. بل أصابنا بسببها ما هو أكبر من ذلك. فالكنيسة دأبت دائما ولا تزال، على التفرقة بين الناس في هذه البلاد التعيسة. وليس بالفعل هناك من وحدة ولا سعادة إلا في الدول الخاضعة لحكومة واحدة أو لأمير واحد. وفرنسا وإسبانيا هما خير مثال على ذلك.

والكنيسة وحدها هي السبب في عدم وجود إيطاليا في نفس وضعية تلك الدول، من حيث هي ليست خاضعة لحكومة واحدة، لا ملكية ولا جمهورية[1]. ملكت السلطة الزمنية وذاقت حلاوتها[2]، لكن من دون أن تتوفر على ما يكفي لا من القوة ولا من الشجاعة للسيطرة على باقي البلاد، ولفرض سيادتها عليها. وفي الوقت نفسه لم تكن أبدا ضعيفة لحد تفقد معه نصيبها من السلطة الزمنية، التي بخوفها عليها كانت تستنجد بأمراء من خارج إيطاليا ليدفعوا عنها خطر كل من يشكل عليها تهديدا مخيفا. والأزمنة الماضية تقدم أمثلة كثيرة على ذلك. بداية، وبدعم من ملك فرنسا *Charlemagne* (ت 814م)، طردت الكنيسة اللمبارديين[3] الذين كانوا حينها سادة كل إيطاليا. وفي عصرنا استنجدت بالفرنسيين لتخليص البلاد من هيمنة جمهورية البندقية، ثم استعانت بالسويسريين لطرد أولئك الفرنسيين منها.



إيطاليا في عصر ميكيافللي، ومن حولها الممالك القوية التي كانت تهدد استقرارها وهي متفرقة

فلورنسا بلد ميكيافللي بالشمال الغربي لإيطاليا والإمارت البابوية بالوسط حول روما والشال الغربي للبلاد

وهكذا لم تكن الكنيسة قوية بما يكفي لتضم كل إيطاليا تحت سلطتها الزمنية. لكنها كانت قادرة على منع غيرها من ذلك. فظلت البلاد مفككة وموزعة بين عدة أمراء وعدة نبلاء. وتلك التفرقة وذاك الضعف حولاها فريسة، ليس فقط لطمع وشراسة الأقوام الهمجية، بل لكل من سولت له نفسه الهجوم عليها.

[1] أصبحت ممزقة مثلها مثل ملوك الطوائف بالأندلس، وذلك منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية بروما سنة 476 م.
[2] كانت لها بإيطاليا إمارات بابوية من بين باقي الإمارت.
[3] *les Lombards*

تفشي الفساد يحول دون الحرية والمساواة[1]

كان لا بد، في نظري، من أن تكف روما العتيقة عن أن يكون لها مزيد من الملوك[2] وإلا سقطت في الضعف الذي كان من شأنه أن يجعل منها دولة من دون أية قيمة. فبالنظر للدرجة التي وصلها فساد ملوكها، لو تواصل حكمهم لولايتين أوثلاث ولايات جديدة، لمر ذلك الفساد من الرأس إلى الأطراف. وما يكاد ذلك السم من باقي الجسم أن يتمكن حتى يستحيل علاجه. لكن قطْع الرأس الفاسدة في الوقت المناسب الذي كان فيه الجسم ما يزال سليما مكّن بيسر من إقامة النظام الجديد الذي يثبت الحرية.

فلا شك في أن المدينة الفاسدة تحت حكم أمير فاسد لن تستعيد أبدا حريتها حتى في حال قتل ذلك الأمير وإبادة سلالته. فيكون من الضروري أن يتعاقب على حكمها أمير من بعد آخر وأن تمر من سيد لسيد غيره حتى تنعم بأمير فاضل وأكثر تنوّرا ليعيد لها حريتها. ومع ذلك فتلك النعمة لن تمتد لما بعد موت ذلك الأمير الفاضل. وخير مثال على ذلك *Dion* (ت 354 ق.م.)[3] و*Timoléon* (337 ق.م.) الذين حكما مدينة *Syracuse* بجزيرة صقلية. في عهد كل منهما أزدهرت الحرية بفضل ما كان لكل منهما من نبل. لكن ما أن مات كل منهما حتى سقطت المدينة من جديد في براثين الاستبداد.

والمثال الذي تقدمه روما العتيقة يبقى أقوى إقناعا. من بعد طرد سلالة الملوك *Tarquins* عن عرشها سنة 509 ق.م. تمكنت من استرجاع حريتها ومن الحفاظ عليها. لكن من بعد موت *César* و *Caligula* و*Néron*، أي من بعد انقراض عهد القياصرة، استحال عليها، لا أقول الحفاظ على الحرية، بل استحال عليها استرجاع حتى أقل شعاع من نورها. فتبك نتائج متناقضة إثر أحداث متشابهة وقد حصلت في نفس المدينة. والسبب في كون الشعب الروماني تحت حكم سلالة ملوك *Tarquins* لم يكن بعد على درجة كبيرة من الفساد. لكن في عهودها الأخير كان فساد عميق ينخر كل الإمبراطورية. ففي العهد الأول، كان يكفي القسَم والتعهد بأن روما لن تعاني أبدا من حكم الملوك بين جدرانها، لتقوية أركان الدولة. أما في العهد الأخير، فمثال وشهامة ورزانة *Brutus*[4] (ت 42 ق.م.) المدعومة بكل فيالق الشرق، لم تتمكن من أن تجعل الرومان يقررون الحفاظ على الحرية، بمثل ما استطاع *Brutus*[5] الأول أن يسترجعها لأسلافهم في عصره. فهذا الفساد أدخله حزب *Marius* (ت 86 ق.م.) لجهاز الدولة. و*César* الذي أصبح هو قائدها الأعلى، تمكن من إبهار الجموع بقدر لم تستطع معه أن ترى النير الذي فرضته على نفسها بذلك الانبهار. وبالرغم من كون مثال روما أكثر حسما من غيره، أريد مع ذلك أن أذكر لقرائي أمثلة من بعض الشعوب المعروفة في زماننا هذا. فأزعم إذاً أنه إذا ما حصلت كارثة ما أوثورة دموية فلن تتمكن أبد كل من *Milan* و*Naples* من أن تكون حرتين. الفساد طال فيهما كل مفاصل الدولة. ورأينا الدليل على ذلك في *Milan* التي أرادت استرجاع حريتها ما بعد موت *Philippe Visconti* فما استطاعت ولا تمكنت من الحفاظ عليها.

فكان من حسن حظ روما العتيقة أن انحطت أخلاق ملوكها في وقت مبكر، فمكنها ذلك من طردهم قبل أن يستفحل فسادهم وينخر مفاصل الدولة. وبالنسبة للعديد من الاضطرابات التي شهدتها المدينة من بعد ذلك، فبدلا من أن يكون ذلك الفساد سببا في نتائج وخيمة، تسبب على العكس من ذلك في نتائج مفيدة، بفضل ما كان لمؤسسات المواطنين من جودة.

---

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:

ÉGALITÉ ET LIBERTÉ

[2] وذلك سنة 509 ق.م. من بعد ما دامت الملكية الرمانية زهاء قرن من الزمن منذ تأسيسها من طرف روميلوس وتعاقب سبعة ملوك على عرشها.

[3] يوناني الأصل وكان صديق للفيلسوف اليوناني أفلاطون

[4] الذي قتل *César*

[5] هوالذي قتل آخر ملوك الطاركان وكان من مؤسسي الجمهورية سنة 509 ق.م. عوضا عن الملكية، كما كان أحد القنصلين الأولين بها.

فيمكن أن نختم بالقول أنه حيثما كانت المادة سليمة فالاضطرابات والقلاقل لا يمكن أن تكون مضرة. أما إذا كانت فاسدة، فحتى القوانين الأكثر جودة تظل عاجزة، اللهم في حال ما كانت تطبق بمهارة على يد رجل قوي تستطيع سلطته فرض الالتزام بها، فتستأصل الداء من جذوره.

لا أدري هل سبق أن جاد القدر بمثل هذا الرجل المعجزة، أوبالإمكان أن يجود به. وإذا ما حدث أن قامت من كبوتها، مدينة كانت في طريقها للخراب بسبب فساد المادة، فيرجع الفضل في تلك النعمة لحكمة رجل وُجد في ذلك العهد، وليس لإرادة الشعب العامة في رؤية مؤسسات جيدة تسوده. وما أن يقضي الموت على ذلك الرجل المصلح حتى تعود الجماهير لعاداتها القديمة. وذلك هو ما عاشته طيبة اليونانية. فما دام *Epaminondas* (ت 362 ق.م.) حيا مكنت حكمة هذا الرجل العظيم من سيطرته على اليونان. وما أن توفي حتى سقطت مرة أخرى في اضطراباتها الأولى.

ولا يوجد اقد رجل له عمر طويل بما يكفي لإصلاح نظام حكم دام لمدة طويلة في الفوضى. فيتطلب ذلك الإصلاح المنشود أن يكون صادرا عن رجل ذي عمر يمتد إلى أجل أطول من المعتاد، أوعن ولايتين لأميرين متتابعين ومتساويين في الفضيلة. وإذا ما تخلفت تلك الوراثة بين الأمراء الأخيار، فلا بد لتلك الدولة من أن تنجر فورا للهاوية التي لن تخرج منها سوى بفعل قوة المخاطر والدماء المسفوحة. فالفساد وعدم القدرة على العيش في ظل الحرية هما بالفعل، نتيجة لعدم المساواة التي دخلت على نظام الحكم. ولتحطيم ذلك التفاوت وإعادة كل شيء لنفس المستوى، يجب اللجوء لتلك العلاجات الاستثنائية تماما، والتي قليل من الرجال يعرفون استعمالها أويقدرون على استعمالها.

طبيعة المجتمع تحدد طبيعة المؤسسات الدستورية التي تليق به[1]

لا أظن أنه خروج عن الموضوع أومن الغريب عما قلته في الفصل السابق، البحث في إمكانية الحفاظ على نظام حكم حر في مدينة طالها الفساد، أوإقامته فيها إن كانت تفتقر إليه. وتكتنف المهمتين صعاب متساوية. وبالرغم من استحالة تقديم قواعد ثابتة في هذا الموضوع، بالنظر لضرورة التعامل معه بحسب مختلف دراجات الفساد، فمع ذلك لا أريد الإبقاء عليه وراء ظهري، ما دام البحث في كل شيء لا يعدم من خير.

أفترض ابتداء أن مدينة وصلت إلى منتهى درجات الفساد، الأمر الذي يضع المسألة بكل ما فيها من صعاب. لأنه حيث يصبح الخلل عاما، فلا توجد لا قوانين ولا مؤسسات لها ما يكفي من القدرة لردعه. لأنه إذا كان بالفعل ليس بالإمكان الحفاظ على الأخلاق الحميدة من دون دعم من القوانين الجيدة، **فالالتزام** بالقوانين الجيدة يتطلب بدوره تواجد الأخلاق الحميدة.

علاوة على ذلك، فالمؤسسات والقوانين التي نشأت على أساسها أية جمهورية لما كان مواطنوها أخيارا، تصبح غير كافية لضبطهم لما يبدأ الفساد بالتفشي فيما بينهم. وإذا ما فرضت الأحداث تغييرا في القوانين، ولكون المؤسسات غالبا ما تبقى على حالها، فالقوانين الجديدة تبقى من دون مفعول، لأن المؤسسات القديمة التي ما تزال قائمة تفسدها.

وحتى أكون واضحا، أقول بأنه كانت بروما العتيقة مؤسسات لضبط نظام حكمها أو بالأحرى لضبط الدولة. ثم كانت هناك قوانين تمكن القضاة من كبح ومنع فوضى المواطنين. كانت مؤسسات مكونة من الشعب ومجلس الشيوخ ونواب الشعب والقناصلة، ومن قانون انتخاب رجال السلطة التنفيذية، من قانون تنظيم السلطة التشريعية. وقليلا ما تأتي الأحداث بالتغير في المؤسسات.

لكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للقوانين الرادعة للفساد كالقانون المجرم لزنا الأزواج، وللترف وللنصب والاحتيال وغيرها التي تحول دون الإخلال بمكارم الأخلاق. ومع الاحتفاظ بالمؤسسات التي لم تعد صالحة في بيئة يعمها الفساد، لم تعد القوانين الجديدة كافية للإبقاء على الصلاح بين الناس. وحتى تكون ناجعة وفعالة كان لا بد للمؤسسات القديمة من أن تتغير كذلك وفي الوقت نفسه.

الشعب الروماني ما كان يعين في منصب القنصل أوغيره من مناصب السلطة التنفيذية الأساسية، سوى من طلبوها. وكانت تلك الخطة ممتازة في مبدئها، لأنه بفعلها ما كان يطلب تلك المناصب إلا المواطنون الذين كانوا يعتقدون أنهم يستحقونها، سيما وقد كان من العار أن يرفض طلب المرشح. فكان كل صاحب حرفة يكابد كي يتقنها. لكن لما رأت المدينة أخلاقها تتفسخ صارت تلك الخطة شديدة الخبث. فلم تعد المناصب مطلوبة من طرف الأخيار، وإنما من طرف الأقوياء. والمواطنون أصحاب المصداقية، بالرغم مما كان لهم من فضائل، لم يعودوا يجرؤون على طلبها خوفا من عار رفض طلبهم. ولم تظهر تلك الرذيلة فجأة، بل تم السقوط فيها بالتدرج، كما يحدث مع كل المساوئ. لما سيطر الرومان على إفريقيا وآسا، وقيدوا جزءا من اليونان بقوانينهم، واعتقدوا بذلك أنهم قد ضمنوا حريتهم، لم يعودوا يخشون أي عدو. فهذا الشعور بالأمن مع عجز خصومهم على مهاجمتهم تسببا في تخلي المواطنين عن التوقف عند الشجاعة كمعيار في انتخاب القناصلة، بل استسلموا للارتشاء، فصاروا يرفعون لتلك المناصب العليا من يبرعون في شراء أصوات الناخبين من الشعب، وليس المرشحين الأقدر على التغلب على الأعداء. ومع مرور الزمن تم النزول عن انتخاب الأكثر مصداقية إلى الأكثر نفوذا. وبهذا العيب في المؤسسات وجد الأخيار أنفسهم مبعدين عن كل مقام شريف.

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:

LE RELATIVISME INSTITUTIONNEL

من جهة أخرى كل مواطن كان بمقدوره اقتراح قانون على المقترعين، وكان بمقدور أي كان أن يؤيده أويعارضه قبل عرضه للنقاش. فكانت تلك الخطة جيدة لما كان المواطنون فضلاء. لأنه كان من الواجب النظر بعين الرضا لتمكّن كل مواطن من اقتراح ما يراه نافعا للصالح العام، ولتمكنه كذلك من حرية إبداء الرأي في كل المقترحات، حتى يكون الشعب على بينة منها بذلك النقاش، فيتمكن من اتخاذ الموقف الأفضل. لكن مع فساد المواطنين أصبحت تلك الخطة مشوبة بعدة مساوئ. فلم يعد يقترح القوانين سوى الأقوياء لتقوية نفوذهم، وليس لصالح الحرية. ولا أحد كان يستطيع مناقشة مشاريعهم خوفا من بطشهم. فصار الشعب يرى نفسه مجبرا على تقرير خرابه بيده، إما مكرها أومغررا به.

وحتى تحافظ روما العتيقة على حريتها، في بيئة فاسدة، كان عليها، في مختلف الأزمنة، أن تقيم مؤسسات جديدة أنسب، في الوقت الذي كانت تغير فيه قوانينها. المؤسسات المناسبة للحفاظ على حرية الشعب الصالح، لا تصلح لاسترجاعها حين يتفشى الفساد في نفس الشعب. حينها يكون في حاجة لإقامة مؤسسات أخرى أنسب لاسترجاع حريته والمحافظة عليها. فلا يمكن بناء الشكل الواحد بكل المواد[1]. ويمكن تغيير المؤسسات بطريقتين. إما إصلاحها كلها مرة واحدة، حين يُعترف بأنها لم تعد تساوي شيئا، أوبالتدرج مع ظهور كل عيب فيها. وتعترض كلا من الطرقتين صعوبات يكاد أن يكون تجاوزها مستحيلا.

الإصلاح الجزئي والمتتالي يجب أن يقوم به رجل ذوبصيرة حتى يكون بمقدوره رؤية العيوب من بعيد فور ظهورها. من الممكن ألا يظهر أبدا مثل ذلك الرجل في مدينة ما. وإذا ما ظهر فلن يستطيع أبدا أن يقنع باقي المواطنين بالعيوب التي يدركها ببصيرته. لأن بتعودهم على نمط من الحياة لا يحبون تغييره، سيما حين لا يرون عيوبه أمام أعينهم، ولا يمكن توضيحها لهم سوى بالتخمين.

أما إصلاح الدستور كله ومرة واحدة، لما يكون الكل مقتنع بأنه معيب، فأعتقد بأنه مشكل من الصعب علاجه، حتى في حال ما كان واضحا لكل العيان. لأنه في مثل ذلك الظرف تكون وسائل الإصلاح العادية غير كافية. فيصبح من الضروري الخروج عن السبل المعتادة، كاللجوء للعنف والسلاح. فيتحتم حينها على المصلح وقبل كل الشيء السيطرة على الدولة، حتى يستطيع التصرف فيها بكل حرية. وبما أنه من جهة، إصلاح الحياة السياسية والمدنية في دولة يحتاج لرجل خيّر، ومن جهة أخرى اغتصاب السلطة بالقوة يفترض أن يكون على يد رجل طموح وفاسد، فقلّ ما تجد مواطنا صالحا يجرؤ على الاستيلاء على السلطة بطرق غير مشروعة، حتى مع ما له من النوايا الحسنة، أوتجد شريرا يتولى الإمارة وينوي الإصلاح، أويخطر على باله حسن استعمال السلطة التي استولى عليها بطرق غير مشرعة.

من كل ما قدمت، تنشأ صعوبة أواستحالة الحفاظ على نظام حكم جمهوري حر أوإقامته في مدينة فاسدة. في كل من الحالتين يستحسن إقامة سلطة ملكية بدلا من نظام جمهوري، حتى يكون هؤلاء الناس، الذين لا تستطيع القوانين لوحدها قمع وقاحتهم، منبهرين على الأقل بهيبة سلطة ملكية. والسعي لإنعاشهم من جديد بطريقة أخرى يشكل عملية فظيعة أومستحيلة كليا، كما ذكرت ذلك حين الحديث عن أمير صبارطا *Cléomène* الذي فتك به *les éphores*[2] بتهمة محاولة الاستبداد لما عزم على إصلاح دستور البلاد، وكون الأمير الذي جاء من بعده، بدأ هو بالفتك بهم كي يجمع بين يديه كل السلط ويتمكن من الإصلاح. وكون *Romulus* مؤسس روما فتك بأخيه وبشريكه في الملك بنفس دافع الإصلاح، وكون هذان الأميران استعملا استعمالا جيدا للسلطة التي استولوا عليها بهذه الطريقة، فلأنهما كانا يواجهان شعبين لم ينخرهما بشكل كبير الفساد موضوع هذا الفصل. فكان بإمكانهم المضي في مشاريعهم من دون عوائق، ثم جرت الرياح بما تشتهي سفنهم.

[1] حيث الشعب هوالمادة والمؤسسات هوالشكل، وكل شعب في حاجة لمؤسسات متوافقة مع طبيعته للحصول على حريته وللمحافظة عليها. واليوم، اختلاف أنواع وأشكال المؤسسات الدستورية من دولة ديمقراطية لأخرى يؤيد تلك النظرية عند ميكيافللي.
[2] حكومة صبارطة من خمسة أعضاء لولاية سنوية

الحفاظ على الحرية رهين بسيادة القانون[1]

خدمات *Horace* كانت جليلة لما تغلب على *les Curiaces* [2]. لكن قتْله لأخته[3] إثر ذلك كان جريمة بشعة استفزت الرومان، فحكموا عليه بالإعدام بالرغم مما قدم لهم من خدمات جليلة. ولوتم التوقف عند سطحية الأمور لوُصف هذا الشعب بنكران الجميل. لكن بالنظر المتفحص وبالتفكير الناضج في حقيقة مبادئ نظام حكمه، كان سيستحق اللوم لوأنه عفى على ذلك المذنب بدلا من لومه على إدانته. والسبب الوجيه في ذلك هو كون جليل خدمات المواطن في دولة محكمة التنظيم، لا تمحوأبدا إدانته على جرائمه، فينال ما يستحق من المكافأة على خدماته ثم ينال بعد ذلك ما يستحق من عقاب على جرمه. فمن ينال مكافأة على خدماته ثم يرتكب جرما، تجب معاقبته من دون النظر لما قدم من خدمات. ولما يتديّن الشعب بمثل تلك المبادئ تنعم دولته طويلا بالحرية. أما خلاف ذلك فيهوي بها سريعا إلى الخراب.

وبالفعل، إذا ما استمد شخص من تألقه بعمل جليل الجرأة والأمان على ارتكاب جرائم من دون عقاب، فوقاحته سترتفع إلى درجة يتم معها الانقلاب على كل القوانين. وإذا ما أردنا أن تكون العقوبات مرعبة ورادعة للمجرمين، فيجب ألا يُتخلى عنها أبدا من بعد مكافأة المجرم على الخدمات التي قدمها للدولة. فكذلك تصرفت روما على الدوام.

ومن جهة أخرى، فمهما كانت الدولة فقيرة ومكافآتها متواضعة، فعليها ألا تتوانى عن تقديمها، لأن المكافأة الأكثر بساطة، بالرغم من تقديمها في مقابل أجل الأعمال، فإنها تحظى بأكبر تقدير في عيون من ينالها. فنعرف قصة القنصل الروماني *Manlius Capitolinus* (ت 384 ق.م.) الذي فك *le Capitole* من محاصرة *les Gaulois*. والذين شاركوه مخاطر ذلك الإنجاز كافأوه بشيء من الدقيق. وبالنظر لفقر روما في ذلك العهد كانت تلك المكافأة كبيرة في نظر *Manlius*. لكنه بسبب طموحه الجامح أوبميوله الإجرامي قام يحرض على النظام بروما. ولما هم باستدعاء الشعب للثورة، قُبض عليه، ومن دون اعتبار لما قدم من خدمات لروما، رُمي من أعلى *Capitole* الذي سبق من قبل أن أنقده من الحصار ببطولته وشجاعته.

---

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:

LA LOI S'IMPOSE MÊME AUX HÉROS

[2] من أساطير روما التي تقول أن ملكها الثالث *Tullus Hostilius* (ت 641 ق.م.) اتفق مع ملك *Albe-la-Longue* على رفع تحدي خضوع المنهزم للمنتصر في معركة بين ثلاثة من رجال رما *Les trois Horaces* وبين *les trois Curiaces* ثلاثة رجال من جهة الطرف الثاني. ولما دارت المعركة قتل فيها إثنان من رجال روما وهرب الثالث. فتبعه الثلاثة من الطرف الآخر ليقتلوه، لكنهم كانوا مثخنين بالجراح فقتلهم الروماني الهارب الوحد تلوالآخر، وتم بذلك الانتصار لروما.

[3] قتل أخته غاضبا من بكائها على قتله لخطيبها الذي كان من بين الثلاثة من الجانب الآخر.

إرتباك الحكام الأوغاد أمام فرص اغتنام المجد[1]

البابا *Jules II* في طريقه إلى *Bologne* سنة 1505 لطرد أسرة *Bentivogli* التي حكمت المدينة لمدة قرن من الزمن، عزم على إبعاد المستبد *Jean-Paul Baglioni* عن مدينة *Pérouse* وكأنه قد صفى كل الإمارات الكنسية من طغاتها. ولما وصل المدينة، مع ما عُرف عنه من روح المغامرة الغير محسوبة العواقب، لم يود انتظار وصول الجيش الذي من شأنه أن يحميه. فدخلها لوحده أعزلا من السلاح. وبالرغم من كون الطاغية *Jean-Paul* محفوفا بعدد كبير من الجنود لحمايته، فقد انبهر بتهور البابا وسلم له نفسه. فاقتاده البابا معه وترك من ورائه واليا ليحكم المدينة باسم الكنيسة.

والرجال المتنورون الذين رافقوا *Jules II* في هذه المغامرة لاحظوا تهور البابا وتعجبوا من جبن *Jean-Paul*. فما كانوا يستطيعون أن يتصوروا أن هذا الأخير، بعملية كانت ستخلد ذكره، ما قضي على عدوّه بضربة واحدة، وما اغتنى بتلك الفريسة السهلة التي هداها له الكرادلة، جالبا له من ورائهم كل دقائق الفخامة مع كل ما تشتهي الأنفس. ولا يمكن الاعتقاد بأنه امتنع عن ذلك بوازع الخير والضمير. لأن قلب رجل مثله كان فيه ما يكفي من الخبث كي يغتصب أخته ويقتل أبناء عمومته وأبناءهم من أجل السلطة. فلا يمكن أن تجد فيه القدر اليسير من الشعور بالتقوى والاحترام. لكن يستنتج من ذلك أن الذين لا يستطيعون الحفاظ على قدر من النبل حين ارتكابهم للجريمة، تجدهم يرتعشون من اغتنام فرصة السموالكرامة حين تُمنح لوقاحتهم. وهكذا، الطاغية *Jean-Paul* الذي ما كان يخجل من اقتراف زنا المحارم ولا من قتل الأصول، نجده لم يعرف بل لم يستطع اغتنام فرصة مشروعة جاءت حتى بين يديه لتجعل شجاعته محط إعجاب الجميع، ولتخلد ذكره كأول رجل يُظهر لرؤساء الكنيسة قلة التقدير التي كان الناس يكنها لمن يحكم مثلهم، ولينجز عملا بطوليا كان من شأنه أن يمحوخبثه ويبعد عنه كل المآسي التي أصابته.

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:

UN PAPE À TUER

مشروعية إحداث الرمان للدكتاتورية[1] كمؤسسة دستورية من مؤسسات الجمهورية[2]

بعض الكتاب لاموا الرومان على خلق مؤسسة الدكتاتور، التي رأوا فيها سبب ظهور الاستبداد الذي كبل روما فيما بعد. ويقولون بحق أن أول مستبد استعبد المدينة دكتاتور. ولولم يوجد هذا المنصب ما كان *César* يستطيع تغليف استبداده بشرعية تلك المؤسسة الدستورية.

والذي تقدم بهذا الرأي لم ينظر للأحداث بتفحص، وأخطأ الناس بموافقته في رأيه. فليس لا اللقب ولا المنصب هما اللذان غمسا روما في قيود من حديد. بل غمسها فيها المواطنون الذين اغتصبوا السلطة كي يبقوا في القيادة. ولولم يوجد منصب الدكتاتور لاستعملوا لذلك غيره. القوة توجد الألقاب بيسر، لكن الألقاب لا تمنح القوة كثيرا.

فما دامت مؤسسة الدكتاتور كانت تمنح بصفة مشروعة، ولم تكن مغتصبة بقوة المواطنين الخاصة، فقد كانت تلك المؤسسة دعامة للجمهورية. وبالفعل، ففقط المناصب المصطنعة بطرق غير عادية، والسلطة المغتصبة بوسائل غير شرعية، هي التي تشكل خطرا على الدولة. أما كل ما هو شرعي فلا يضرها أبدا. ولوتتبعنا سير الأحداث طيلة القرون التي عاشتها الجمهورية الرومانية لوجدنا أن كل الدكتاتوريين الذين حكموها أسدوا لها دائما خدمات جليلة. والسبب في ذلك من الأمور البديهية.

كي يستطيع مواطن الإضرار بالدولة واغتصاب السلطة بطرق غير عادية، لا بد له أولا من جملة من الظروف التي لا تصادفها أبدا في جمهورية محافظة على صفاء قيّمها. سيكون في حاجة إلى التوفر على ثروة هائلة وعلى عدد كبير من الموالي والأصدقاء، وهو أمر غير ممكن حيث يسود القانون. وإذا ما افترضنا وجود مثل هذا المواطن، فسيظهر بمظهر جد مخيف ومرعب لدرجة لا يستطيع معها أن يحظى باقتراع الشعب الحر.

بلا شك أن القليل من بين كل المؤسسات الرومانية هو الذي يستحق كبير اهتمام. ويجب أن تُعد مؤسسة الديكتاتور من بين تلك التي ساهمت في عظمة تلك الإمبراطورية الشاسعة. لأنه من دون مثل ذلك الترتيب للأمور فمن الصعب على أي دولة أن تدافع عن نفسها وقت الأحداث الغير عادية. وذلك لأن إيقاع السير العادي لتدبير الشأن العام بأي جمهورية عادة ما يكون شديد البطء. فلا مجلس ولا صاحب سلطة فيها، يستطيع أن يتحمل لوحده مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة. فيكون من الضروري أن يتشاوروا فيما بينهم، وهو الأمر الذي يتطلب زمنا للتوفيق بين كل الإرادات. ولما لا يتم كل ذلك في الوقت المناسب تكون كل التدابير المتخذة غير مجدية لمعالجة شر غير متوقع ولا يحتمل التأخير والتأجيل. فلهذا كان من اللازم أن توجد من بين مؤسسات الجمهورية واحدة مثل مؤسسة الدكتاتور.

جمهورية البندقية التي عُرفت بهذا النمط من الحكم في زماننا المعاصر من بين كل الأنظمة السياسية، سبق أن سلمت السلطة لعدد صغير من الرجال للعمل معا لتلبية الحاجيات المستعجلة، من دون طول استشارات. أما الجمهورية التي تنقصها مثل تلك السلطة الاستثنائية، فلا بد للدولة فيها إما احترام كل المساطر القانونية فيكون سقوطها حينها مؤكدا، أوأن تبحث عن مخرج من أزمتها في خرقها. والمؤمل هو ألا تفاجأ أبدا الجمهورية بأحداث لا يمكن معالجتها إلا بوسائل غير عادية. لأنه بالرغم من كون تلك الوسائل نافعة، إلا أنها تبقى خطيرة. فخدمة للدولة، نبدأ بالمس بسلامة المؤسسات الموجودة، ثم سرعان ما يُنقلب عليها بنفس الذريعة، كي تضيع معها الدولة. ولهذا، فالجمهورية لا تكون أبدا مثالية إذا لم تأخذ قوانينها كل الأحداث الطارئة بالحسبان وإذا ما أغفلت تلك التي

---

[1] الدكتاتور في نظام حكم روما العتيقة ليس هوالفرد المستبد، بل هوقنصل منتخب بصلاحيات استثنائية ولمدة معينة لا تتعدى ستة أشهر من أجل علاج أزمة سياسية معينة، ثم تعود الأمور لطبيعتها أويُمدد له.

[2] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو:

LA DICTATURE LÉGALE

وقوعها جد محتمل، ولم تهيئ الوسائل الناجعة لحسن تدبيرها. وأختم بالقول، بأن الجمهوريات التي، عند حصول المخاطر الداهمة، لا استطيع الاستعانة لا بدكتاتور ولا بمؤسسة أخرى من مثلها، فإنها لا تستطيع تفادي خرابها.

والأمر الذي يستحق التنويه به في تلك المؤسسة الجديدة، هو الحكمة التي أظهرها الرومان في كيفية انتخاب الدكتاتور. فبما أن ذلك المنصب كان فيه شيء من الخدش في مكانة ومقام القنصلين، اللذان كرئيسين للسلطة التنفيذية، كان يتوجب عليهما الاعتراف، كباقي المواطنين، بسلطة الدكتاتور من فوق سلطتهما، وأن ذلك كان من شأنه إثارة حساسيتهما، تقرر إذاً أن يكون اختيار الدكتاتور من طرفهما. فقد قدروا أنه إذا ما حصل لروما أمر يستوجب تقوية سلطة القنصلين التنفيذية، فلن يجدوا في ذلك صعوبة، لأنه باختيار القنصلين أنفسهما للدكتاتور، كان من شأن ذلك الامتياز أن يلطف من حساسيتهما منه. وبالفعل، الجروح التي يصيب الإنسان بها نفسه عفويا وبإرادته تكون أقل إيلاما من تلك التي يصاب بها بفعل غيره. وفي الآونة الأخيرة ذهب الرومان إلى حد منح القنصل نفسه سلطة مشابهة لسلطة الدكتاتور، بدلا من اختيار القنصلين لدكتاتور من بين غيرهما.

لا تنافي بين القهقرة في المنصب وشرف خدمة الدولة[1]

تحت ولاية[2] القنصل *Marcius Fabius* فاز الرومان بانتصار لا ينسى على *les Véïens* و *les Étrusques*، وقتل في المعركة تحت إمرته أخوه *Quintus Fabius* الذي كان من قبل قنصلا لثلاث ولايات.

وفي ذلك المثال دلالة على مدى مساهمة مؤسسات الدولة في خدمة عظمة روما، ودلالة على مدى كبر الخطأ الذي وقعت فيه الجمهوريات التي ابتعدت عن ذلك النظام. وبالفعل، فبالرغم من شغف الرومان بالمجد، لم يكونوا يستنكفون من العمل تحت إمرة من كانوا أقل رتبة منهم بالأمس، ولا الخدمة تحت إمرة غيرهم في الجيش الذي كانوا فيه من قبل جنرالات. فتلك تقاليد متناقضة تماما مع مؤسسات الدول الحالية ومع عادات شعوبها.

وجمهورية البندقية نفسها تعمل بالفكرة الخاطئة التي تقول بأن المواطن يحطّ من قدره ومن شرفه إن هو قبل بمنصب أدنى مرتبة من المنصب الذي سبق أن تقلده سابقا، والحكومة تسمح له برفضه. إن كان هذا الموقف مشرفا بالنسبة للفرد، فليس فيه منفعة بالنسبة للصالح العام. فالدولة تعلق آمالا أكثر على المواطن الذي تقهقر من مرتبة عليا إلى مرتبة أقل منها، وتنتظر منه منافع أكبر من تلك التي تعلقها وتنتظرها ممن ارتقى من مرتبة دنيا إلى مرتبة أعلى منها. فالذي يرتقي هكذا من مرتبة لأخرى تنقصه حتما خبرة المنصب الجديد. فلا يمكن أن تثق الدولة في نجاعته سوى بمقدار ثقتها في الرجال من حوله وفي حكمة وقوة نصائحهم التي يستطيعون بها توجيه قلة خبرة رئيسهم.

فماذا كان سيقع لوأن مواطنا بروما أوبالبندقية أوبغيرها من الدول الحديثة، لم يعد يقبل الخدمة بالجيش في مرتبة أقل من مرتبة قنصل التي كانت له من قبل ؟؟ كان بإمكان روما حينها أن ترى عدة اعتداءات على الحرية، إما بسبب أخطاء لا يفلت من أن يقع فيها رجال جدد أقل خبرة منهم، أوأن يطلقون العنان لطموحاتهم في غياب مواطنين من حولهم، يخيفونهم بحكمتهم من ارتكاب الخطأ. وهكذا كانوا سيبدأون حالا بإرخاء صرامة القانون، ثم لا تلبث الجمهورية أن تعاني قسوة الويلات من ذلك.

---

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو: *LE SERVICE DE L'ÉTAT*

[2] مدة ولاية القنصل سنة واحدة.

مخاطر مشاريع التسوية من الأسفل بين مختلف الفئات الاجتماعية[1]

عند كتّاب العصور العتيقة نجد ملاحظة تقول بأن الناس يشتكون في زمن الشدة ويتعذبون في زمن الرخاء. وتنتج نفس الآثار عن الأمرين بالرغم من اختلاف طبيعتهما. فإلم يقتتلوا من باب الضرورة، فتجدهم في صراع بينهم بدافع الطموح. لهذا فالشغف له جذور عميقة في قلوبهم. ولا يفارقهم أبدا مهما بلغ علوالمقام الذي يصلون إليه. ذلك أن الطبيعة خلقتهم متعطشين لامتلاك كل شيء مع استحالة القدرة على الوصول إلى ذلك. فرغبتهم في التملك تفوق دائما قدرتهم على الاستحواذ، الأمر الذي ينجم عنه الملل وحتى القرف الخفي مما تحت أيديهم، والمصحوب بعدم الرضا عن أنفسهم. وعن ذلك تنجم التحولات التي تعرفها أقدارهم. فبعضهم يريد امتلاك المزيد والبعض الآخر يخاف من فقدان ما يملك. فتصل بهم الأمور للقطيعة ثم للحرب التي تقضي بدورها على إمبراطورية وتمهّد بذلك لقيام أخرى.

ما قلته للتو، استوحيته من تصرف الشعب الروماني لما أنشأ مؤسسة نواب الشعب *les tribuns* ليواجه بها غطرسة النبلاء. وما أن حصل على هذا الامتياز الذي دعته الضرورة لاكتسابه، حتى وجدها لا تكفي لإشباع طموحاته، فبدأ الصراع مع النبلاء من جديد من أجل اقتسام الثروة علاوة على النفوذ، وهما أعز ما يطلب الناس. فنشأت عن ذلك الانشقاقات التي، كتفشي الوباء، عمت المدينة بسبب قانون الإصلاح الزراعي[2]، وأدت في الأخير إلى خراب الجمهورية.

بالنسبة لكل حكومة جيدة التنظيم، يجب أن تكون الدولة غنية والمواطنون فقراء[3]. لذا كانت روما تعتبر قانون الإصلاح الزراعي معيبا. فتحاشى الرومان سنّه حتى لا يضطروا للرجوع إليه كل يوم. ولم يتم أبدا التفكير في سنه خوفا من خراب الدولة. ثم جاء أخيرا اقتراح ذلك القانون معتمدا على مبدأين أساسيين. أحدهما يمنع كل مواطن من امتلاك أكثر من عدد محدود من الفدادين من الأرض. والثاني يفرض على الدولة توزيع كل الأراضي المنتزعة من العدوبين كل أفراد الشعب الروماني. فأجلوا سنه مرات عديد لدرجة أصبح معها من الخطر سنه بأثر رجعي. وحتى في حال سنه مصحوبا بإجراءات جيدة، كان من شأن طريقة تنفيذه إفساد المدينة.

وقد كان قانونا مهينا بالنسبة للنبلاء من جهتين. فكانت الأغلبية منهم تملك من الأرض أكثر مما يسمح به ذلك القانون المقترح. وكان لا بد من أن يُنتزع منها. ثم بسبب توزيع كل الأراضي المحتلة على كل أفراد الشعب، لن يعد بإمكان النبلاء تنمية ثروتهم العقارية. فكل تلك الهجمات ضد النبلاء أصحاب النفوذ، الذين بردها كانوا يعتقدون أنهم يدافعون عن الدولة، كانت كل مرة تأجج بروما اضطرابات قادرة على إحداث انقلاب على الجمهورية. فكان النبلاء بالصبر أوالحنكة يبدلون ما في وسعهم من جهود لصد ذلك الخطر. كانوا يسيرون مرة الجيش في حملة عسكرية. وكانوا مرة أخرى يواجهون نائب الشعب *tribun* الذي يقترح ذلك القانون بنائب منافس له. ومرة يتنازلون جزئيا لتلبية بعض رغبات الشعب. ومرة يرسلون جموعا منه لاستعمار أرض محتلة كان يجب توزيعها، حتى تجددت الاحتجاجات المتولدة عن اقتراح ذلك القانون بمناسبة احتلال مدينة *Antium*. فتقرر إرسال جمع من المستعمرين من داخل روما لامتلاكها. وبحسب المؤرخ *Tite-Live*، فقد صعب إيجاد رجل واحد مستعد للذهاب إلى *Antium*، لشدة تعلق الشعب بما يتمناه بداخل روما بدلا من امتلاك أرض بالمستعمرة.

---

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو*LE PARTAGE DES TERRES*
عن الاضطرابات التي أحدثها الإصلاح الزراعي بروما، وعن خطورة سن قوانين ذات أثر رجعي واصطدامها بتقاليد عريقة

[2] مشروع الإصلاح الزراعي الذي تبناه الأخوين *les Gracques*

[3] وهوترجمة لـ "*dans un gouvernement bien organisé l'État doit être riche et les citoyens pauvres*" ولم أتمكن من العثور على النص الأصلي بقلم ميكيافللي. فلا أستريح لهذه الترجمة الفرنسية. وبالنظر لمحتوى الفصل لعل المقصود هوكون تعدد الفئات الاجتماعية بفوارقها هوالوضع الطبيعي في أي مجتمع. فلا بد فيه من تواجد أغنياء وفقراء وطبقة متوسطة. وبما أن التسوية بينهم من الأعلى مستحيلة فالتسوية بينهم من الأسفل تؤدي إلى خراب الدولة والمجتمع.

فالسيل الجارف الذي أطلقه ذلك القانون استمر في التخريب حتى بدأ الرومان يحملون السلاح ضد بعضهم البعض في الأماكن النائية من إيطاليا. ومن بعد ذلك ظهر فتور في جريانه. ويمكن أن نعزوذلك لبُعد الأراضي المحتلة عن عيون الشعب، ولوضعه في أماكن لم يكن من السهل عليه زراعتها. الأمر الذي قلل من رغبته في امتلاكها. سيما والشعب الروماني كان يفضل معاقبة أبنائه بنفيهم إلى المستعمرات.

فلتلك الأسباب وجب أن نعزوالسُّبات الذي غرق فيه ذلك القانون[1]، إلى حين عهد الأخوين *les Gracques*. فلما أيقظاه فجأة من نومه جرّ معه حرية الرومان إلى الهاوية. ولقد وجد قوة خصومه أعظم من كل وقت مضى. وأوقد بصفة غير مسبوقة نار الحقد التي كانت تفرق بين الشعب ومجلس الشيوخ. فسلح كل الأيادي وأسال الدماء وحطم كل الحواجز التي كانت قائمة للحفاظ على النظام العام. وبما أن رجال السلطة أصبحوا عاجزين عن مواجهة الفوضى وعن حماية الأحزاب من بعضها البعض وعن اللجوء للتدابير الخاصة، صارت كل فئة تبحث عن رجل قوي يستطيع أن تحتمي به من غيرها. وفي خضم ذلك الاضطراب وتلك الانشقاقات، كان الشعب منبهرا بسمعة *Marius*، فاختاره ونصبه قنصلا لأربع ولايات[2]. وكانت تلك الولايات جد متقاربة لدرجة تجرّأ معها على تنصيب نفسه بنفسه قنصلا لثلاث ولايات أخرى. والنبلاء مع عجزهم عن إيجاد علاج لهذه الكارثة التفتوا إلى *Sylla*، فغمروه بفضلهم، ثم جعلوا منه قائدا لهم. فاشتعلت بذلك الحرب الأهلية وسالت الدماء أودية. ومن بعد العديد من التقلبات بقي النصر حليف النبلاء. وفي عهد *César* و*Pompée* زعزعت من جديد تلك الهزات الجمهورية ، لما اختار الأول حزب *Marius*، وانحاز الثاني لحزب *Sylla*. ثم كان النصر حليف *César* الذي تمكن من أن يكون أول مستبد بروما. ومن ذلك الوقت خنقت الحرية بروما إلى الأبد.

فتلك كانت بدايات ونهاية قانون الإصلاح الزراعي. وإذا ما ظهرت تلك النتائج متناقضة مع ما بينته سابقا، بأن الحزازات السائدة بين الشعب ومجلس الشيوخ كانت تحافظ على الحرية بروما عن طريق سن قوانين لصالحها، أجيب بأنني متشبث برأيي ولن أزيح عنه بأي حال. لأن طموحات الكبار كبيرة جدا لدرجة أن محاولة سحقها بكل الوسائل وبكل الطرق ومن دون رحمة، تجر الدولة معها للهاوية. وبما أن قانون الإصلاح الزراعي أخذ ثلاثة قرون من الزمن لاستعباد روما. فكان بالإمكان تقييدها بالسلاسل قبل ذلك بكثير لوأن الشعب نجح بذلك القانون وبغيره من المطالب، في كبح جماح النبلاء.

وهذا المثال يدل مرة أخرى على مدى تقدير الناس للثروة أكثر من شغفهم بالسلطة. وبالفعل، فنبلاء روما كانوا دائما يتنازلون للشعب عن بعض من نفوذ المناصب من دون كبير انشقاقات حادة. لكن لما تعلق الأمر بالثروة، بلغ عنادهم في الدفاع عنها درجة جعلت الشعب الذي كان يفترسه العطش للذهب مجبرا على اللجوء للطرق المتطرفة. الأخوان *Les Gracques* كانا هما المحركين لتلك القلاقل. فإذا كانت نواياهم حسنة فقد عميت بصيرتهم. محاولة تحطيم امتياز جائر تسرب للدولة، بسن قانون له أثر رجعي، كان إجراء سيئا، كما بسطت ذلك طويلا أعلاه. وهو الذي سرع من الشر الذي سبق أن جرّته تلك الفوضى. أما باستعمال العلاج المعتاد في ذلك الزمن، فكان سيبطئ الشر في سيره، أوكان الشر سينطفئ من ذاته قبل الوصول إلى مداه.

[1] قانون الإصلاح الزراعي
[2] مدة الولاية سنة واحدة

مخاطر الشر المبطّن بفعل الخير[1]

الشعب الروماني استعاد حريته واسترجع مكانته الأولى. وحتى امتيازاته توسعت بفضل العديد من القوانين التي عززت قوته. فكان من المؤمل وبحق أن تتمتع روما أخيرا بهدوئها. لكن التجربة دلت مبكرا على عكس ذلك. كانت تنشأ كل يوم اضطرابات وانشقاقات جديدة. وبما أن المؤرخ كان بحكمته المعتادة يعرّف بأسباب تلك الاضطرابات، أظن أنه من المفيد إعادة ذكر أقواله هنا. قال بأن كلا من الشعب والنبلاء كان يظهر ما يكفي من العجرفة كي يظهر له خصمه مزيدا من الاعتدال. فما أن حصل الشعب بهدوء على حقوقه حتى شرع شباب النبلاء في إهانته. وحتى نواب الشعب *Les tribuns*، الذين خُدش كذلك نفوذهم، ما استطاعوا الاعتراض على ذلك إلا قليلا. أما النبلاء، فبالرغم من شعورهم بشيء من الاندفاع في تصرفات شبابهم، وبما أنه كان لا بد من تجاوز الحدود، كانوا يفضلون أن يكون ذلك التجاوز صادرا عن شبابهم بدلا من أن يكون صادرا عن الشعب. وهكذا، كان الحماس الذي يدافع به كل طرف عن حريته يجعل حتما أحدهما ضحية لاضطهاد الآخر. لأنه بحسب السير العادي لتلك الأحداث، كان الرجال في سعيهم لحماية أنفسهم من الشعور بالخوف يصبحون للتوهم مصدر التخويف لغيرهم. فكانوا يسومون الخصم بالإهانة التي كانوا يدفعونها عن أنفسهم، وكأنه كان لا بد من أن يكون كل طرف إما مضطهِدا أومضطهَدا.

ونتبين بذلك كيف كانت الجمهوريات تخرب نفسها بنفسها، وكيف كان الرجال ما يتخلون عن طموح من طموحاتهم حتى يتبعون طموحا آخرا. وهكذا كما أشرنا لذلك سابقا، المواطنون، الذين بتتبعهم لكل طموحاتهم في جمهوريتهم، أول ما يبحثون عنه كان هو حماية أنفسهم، ليس فقط من اعتداءات الناس العاديين عليهم بل حتى من شطط رجال السلطة. فكان الانتهازيون يحاولون اكتساب أصدقاء من بينهم، مستعملين من أجل ذلك وسائل تبدوفي ظاهرها شرعية، كأن يقرضونهم مالا عند الحاجة أويحمونهم من هجمات الأقوياء. وهي وسائل تظهر بمظهر الفضيلة فتخدع كل العيون. ولا يفكر أحد في علاج ما تستبطنه من شر. ثم بالاستمرار في ذلك التصرف يصل الانتهازيون من دون حواجز لدرجة عالية من التبجيل تجعلهم مخيفين للبسطاء ومحترمين من طرف رجال السلطة. وبوصولهم لتلك المرتبة من دون الاعتراض على نفوذهم، يجدون أنفسهم مثبتين فيها بشكل يصبح معه من الخطورة الشديدة حتى محاولة زعزعتهم منها. وقد ذكرت سابقا أسباب ذلك، حين كلامي عن المخاطر الناجمة عن محاولة تحطيم كل تجاوز أصبحت له جذور عميقة في نظام الحكم. ففي مثل تلك الحالة تصل الأمور إلى مرحلة تستوجب إما محاولة انتزاع ذلك التجاوز من جذوره مع ما يتلازم مع ذلك من مخاطر الخراب المفاجئ، أوتركه يتنامى مع تقبّل الخضوع لنير عبودية لا مفر منها، اللهم أن يحدث موت ذلك الوغد أوغيره من الأمور السعيد التي تستعيد الحرية. فحين يرتعش المواطنون وحتى رجال السلطة أمام رجل من مستواهم، ويخافون إزعاجه وإزعاج أصدقاءه، يكونون مستعدين وقريبين إما من الفصل في الأمر بالعدل أومن العسف على الناس بحسب هو اه.

ولهذا وجب أن توجد من بين أهم مؤسسات الدولة، واحدة تسهر على منع المواطنين من **التعاطي للشر المبطن بفعل الخير**، فلا ينالون من الشرف إلا ما يخدم الحرية ولا يضر بها. وهو الأمر الذي سنناقشه في موضعه.

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو*LA NATURE HUMAINE*

المجتمع كمادة والمؤسسات الدستورية كشكل[1]

بالرغم من توسعي سابقا في شأن ما يُخشى منه بمدينة فاسدة، إلا أنه لا يظهر خروجا عن الموضوع التوقف عند مداولة مجلس الشيوخ لاقتراح الجنرال *Camille* بخصوص تخصيص عشر غنائم مدينة *Véïes* للإله *Apollon*. فهذه الغنيمة سقطت بيد الشعب الروماني. وبما أنه قد استحال بذلك معرفة قيمتها، أصدر مجلس الشيوخ قرارا يفرض على كل مواطن تسليم عُشر ما استولى عليه منها لخزينة الدولة. وبالرغم من بقاء ذلك القرار من دون تنفيذ، ومن تعامل مجلس الشيوخ معه بطريقة أخرى ترضي كلا من الإله *Apollon* والشعب، إلا أن اتخاذ ذلك القرار يدل على مدى التعويل على حسن أخلاق الشعب وعلى مدى الإيمان بأنه ما كان بوسع كل شخص أن يجرأ على انتقاص أقل قدر مما يفرض عليه القانون تسليمه للدولة. من جهة أخرى، بتسليمه أقل ما يجب عليه تسليمه، نرى أنه ما كانت أبدا نية الشعب هي التملص من القانون، بل التهرب مما يفرضه بالاحتجاج علنا على إصداره. وهذا المثل وغيره، مما أدرجت سابقا، يبينون بوضوح فضائل هذا الشعب وعلوحسه الديني مع كل ما يؤمل فيه من خير.

وبالفعل، حيث تنعدم تلك الفضائل ليس بالإمكان انتظار أي خير. وهكذا في عصرنا الحالي لا يمكن التعويل على عدة بلدان حيث يسود الفساد، وبالخصوص في إيطاليا، مع أن فرنسا وإسبانيا بعيدتين من كونهما في منأى عن الانحلال الخلقي. فإن كنا لا نرى في هاتين المملكتين نفس القدر من الفوضى التي تلدها إيطاليا كل يوم[2]، فلا يُعزى ذلك إلى تحليهما بفضائل جلها غريب عنهما، وإنما يُعزى لوجود ملك يجمع بذراعه إماراتها، وكذلك للمؤسسات التي تدريهما، ولم ينخرهما الفساد بعد.

فذلك الحس الديني وتلك الفضائل نجدها بالأحرى في ألمانيا، منتشرة بدرجة عالية بين أفراد شعبها، وبفضلها تعيش العديد من إماراتها المستقلة حرة وملتزمة بقوانينها بشكل يجعلها لا تخشى لا مغامرات الأجانب ولا طيش سكانها. وللدلالة على أن معظم الفضائل القديمة لا تزال سائدة في هذا البلد، أريد أن آتي بمثال منها شبيه بالمثال الذي ذكرته أعلاه بخصوص مجلس الشيوخ والشعب الروماني.

فحين تكون الجمهوريات الألمانية في حاجة لمبلغ من المال لتغطية نفقات الدولة، كان من المعتاد أن يفرض رجال السلطة أوالمجالس المكلفة بتدبير الشأن العام على سكان المدينة جبايات بمقدار واحد أوإثنان في المائة مما يملك كل منهم. وما أن يُتخذ ذلك الإجراء وفق المساطر المعتادة بالدولة حتى تجد كل واحد من مواطنيها يتقدم أمام قابض الضرائب، فيبدأ بالحلف على التزامه بأداء ما توجب عليه، ثم يرمي في صندوق مخصص لذلك المبلغ الذي قدر بحسب ضميره أنه هو المقدار الصحيح المفروض عليه أداؤه، ومن دون شاهد على ذلك الأداء سواه.

ومن خلال هذا المثال نستطيع أن نخمّن مقدار الفضائل والدين الذي ما زال موجودا بين هؤلاء الناس. ويجب أن نخلص منه إلى أن كلا منهم قد أدى كامل ما عليه، لأنه لوامتنع أحدهم عن الأداء، لما بلغت المساهمة العامة القدر المحدد والمطلوب، ولما طالت المدة من دون اكتشاف الغش ومن دون اتخاذ فورا إجراءات أخرى.

فتلك النزاهة تستحق المزيد من الإعجاب بقدر ما هي نادرة أولا توجد إلا في إمارات ذلك البلد. وسببها أمران: أولهما قلة المعاملات التجارية مع الجيران، مع قلة التنقل فيما بينهم. فبرضاهم عن منتجاتهم كانوا يستهلكون المواد التي تنتجها أرضهم. فلم تكن لهم حاجة في البحث عن العلاقات مع الأجانب التي كانت تشكل

---

[1] *LA MATIÈRE ET LA FORME*
لا بد من ملك للتغلب على الإقطاعيين. وتحكم الدولة بيسر حين يكون شعبها صالحا. وحيث توجد الحرية لا يمكن إقامة إمارة. وحيث تغيب الحرية لا يمكن إقامة جمهورية.

[2] نذكر أن إيطاليا في عصر ميكيافللي كانت مفككة من دون غيرها على شاكلة ملوك الطوائف بالأندلس

بداية كل فساد. فما تسربت لهم لا ذميم أخلاق الفرنسيين ولا الإسبان ولا الإيطاليين ولا كل أمة معروفة بإفساد العالم.

أما السبب الثاني في صفاء أخلاق أهالي إمارات تلك الجمهوريات الألمانية وفي وجود نظام الحكم الذي حافظوا عليه، هو عدم قبولهم باعتبار أي مواطن من بينهم نفسه نبيلا أويعيش وكأنه نبيل. فكانوا متشبثين بالمساواة التامة فيما بينهم، ومجاهرين بعدائهم لكل النبلاء *les gentilshommes* أوالأسياد *les seigneurs* الممكن وجودهم بالبلاد. وإذا ما أسقطت الصدفة أحدهم بين أيديهم كانوا يفتكون به من دون رحمة باعتباره منبعا للفساد والفوضى.

ولتوضيح ما أعنيه بكلمة *gentilhomme* أقول بأنه كان يُنعت بها أولئك الذين يعيشون في الخمول من ريع ممتلكاتهم، ويقضون أوقاتهم في الترف والنعيم من دون أي قلق على اكتساب لقمة العيش لا من الفلاحة ولا من أي عمل. فأمثالهم خطيرون على كل الجمهوريات وعلى كل دولة. لكن الذين تجب الخشية منهم فوق كل هؤلاء، فهم من يتحكمون في قصور ولهم أتباع يطيعونهم. فمملكة نابولي وأراضي الكنيسة و*la Romagne* و*Lombardie* تعج في كل جانب منها بهذا الصنف من الرجال. ولهذا السبب ما نعمت ابدا تلك البلدان بحكومات مستقرة، ولا بوجود حياة سياسية، لأن مثل ذلك النوع من البشر عدومجاهر بعدائه لكل مؤسسة مدنية. والسعي لإقامة حكومة ببلد يعج بهم هو ضرب من المستحيل. وإذا ما استطاع أحد أن يقيم به النظام فلن يتمكن من إقامته إلا بخلق نظام ملكي. والسبب في ذلك هو حيث توجد عدة دواعي للفساد، فلا يشكل القانون سوى رادع ضعيف في حاجة لدعم من قوة أكثر مقاومة. وهي السلطة المطلقة التي توجد بيد الملك ومن دون قيود حتى يمكنها كبح جماح جشع وفساد الرجال الأقوياء.

ويمكن لإقليم *la Toscane* أن يشكل دليلا على ما أزعم. ففي فضاء أرض ضيقة جدا، دامت ثلاث جمهوريات سنين طويلة وهي *Florence* و*Sienne* و*Lucques*. وباقي مدن ذلك الإقليم لم تُستعبد كثيرا. ومستعينة بشجاعتها وبمؤسساتها التي ما زالت قائمة، استطاعت المحافظة على حريتها أوعلى الأقل على الرغبة في المحافظة عليها. ويرجع ذلك لانعدام وجود أي صاحب قصر ولا أي *gentilhomme*، أولا يُرى على الأقل منهم إلا القليل. فسادت فيها مساواة تُمكّن بيسر رجلا حكيما وعارفا بدساتير الجمهوريات العتيقة من إقامة حياة يسودها القانون. لكن قدر هذه البلاد[1] كان تعيسا لدرجة لم يولد بها حتى اليوم مثل ذلك الرجل كي يقوم بمثل تلك المهمة الجليلة.

ومما قلته للتويمكن استخلاص أمرين. أولهما أن من يريد إقامة جمهورية في بلد ما وبه عدد كبير من *gentilshommes* فلن يستطيع الوصول لذلك إلّم يبيدهم جميعهم. وثانيهما أن من ينوي إقامة مملكة أوإمارة في بلد حيث تسود المساواة، لن ينجح سوى بالرفع من قدر الرجال الجشعين والمشاغبين للمستوى فوق العادي، وجعلهم *gentilshommes* حقيقيين، وليس فقط بالإسم، بل بمنحهم قصورا وأراضي وبغمرهم بالامتيازات والثروة المادية والبشرية، ثم يجعل نفسه في وسطهم كي يتكئ سلطانه عليهم كما يتكئ عليه جشعهم، ويجبر باقي الشعب على المعاناة من نير القوة، من دون شعور آخر غيره يمكنه به لوحده تحمله.

وبما أن إقامة جمهورية في بلد مهيأ ليكون مملكة، وإقامة مملكة ببلد قابل ليكون جمهورية، هو عادة من إنجاز رجل ذي عبقرية نادرة وقوة من دون حدود. فالكثير من الرجال قاموا بالمحاولة، لكن القلة منهم هي التي نجحت. لأن عظمة المشروع تخيف أغلبهم وتجلب لهم الكثير من الحرج بقدر يفشلون معه منذ البداية.

[1] إيطاليا المفككة

من الممكن رؤية الأمور بعكس ما أزعم، لما أقول بأنه لا يمكن إقامة جمهورية حيث يتواجد الكثير من *gentilshommes*، في حين نرى أنه لا يتولى مقاليد الحكم في جمهورية البندقية إلا من كان من طبقة *gentilshommes*.

وأجيب بأن ذلك المثال لا يمكن أن يشكل اعتراضا على زعمي لأن *les gentilshommes* في تلك الجمهورية لهم تلك الصفة بالإسم أكثر من كونها صفة بالفعل. فليست لديهم إيرادات ريعية كبيرة من الممتلكات العقارية، وأكثر أصول ثروتهم مكونة من السلع والممتلكات المنقولة. ثم ليس من بينهم من يملك قصورا أوله رعايا تحت حكمه. فصفة *gentilhomme* ليست في جمهورية البندقية أكثر من لقب تشريف وتقدير، فلا تتأسس عليه أي من الامتيازات المرتبطة بصفة *gentilhomme* في باقي المدن.

وبما أن مراتب طبقات المجتمع مُعرّفة في كل الجمهوريات بألقاب مختلفة، فتنقسم في البندقية بين *gentilshommes* وبرجوازيين، مع حق الأوائل في امتلاك كل مقامات الحكم، أوعلى الأقل الحق في الوصول إليها، ، بينما الآخرون مُقْصَون منها تماما. وقد فسرت الأسباب التي تحول دون أن تترتب عن ذلك أية قلاقل بالدولة.

فيجب على من يريد إقامة جمهورية أن يقيمها حيث تسود مساواة كبيرة أوحيث بإمكانها أن تسود. ومن يريد بعكس ذلك إقامة إمارة، فعليه أن يقيمها حيث يوجد التفاوت. أما عن خلاف ذلك فتتولد دولة من دون تناسق في مجملها، ولا تدوم طويلا.

الشعوب أكثر حكمة وأقل تهورا من الأمراء[1]

المؤرخ الروماني Tite-Live وباقي المؤرخين يؤكدون أنه لا يوجد أكثر تقلبا وخفة من الجموع. في حديثهم عن أحداث الرجال، غالبا ما نجد تلك الكثرة تتباكى توّا على من نُفذ فيه حكم الإعدام وتتأسف عليه بكل شوق[2].

لا أدري إن كانت مهمة شاقة ومليئة بالصعاب، كي أتخلى عن الخوض فيها بخجل أوأن أخوض فيها مع تحمل ثقل بدل الجهد في الدفاع عنها، كقضية هاجمها كل المؤرخين كما قلت. لكن مع ذلك، لن أرى أبدا خطأ في الاعتماد على العقل لمناهضة أية فكرة، من دون استعمال لا السلطة ولا القوة.

فأقول أن العيب الذي يتهم به المؤرخون الجموع يمكن أن يُعزى بشكل عام إلى الرجال وبشكل خاص إلى الأمراء. في الواقع، كل الذين لا تكبح جموحهم سلطة القانون ينكبّون مثل الجموع على نفس الأخطاء من دون رادع. وهو أمر يمكن للمرء أن يقتنع به بسهولة. فكان وما يزال هناك العديد من الأمراء، ولكن قليل منهم أخيار وحكماء. وأتحدث هنا عن الأمراء الذين استطاعوا كسر كل المكابح التي كان من شأنها أن تكون قادرة على ردع جموح جشعهم. ولا أعد من بينهم الملوك الذين حكموا مصر لمّا كانت تلك المملكة خاضعة في سيرها لسيادة القانون، ولا الملوك الذين ولدتهم صبارطا اليونانية، ولا الملوك الذين رأوا النور هذا الزمان بفرنسا، حيث تحظى القوانين بتلك المملكة بقوة أكبر من غيرها بأي من الملكيات القائمة في زماننا.

الملوك الذين ولدوا تحت مثل تلك المؤسسات لا يمكن أن يحسبوا في عداد أولئك الذين يمكن فحص مميزاتهم الطبيعية بغرض مقارنتها بمواصفات كل الجموع، عدى بمواصفات الجموع الملتزمة أيضا بسيادة القوانين، والتي جودة مواصفاتها كبيرة ككبر صفات ملوكها، فلا يظهر عليها كبرياء في السلطة ولا ترى فيها دناءة في العبودية. وذلك كان طبع الشعب الروماني طال ما ظل صفاء الأخلاق يسود الجمهورية. فما أطاع أبدا بشكل خسيس وجبان، ولا حكم بعنجهية. بل في علاقته بمختلف السلط وبالولات والقضاة، عرف كيف يحافظ بشرف وبعزة على المقام الذي كان يحظى به في الدولة. ومع واجب القيام في وجه كل متمرد مثير للشقاق، كان لا ينقلب على النظام. ومع واجب الخضوع لأوامر دكتاتور من أجل الخلاص المشترك من أزمة طارئة، كان كل رجال السلطة متيقنين من طاعته.

فلا يجب التعجب من أسف الشعب الروماني على إعدام القنصل *Manlius Capitolinus*[3]. كان يتأسف على خسارة عظيم خصاله. وهي الخصال اللامعة التي كانت تذكي تحصر الجميع. وكان بإمكانها أن تحدث نفس التأثير على أمير، لأن جميع المؤرخين متفقون على حقيقة الإعجاب بالخصال الحميدة حتى في حق الأعداء. ولوعاد Manlius للحياة من جديد لأصدر الشعب الروماني في حقه نفس الحكم ولأخرجه من سجنه ليلقى ما استحق من عقاب. ورأينا مع ذلك أمراء اشتهروا بالحكمة قد تلطخت أيديهم بدم من كانوا يحبونهم ثم استسلموا للتأسف المرير عليهم.

أما ما يقوله المؤرخون عن صفات الجموع المذمومة، فلا تعني تلك التي يحكمها القانون، كما رأينا ذلك مع جموع الرومان. وإنما تعني الجموع التي تستسلم لجموحها من دون مكابح كجموع مدينة *Syracuse* بصقلية، فتندفع وتنزلق إلى كل التجاوزات التي يغوص في مثلها الأمراء الغاضبون الهائجون من أمثال *Alexandre*[4]

[1] والعنوان في الترجمة الفرنسية هو*SAGESSE DU PEUPLE*
[2] ثم يعطي على ذلك أمثلة من تاريخ روما وسيركوز
[3] وهوالقنصل الذي كان بطل انتصار الرومان على جيش الغال الذي حاصرهم في حصنهم بروما، ثم حكم عليه بالإعدام فرمي من أعلى جبل بتهمة اختلاس جزء من غنيمة العدووتهمة محاولة اغتصاب السلطة.
[4] الإسكندر المقدوني

و *Hérode*[1].

وهكذا لا يصح اتهام الجموع أكثر من اتهام الأمراء. الكل عرضة لنفس الأخطاء حين لا يوجد ما يمنعهم من الاستسلام لجموحهم. ولا تدري كم بمقدوري أن أذكر المزيد من الأمثلة التي تؤكد ما جاء في ما بسطته أعلاه. كم من الأباطرة الرومان ومن المستبدين ومن الملوك أبانوا خلال حياتهم عن تقلبات وعن تهور أكبر من تقلبات وتهور الشعوب الأكثر اندفاعا.

فضد ذاك الرأي العام الذي يزعم أن الشعوب لما تكون هي الحاكمة تكون دائما متهورة ومتقلبة وناكرة للجميل، أخلص أنا إلى التأكيد على أن تلك الخصال ليست طبيعية في حقهم أكثر مما هي طبيعية في حق الأمراء. واتهام كلا من الشعوب والأمراء بها هو القول الحق. ويخطئ من يستثني الأمراء. والشعب الذي يحكم تحت سيادة دستور جيد، لا يقل عن الأمير ثباتا وحذرا واعترافا بالجميل، بل يتحلى بتلك الخصال الحميدة أكثر من الأمير المعروف بأكبر قدر من الحكمة. ومن جهة أخرى الأمير المتنصل من نير القانون يكون أكثر نكران للجميل وتقلبا وتهورا من الشعب. والفرق بين تصرفاتهما لا يعود للطبيعة المشتركة بين بني البشر، والتي تكون حتى أفضل عند الشعب، وإنما لمدى عمق احترام كل منهما للقانون الذي يقل أويكثر. ومن يدرس الشعب الروماني سيجد أنه كان معاديا للملكية مدة أربعة قرون، مع تشبثه بمجد وبازدهار وطنه. وسيجد في تصرفاته العديد من الأمثلة المؤكدة لما أزعم.

قد يُعترض على قولي ذاك بنكران الجميل الذي أبداه شعب روما في حق *Scipion*[2]. لكني لن أرد عليه سوى بتكرار ما بسطته في أحد الفصول السابقة، حيث برهنت على كون الشعوب أقل نكرانا للجميل من الأمراء. أما من حيث الفطنة والثبات، فأؤكد أن الشعوب أكثر حيطة واستقامة وأقل طيشا من الأمراء. وليس عبثا أن يقول الناس أن صوت الشعب هو صوت الرب. فنرى في الواقع، أن الرأي العام يُنتج بتنبؤاته آثارا جد طيبة، بدرجة تحسب معها أن قوة خفية تلهمه توقع الخير والشر. أما بخصوص الأحكام التي يصدرها الشعب في تدبير الشؤون العامة، فقلما لا يميل فيها لأفضل وجهة نظر، من بعد ما يسمع من المترافعين المتبنيين لوجهات نظر متناقضة، ولكل منهم نفس الحنكة في الدفاع عن موقفه، فيؤكد الشعب بذلك قدرته على التمييز بين الحق والباطل فيما يسمع. مع أنه، كما سبق أن قلت ذلك، يستسلم أحيانا للانبهار بقرارات فيها شيء من الاندفاع والتهور، ومبطنة بمنافع ظاهرية للتغطية غالبا على طموحات جامحة لأمير أكبر من طموحات الشعب نفسه. وبخصوص انتخاب رجال السلطة، نجد أيضا أن اختياراته أفضل بكثير من اختيارات الأمير. ويستحيل إقناع شعب برفع رجل فاسد وخسيس الطباع إلى مقام من مقامات الحكم، في حين هناك ألف وسيلة لإقناع أمير برفعه لذلك المنصب. وحين يمقت الشعب مؤسسة من مؤسسات الدولة نجده لا يحيد عن ذلك قرونا. فلا تجد عند الأمراء مثل ذلك الثبات في المواقف. ولي في ذلك حجة في مثالين من تاريخ الشعب الرماني.

فخلال تلك القرون الطويلة والمتتالية التي شهدت انتخاب العديد من القناصلة ومن نواب الشعب *tribuns*، لا نعلم منها أربعة انتخابات جعلت روما تندم وتأسف عليها. وكما ذكرت، فحنق الشعب على مؤسسة الملك[3] ظلت راسخة طيلة عهد الجمهورية[4] لدرجة كان لا يفلت معها من التعذيب كل مواطن يسعى لإحيائها من جديد، مهما كانت الخدمات التي قدمها للوطن جليلة ولامعة.

وبالإضافة إلى ذلك فالدولة المحكومة شعبيا تقوم باحتلال أسرع وأوسع من دولة يحكمها أمير. ونرى ذلك

[1] ملك اليهود بفلسطين في فترة ميلاد المسيح عليه السلام.

[2] جنرال وقنصل روماني، وبطل في حرب روما ضد قرطاجة، لكنه مات غاضبا من وطنه الذي لم يدافع عنه بما يليق بمقامه في اتهامه باختلاس أموال عمومية. وكُتب بأمر منه على قبره في منفاه الاختياري بعيدا عن روما " وطن ناكر للجميل، لن تنال عظامي "

[3] التي دامت طيلة عهد نظام الملك بروما منذ تأسيسها سنة 753 ق.م. حتى نشأة الجمهورية سنة 509 ق.م.

[4] التي دامت من سمة 509 ق.م. حتى نشأة الإمبراطورية سنة 27 ق.م.

في مثال روما من بعد طردها للملوك وفي أتينا حال تكسيرها لنير *Pisistrate* [1]. ألم ينجم ذلك عن كون حكم الشعوب أفضل من حكم الملوك ؟ ولا يُعترض عليّ هنا بما يقوله مؤرخنا[2] في النص السالف الذكر، وفي الكثير من مقاطع أخرى. فإذا ما استعرضنا كل التجاوزات التي ارتكبتها الشعوب وتلك التي انغمس فيها الأمراء، وكل الأعمال المجيدة المنجزة من طرف الشعوب وتلك المنسوبة للأمراء، فسنرى كم هي خصال أمجاد الشعوب متفوقة على خصال وأمجاد الأمراء. فإذا ظهر هؤلاء أعلى مقاما من الشعوب بسنهم للقوانين وبخلق قواعد العيش المدني وبإقامة المؤسسات والمناصب، فالشعوب بدورها لا تقل عنها علوا وشرفا بثباتها في الحفاظ على المؤسسات المُقامة لخدمتها، فكانت تزيد بذلك حتى في مجد مشرعيها.

وأخيرا، ولاستنفاد البحث في هذا الموضوع، أقول بأنه إذا ما دامت ملكيات طيلة قرون عديدة، فهناك جمهوريات لم يكن عمرها أقل طولا، لكن الكل كان في حاجة للسير وفق القوانين. لأن الأمير الذي يستطيع الاستسلام لنزواته يكون في العادة أخرق. والشعب الذي يجرؤ على استباحة كل ما يشتهيه فغالبا ما ينغمس في أخطاء غير محسوبة العواقب. وإذا ما تعلق الأمر بأمير خاضع للقوانين وبشعب ملتزم بها، يشع حينها الشعب بخصال أعلى من خصال الأمراء. وإذا ما اعتبرناهما بهذا التوازي، متساويين في التحلل من كل الضوابط، سنرى أن أخطاء الشعب أقل عددا وخطورة من أخطاء الأمراء، وعلاجها أيسر. فبإمكان خطاب رجل حكيم أن يرد إلى الطرق السوي شعبا ضالا ومستسلما لكل أنواع الفوضى. لكن لا صوت يستطيع الارتفاع لتنوير عقل أمير شرير. فحينها لا يوجد سوى علاجا فريدا، وهو السلاح. فمن ينخره شر أكبر من بين هاذين النظامين ؟ خطورة العلاج تدل عليه. بعض الكلمات تكفي لعلاج أمراض الشعب. أما اقتلاع عيوب الأمير فتحتاج إلى السلاح. وحين نعرف أن الشر يكون أكبر كلما كان في حاجة لعلاج أكبر تتيسر معرفة أي النظامين أكثر شرا.

ولما يعرف الشعب هزات شعبية، فليست رجّاته هي التي يُخشى منها. لأنه لا خوف من الشر الحاضر، لكن الخوف من تبعاته المستقبلية. وذلك حين يحصل الارتعاش من ظهور مستبد من رحم تلك القلاقل. وعكس كل ذلك هو الذي يُخشى منه تحت حكم الأمراء السيئين. حينها يخشى من الشر الحاضر، لكن كل الآمال معلقة على المستقبل. فالناس يؤمنون بإمكانية ميلاد الحرية من رحم تجاوزاته. وهكذا الفرق بين الوضعين يكمن في الخوف من تبعات فوضى الأول، وفي الأمل المعلق على مستقبل ظهور استبداد الثاني.

وقسوة الجموع تقع على المتهمين بالسعي لاغتصاب الصالح العام. وقسوة الأمير تقع على من يراهم أعداء لمصالحه الخاصة. وتواجد الرأي المعادي للشعب يعود للتمتع بالحرية التي بها يمكن التهجم عليه من دون خوف منه حتى في حال ما كان هو الحاكم. في ظل للاستبداد الغاصب للحرية لا يمكن الحديث عن الأمراء من دون التحوّط بألف احتياط والتعرض لألف خطر.

وبما أن موضوعي يقودني إليه، فلا أظن إذا أنه من دون فائدة أن أفحص في الفصل التالي أي التحالفات يمكن الاعتماد عليها في العلاقات الخارجية، أهي التي تُعقد مع الشعب أم تلك المعقودة مع أمير.

---

[1] مستبد اغتصب السلطة بالحيلة وقهر أهل أتينا وتوفي سنة 527 ق.م.
[2] تيت ليف

التحالفات مع الشعوب[1] أفضل وأقوى من التحالفات مع الأمراء[2]

مما يحدث يوميا، أن يتشكل اتحاد وتُعقد صداقات بين أمير وأمير وبين جمهورية وجمهورية، وأن يوجد اتحاد ومعاهدات حتى بين جمهورية وأمير. فأظن أنه كان يجب علي فحص أيها تحظى بثقة ثابتة وتستحق الاعتماد عليها، أهي تلك مع جمهورية أم مع أمير. ومن بعد فحصها كلها، أظن أنها متشابهة في العديد من الظروف، لكنها تختلف في بعضها.

أعتقد إذا أن المعاهدات المفروضة بالقوة لن يتم الالتزام بها لا من طرف أمير ولا من طرف جمهورية. وأنا مقتنع أنه في حال الارتعاش من خطر داهم وأجل إبعاده عنها وخلاص الدولة، ستيخلى الأمير كالجمهورية عن التزاماته، ولن يخشى الظهور بمظهر ناقض العهود وناكر الجميل. *Démétrius* الملقب بالمنتزع للمدن، سبق أن غمر أهل أتينا بمعروفه. ولما هُزم فيما بعد من طرف أعدائه قرر اللجوء إلى أتينا وكله ثقة في اعتراف تلك المدينة الصديقة بالجميل. فرفض أهلها استقباله. وكان وقع ذلك الرفض أشد عليه حتى من خسارة إمارته وجيشه. و*Pompée* لما هزمه *César* بـ *Thessalie* ذهب طالبا للجوء إلى *Ptolomée* بمصر، الذي سبق أن كان هو من أعاد تنصيبه على عرشها. لكنه كافأه حينها على ذلك بقتله. فهذا التصرف المتشابه مع الأول أملته نفس الأسباب. سوى أنه كما ترى، نكران جميل الجمهورية كان أقل قسوة من نكران جميل الأمير.

فحيث ما ساد الخوف نجد بالفعل نفس حسن النية. وإذا ما وُجد أمير أوجمهورية يعرّض نفسه للهلاك من أجل البقاء وفيا لالتزاماته، فهذا التصرف يكون ناتجا عن نفس الأسباب. بخصوص الأمراء، فمن الممكن جدا أن يكونوا أصدقاء لملك قوي. وإلم يكن يومه قادرا على حمايتهم فإنه يترك لهم الأمل في أنه مع مرور الزمن يمكنه إعادتهم إلى عروشهم، أوبالأحرى بفعل اتّباعه حتى اللحظة كحليف له، يأملون منه عدم وجود لا حلف ولا معاهدات مع عدوهم الذي هزمهم. وفي هذه الخانة يجب ترتيب أمراء مملكة *Naples* الذين انحازوا إلى جانب الفرنسيين. أما بخصوص الجمهوريات فتعالوا لنرى كيف تتصرف. *Sagonte* بإسبانيا انتظرت هلاكها بدلا من خيانة صداقة الرومان. و*Florence* تعرضت سنة 1512 لنفس الهلاك كي تبقى وفية للفرنسيين.

من بعد الإلقاء بكل تلك الاعتبارات، أعتقد أنه حيثما يظهر خطر داهم، نجد في موقف الجمهورية صلابة أكبر من تلك التي نجدها في موقف الأمير. لأنه بالرغم من أن مصالحها هي كمصالح الأمير، إلا أن البطء الطبيعي الذي يسود اتخاذ كل قراراتها يجعلها أكثر بطء من الأمير في حسم أمورها، وبذلك تكون أقل استعدادا للتنكر لالتزاماتها.

فالمصالح هي السبب في فك كل التحالفات. ومن هذا المنظور، الجمهوريات تكون أكثر من الأمراء تديّنا بالحفاظ على المواثيق. ويمكن صرد الكثير من الأمثلة حيث تجد أقل مصلحة قد جعلت الأمير يتخلى عن تعهداته، في حين ما استطاع تهديد المصالح الكبرى أن يجبر جمهوريات على خيانة كلمتها. وذلك كان موقف مجلس شعب أتينا من نصيحة *Thémistocle*. كان يقول بأن عنده مشروعا ذا نفع كبير للوطن ولا يمكنه الإفصاح عنه لأنه من شأن تسرب الخبر أن يسلبه فرصة التنفيذ. حينها عيّن الشعب *Aristide* كي يطلع على السر، كي يُتخذ القرار وفق رأيه في الموضوع. فأراه *Thémistocle* بأن كل أسطول اليونانيين كان في وضع يسهل معه الاستيلاء عليه أوتخريبه، بالرغم من كونه أمانة في ذمتهم. الأمر الذي من شأنه أن يجعل من أهل أتينا المتحكمين الوحيدين في كل اليونان. فأخبر *Aristide* الشعب بأن المشروع جد مفيد لكن فيه ظلم كبير أيضا. ولهذا أجمع الشعب على رفضه. ولوتعلق الأمر بالملك *Philippe* المقدوني[3] لما تصرف حتما كذلك. والشيء نفسه بالنسبة لباقي الأمراء

---

[1] الذي يعنيه بالشعب هنا هودولة المؤسسات في مقابل دولة الأمير أي دولة يستبد بحكمها بشخص

[2] ترجمة العنوان بالفرنسية هو *LA RUPTURE DES ALLIANCES*
ما هي الاتحادات أوالعُصب التي تشعر أكثر بالثقة، أهي المعقودة مع جمهورية أم تلك المعقودة مع أمير ؟

[3] وهووالد الإسكندر المقدوني

الذين كانوا يرون في نقض تعهداتهم الوسيلة الأوثق من غيرها لتحقيق مصالحهم ولتوسعهم.

ولا أتحدث هنا عن مخالفات في حق معاهدة، بسبب نقضها. ذلك أمر عادي جدا. لكني أتحدث عن المعاهدات التي تنقض لأسباب غير عادية. ومما قلته للتو، سأظل على قناعة بأن الشعوب أقل عرضة للأخطاء من الأمراء، وأكثر وفاء وأمانة.

مخاطر سوء كتابة التاريخ وعواقب سوء قراءته[1]

من دون سبب وجيه تجد الناس غالبا ما يثنون على الماضي ويذمون الحاضر. وبتحيز أعمى لكل ما حدث سابقا، تجدهم يتماهون مع تلك الأزمنة التي لا يعرفون عنها سوى ما اختزنته الذاكرة في كتب التاريخ، وتجد من بين الشيوخ من يدّعون أنهم رأوها بأعينهم لما كانوا شبابا. وما يلبث أن يتضح خطأهم، كما يحدث غالبا. ولديّ قناعة بأن هناك عدة عوامل غالبا ما تزج بالناس في ذلك الخطأ. أولها، في نظري، هو أنهم لا يعرفون كل الحقيقة عن أحداث العصور العتيقة. وغالبا ما يُخفون منها كل ما من شأنه أن يسيء لسمعة أهلها. في حين تجدهم يحتفون ويضخمون كل ما يزيد في عظمة وأمجاد إنجازاتهم. ولعل غالبية كتاب كل عصر يقعون تحت أثر الانبهار بإنجازات المنتصر لدرجة يدوّنون بها الأحداث، ليس فقط بتضخيم معالم الانتصار، بل يضيفون لنصاعتها حتى ما قام به العدو. وهكذا كل الذين يولدون من بعد ذلك، سواء في بلد المنتصر أوفي بلد المنهزم، لا بد من أن تجدهم منبهرين ومعجبين بأولئك الرجال وبعصورهم، ومضطرين لتمجيدهم ولمحبتهم.

بل هناك أكثر من ذلك. فالناس يتعاطون للحقد إما بسبب الخوف أوبفعل الرغبة. لكن هذان المنبعان الخصبان للحقد يجفان حين يتعلق الأمر بالماضي، لأنه لم يعُد هناك لا ما كان يخيف من أحداثه ولا ما كان يُذكي فيها الرغبة. وليس الأمر كذلك بالنسبة للأحداث التي تمر اليوم تحت أبصارنا وحيث نكون فاعلين فيها. فمعرفتنا الكاملة بحقيقتها تكشف لنا عن كل خباياها. فيكون من السهل علينا حينها تمييز ما فيها من قليل المحاسن مع كل ما يحيط بها من مساوئ. حينها نكون مجبرين على رؤيتها بعين أقل رضا مما لوكانت من الماضي. وذلك بالرغم من أن الحاضر غالبا ما يستحق منا في الحقيقة ثناء وإعجابا أكبر. **ولا أتحدث لا عن المعالم العمرانية ولا عن الفنون،** التي تحمل بديهية عظمتها في ذاتها، وقلّ ما يستطيع الزمن أن يزيد أوينقص من قيمتها. وإنما أتحدث عن **أخلاق ومعاملات الناس،** التي لا نرى كثيرا من الشهادات عنها بنفس البديهية.

وأكرر إذا أن تلك العادة في الثناء والذم، التي سبق لي أن تحدثت عنها، هي موجودة حقا. ولكنها في حقيقة الأمر تخدعنا دائما. وأحيانا البداهة هي التي تملي علينا أحكامنا. وبما أن أمور الدنيا في حركة دائمة، فلا بد من أن ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى.

ورأينا مثلا، كم من مدينة أو إقليما يتقدم كل يوم نحو نظام حكم أفضل من بعد ما توصل من يد مشرع حكيم بنظام حكم جيد مع شكل للحياة المدنية المطبوعة بحكمة مؤسسها. ومن يولد في مثل تلك الدول زمن ازدهارها، ويثني على الماضي على حساب الحاضر، يخطئ، ويرجع خطأه لما قلته سابقا. لكن المخضرمين الذين رأوا النور في نفس الدول زمن الانحطاط قبيل الإصلاحات الدستورية، فهؤلاء لا يخطئون.

وبالتمعن في الكيفية التي تجري بها الأمور، أعتقد أن العالم ظل دائما يشبه نفسه، فلم يتوقف عن احتواء نفس الكم من الخير والشر. لكني أعتقد أن ذلك الخير وذلك الشر يمران، كما نستطيع رؤية ذلك، بنفس النظرة التي نحملها على ممالك العصور العتيقة، وأن **التحولات الأخلاقية** هي التي تخلق الفرق. إلا أن العالم في مجمله يبقى دائما كما هو . الفرق الوحيد يكمن في كون كتلة الخير كانت مقتسمة بين الآشوريين، فانتقلت إلى الميديين ثم إلى فارس ومنها إلى إيطاليا وأخيرا إلى روما. ولما سقطت الإمبراطورية الرومانية لم تخرج من أطلالها أية إمبراطورية ذات عمر مديد كي تجمع كل الخصال في حزمة واحدة. فتوزعت تلك الكتلة من الخصال بين أمم متعددة، أكدتُها ببراهين لامعة. فكذلك كانت مملكة فرنسا وإمبراطورية الأتراك والسودان، وكذلك هي اليوم شعوب ألمانيا، وقبلهم كان كذلك أولئك المسلمون الذين أنجزوا أمورا عظيمة، والذين امتدت فتوحاتهم بعيدا لدرجة أسقطوا معها بيزنطا إمبراطورية الشرق.

---

[1] ترجمة العنوان بالفرنسية هو

TRISTESSE DU PRÉSENT EN ITALIE

وفي مختلف الإمبراطوريات التي خلفت الرومان من بعد سقوط دولتهم، كما في مختلف تلك الطوائف، رأينا وما زلنا نرى تلك الخصلة المؤسفة[1] والتي لا يتوقف الناس عن الثناء عليها بآيات تمجيد حقيقية. فمن يولد في تلك الدول ويمجد الماضي أكثر من الحاضر من الممكن أن يخطئ[2]. أما من ولد بإيطاليا ولم ينتمي إلى دولة من وراء الجبال[3] أومن ولد باليونان ولم يصبح تركيا[4]، فله الحق في ذم القرن الذي يعيش فيه وفي الثناء على ما قبله من القرون[5]. ففي تلك العصور الخالية كان كل شيء مليئا بالإنجازات الرائعة. بينما في عصرنا، لا يوجد شيء جميل يستحق أن يغطَّى به على البؤس العميق وعلى الخزي والعار الذي انغمس فيه كل شيء. فعصرنا عصر كارثي[6]، حيث رُمي تحت الأقدام بالدين وبالقانون وبالانضباط، وحيث تعفن كل شيء بكل أنواع العفن. وهذه التصرفات بلغت درجة من البشاعة صارت معها هي القاسم المشترك بين كل الحكام الذين يسوسون الناس ويطالبونهم مع ذلك بتمجيدهم.

لكن بالرجوع لموضوعنا، فبما أن أحكام الناس، كما يظهر، تتيه في تفضيل الماضي على الحاضر، وهو تفضيل لا يعتمد إلا على معرفتنا الناقصة بأحداث العصور العتيقة مقارنة مع ما يجري تحت أعيننا، فكان على الشيوخ على الأقل أن تكون لهم أحكام صحيحة عن زمن شبابهم وزمن شيخوختهم، اللذين حظيا بنفس المعاينة من طرفهم. وذلك ما كان سيحدث حقا فقط لوكانت للناس نفس الميولات طيلة حياتهم. وبما أنها تتغير من دون توقف، وبالرغم من ثبات الزمن، فتغير الرغبات والأذواق من عمر الشباب إلى زمن الكهولة لا بد من أن يجعل الناس ينظرون لنفس الأمور بمنظار مختلف. فالشيخوخة تزيد من حكمة وتجربة الإنسان لكنها تجرده من قواته. فيستحيل حينها ألا يشعر بالملل وبالاشمئزاز مما كان يعجبه ويحبه في شبابه. لكنه لا يفطن لذلك التغير. وبدلا من التحامل على تغير نظرته لنفس الواقع من عمر لآخر، يفضل اتهام الزمن. زد على ذلك أنه لا شيء يمكنه أن يرضي نهم وشراهة الإنسان التي لا تُشبع. فقد وهبته الطبيعة القدرة على الرغبة الجامحة في تشهي وحيازة كل شيء، لكن إكراهات الواقع المعيش لا تسمح له سوى بامتلاك قدر محدود مما تشتهيه نفسه. فيصيب ذلك في قلبه باستياء متواصل، وبملل ونفور مما يملكه. وهما أمران يجعلانه يتهم الحاضر ويذمه ويثني على الماضي، ويتطلع إلى ما يشتهيه في المستقبل، مع أنه لا يوجد داعي معقول يبرر تلك الشهوات اللامحدودة.

ولعلي أستحق أن أُحسَب ضمن المخطئين، حين أفيض في هذه المقالات بالثناء على قدماء الرومان، وأتحفظ على القرن الذي نعيش فيه. صحيح، أن الخصال التي سادت في زمننا والرذيلة التي دنست كل شيء في أيامنا هذه، لولم تكن أكثر وضوحا من وضوح الشمس، لتكلمت بالمزيد من التحفظ، مخافة السقوط في نفس الخطأ الذي أتهم به الآخرين. لكن الأمور بديهية لدرجة لا تخطئها كل العيون. فأجرؤ إذا، ومن دون لف ولا دوران، على عرض رأيي في تلك العصور وفي عصرنا، حتى يتمكن فكر الشباب الذي يقرأ مقالاتي من الابتعاد عن سيرة هؤلاء ومن تقليد سيرة أولئك في كل فرصة أتاح القدر لهم شيئا منها. فواجب الإنسان الصادق أن يدل الآخرين على ذلك الخير الذي يمنعه هو قدره وصرامة الظروف من القيام به بنفسه[7]، على أمل أن يوجد أحد، تباركه السماء من بين من بإمكنهم فهمه، فيستطيع إنجازه.

عظمة الشعوب رهينة بعشقها للحرية[8]

---

[1] وهي الثناء على الماضي وذم الحاضر

[2] لأنه منها ما قل شرها فتقدمت ومنها ما زاد الشؤ فيها فتأخرت، أوبقي على حاله.

[3] من وراء جبال الألب التي تفصل إيطاليا عن باقي أوروبا، حيث عرفت ألمانيا وسويسرا وفرنسا وإسبانية تقدما نسبيا بالنسبة للماضي، حيث نقص الشر وازداد مكانه الخير.

[4] ما يزال في الأراضي اليونانية غير المحتلة من طرف الترك.

[5] فحال الأراضي الإيطالية واليونانية التي لم يقع احتلالها، فمهما كانت درجة الخير فيها فهوأقل مما كان عليه في العصور العتيقة ما قبل الميلاد وما بعده حتى سقوط شطر الإمبراطورية الرومانية الغربي بروما.

[6] وهنا يتحدث ميكيافللي عن بلدها إيطاليا الذي كان ممزقا بين ملوك الطوائف على غرار ما حصل بالأندلس خمسة قرون من قبل زمانه.

[7] ويعني ميكيافللي بذلك إبعاده هوشخصيا من طرف الحكام الجدد لفلورنسا عن المساهمة في تدبير الشأن العام.

[8]ترجمة العنوان بالفرنسية هو

لم يوجد شيء كان يصعّب على الرومان احتلال البلاد المجاورة وجزء من البلدان الأبعد منها، أكثر من عشق الحرية الذي كان يحرق قلوب شعوبها. كانت تدافع عن حريتها بعناد، فما كانت لتُستعبد لولا شجاعة الرومان الخارقة للعادة. والعديد من الأمثلة تبين لنا المخاطر التي كانت تعرض لها نفسها من أجل الاحتفاظ بها أو لاسترجاعها، وتظهر لنا نوعية الانتقام الذي كانت تسومه لمن كان قد انتزعها منها. والتاريخ يخبرنا أيضا بمآسي الشعوب والحواضر التي كانت تتعرض إليها بسبب العبودية.

في العصور العتيقة ما كانت كل البلدان آهلة إلا بأناس يتمتعون بكامل الحرية. أما اليوم فلا يوجد سوى بلد واحد يمكنه الافتخار بأن له بعض المدن التي لا ترزح تحت نيْر العبودية. ونرى أنه لما حاصر الرومان *Véïes* كانت *la Toscane* حرة، وكانت تعشق حريتها لدرجة كانت تكره مجرد ذكر لفظة أمير[1]. وقد اتخذ أهل *Véïes* ملكا للدفاع عن مدينتهم ضد حصار الرومان، ثم طلبوا من شعب *la Toscane* أن يعينوهم ضد عدوهم. ومن بعد تشاور طويل قرر أهل *la Toscane* ألا يقدّموا العون لأهل *Véïes* المحاصرين ما داموا خاضعين لاستبداد ملك. كانوا يعتقدون أنه لا يصح الدفاع عن البلد الذي سبق أن أخضعه أهله لنيْر الاستبداد.

نشعر بيسر كيف تولّد حب الشعوب للحرية. فالتجربة تدل على أن الحواضر ما نمت قواتها وثرواتها إلا حين عاشت حرة. وإنه لأمر رائع لما نرى درجة العظمة التي بلغتها أتينا العتيقة مدة قرن من الزمن من بعد تحررها من نير استبداد *Pisistrate*. لكن الأروع من ذلك، كان المقام العالي الذي وصلت إليه الجمهورية الرومانية، من بعد تخلصها من حكم ملوكها. ويسهل فهم السبب في ذلك. فليست المصالح الخاصة هي التي تصنع عظمة الدول بل تصنعها مصالح الجميع. ومن البديهي أن الصالح العام لا يُحترم سوى في الجمهوريات. فكل ما يعود فيها بالنفع على الجميع ينفذ من دون عراقيل. وإذا ما حصل فيها أن كان إجراء مّا يخدم الصالح العام ومضرا بمصالح هذا وذاك الشخص، فمن يخدمونها يكونون بعدد كبير يستطيعون معه دائما أن يجعلوا ذلك الإجراء فوق كل اعتبار وينفذونه، مهما كانت العراقيل التي تضعها تلك القلة المتضررة منه.

ويحصل عكس ذلك تحت حكم أمير. لأن ما يقوم به لصالحه الخاص غالبا ما يكون مضرا بالدولة، في حين ما يخدم الدولة يكون مضرا بمصالحه الخاصة. فحين يسود الاستبداد وما معه من فساد بين شعب حر، فأقل ضرر ينتج عن ذلك للدولة، هو توقف التقدم. فلا تستطيع تنمية لا قوتها ولا ثروتها. وغالبا، بل بالأحرى دائما ما تتقهقر. وإذا ما شاء القدر أن ينهض فيها رجل له بعض الخصال الحميدة وتمتد به قوته بعيدا بفضل شجاعته وحنكته العسكرية، فلن ينتج عن ذلك أي امتياز للجمهورية. يكون هو فقط من يجني ثمار إنجازه[2]. لأنه ليس بإمكانه تكريم أي من المواطنين الشجعان والحكماء الذين يئنون تحت وطأة استبداده إن هو أراد الكف عن الخوف منهم. ومن المستحيل، علاوة على ذلك، أن يُخضع ما احتل بسلاحه من أراضي ثم يجعلها تابعة للمدينة المستبد بها، لأنه ليس من مصلحته أن تصير قوية. الذي يخدم مصالحه هو التفرقة بين ما يحتل من مدن وأقاليم حتى لا تعترف بسيد عليها غيره. فلا بد من أن تكون فتوحاته خادمة لمنفعته لوحده من دون وطنه. ومن يريدون تقوية هذا الرأي بالعديد من الأمثلة فما عليهم سوى قراءة كتب *Xénophon*[3] بخصوص الاستبداد.

فلا عجب من مطاردة شعوب العصور العتيقة للمستبدين، مع قدر كبير من العداء لهم ومن حبهم للعيش أحرارا، ومن التقدير الذي كانوا يكنونه حتى لكلمة الحرية. لما قتل سنة 214 ق.م. *Hiéronyme* المستبد بمدينة *Syracuse* الصقلية، ما كاد خبر موته أن ينتشر بين فيالق الجيش بالضواحي حتى نهضت وحملت السلاح ضد

LA LIBERTÉ, SOURCE DE LA GRANDEUR

[1] معنى ذلك أنها كانت دولة مؤسسات وليس دولة أشخاص
[2] كمستبد جديد يخلف السابق
[3] فيلسوف وقائد عسكري يوناني توفي سنة 354 ق.م.

الذين قتلوه. لكن لما سمعت كل الجموع خارجة وتصيح منادية بالحرية، عدلت عما كانت بصدد فعله، فهدأت وكتمت غضبها الذي كانت تكنه لقتلة المستبد، وما عادت تفكر سوى في إقامة حكومة حرة.

ولا عجب أيضا مما تسومه الشعوب من انتقام غير مسبوق ولا مسموع به من قبل، لمن اغتصبوا حريتها. ولا تنقصني الأمثلة على ذلك، سوى أنني سأكتفي بما حصل بالمدينة اليونانية *Corcyre* حين الحرب بإقليم *Péloponèse*. كانت تلك البلدة منقسمة بين طائفتين. واحدة مع أهل أتينا والأخرى تدعم صبارطا. وقام صراع بين الأهالي على هذا الأساس. فحصل أن تمكن نبلاء *Corcyre* من اغتصاب حرية شعبها. لكن بمعونة من أهل أتينا استطاعت جموع العوام بها من التغلب عليهم، فحبسوهم جميعا في سجن يسعهم كلهم. وصاروا يخرجونهم بالثمانية أوالعشرة بدعوى نفيهم إلى مختلف البلدان. لكن في الحقيقة كان ذلك بقصد إزهاق أرواحهم بأقسى ألوان العذاب. ولما علم من تبقى من أولئك اليجناء بالمصير الذي ينتظرهم قرروا الإفلات من ذلك الموت المهين، فتسلحوا بكل ما وجدوا بين أيديهم وهاجموا من أرادوا ولوج السجن عليهم ومنعوهم من الوصول إلى مدخله. حينها سمع الشعب بشغبهم فهرع إليهم وهدّ أعلى البناية على رؤوسهم فسحقهم تحت أنقاضها. وشهد نفس البلد عدة أحداث مشابهة، وما كانت أقل فظاعة من تلك التي ذكرت، وأعطت الدليل على أن الشعوب تنتقم للحرية ممن سلبها منها بغضب أشد من غضبها على من حاول فقط اغتصابها.

ولما نفكر في سبب تشبث شعوب العصور العتيقة بالحرية أكثر من شعوب الحاضر، يظهر لي أنه هو نفس السبب الذي يجعل رجال اليوم أقل قوة. وهو المتعلق في نظري بالفرق بين تربيتنا وتربية القدماء، كالفرق بين ديننا والديانات العتيقة. وبالفعل لما بيّن لنا ديننا الحقيقة والسبيل الوحيد للخلاص قلل في عيوننا من قيمة مقامات الشرف بهذا العالم. بخلاف الوثنيين الذين كانوا يكنون تقديرا كبيرا للمجد وكانوا يضعون فيه كل الخير. فكانوا يتعلقون بكل ما يستطيع أن يجعلهم مستحقين له. ونرى آثار ذلك في الكثير من مؤسساتهم، ابتداء بروعة تضحياتهم مقارنة مع بساطة تضحياتنا ذات البهاء الأكثر تقوى من كونها لامعة. فلا ترى فيها لا قسوة ولا ما من شأنه أن يذكي الشجاعة. أما بهاء احتفالات القدماء فكان بقدر روعتهم. وكانت مشفوعة بالذبح الوحشي للأضاحي من مختلف الحيوانات المنحورة المخضبة بالدماء. ورؤيتهم المتواصلة لمثل تلك المشاهد القاسية كانت تجعل الرجال شبيهين بتلك العبادة. من جهة أخرى، ما كانت الديانات العتيقة تغمر بآيات التقدير سوى الموتى الذين تميزوا في حياتهم بإنجازات مجيدة قادة الجيوش الشجعان أوعظماء حكام الجمهورية. أما ديننا فلا يبجل من بينا سوى البسطاء ومن نذروا أنفسهم للتصوف وللتأمل بدلا عن الحياة النشيطة. وجعلت كل الخير في التواضع وفي الاستخفاف بأمور الحياة الدنيا بل باحتقارها. في حين كان الوثنيون يعتبرون قوة الجسد من مقومات عزة الروح ككل ما من شأنه الإسهام في جعل الرجال شجعان وأشداء. وحين يتطلب منا ديننا القوة ففقط لتحمل عذابات المآسي التي تصيبنا وليس لكي تحملنا على إنجاز الأمور العظام.

فمما يظهر أن منظومة القيم الجديدة جعلت الرجال أكثر ضعفا، وسلمت خيرات الحياة الدنيا لجرأة الأوغاد، الذين يشعرون بأنه باستطاعتهم ممارسة استبدادهم من دون خوف من أحد، لما رأوا الجموع مستعدة لتحمل كل وقاحاتهم على أمل الفوز بالجنة، بدلا من مقاومتهم والانتقام منهم.

وبما أن العالم قد انتفض[1] والسماء لم تعد تأمر بالحرب، يمكن القول بأن هذا التغيير يعود بلا شك لجبن الرجال الذين يحلولهم تفسير الدين من زاوية الخمول بدلا من الفضيلة. ولوأنهم اعتبروا أنه يدعوللعظمة وللدفاع عن الوطن لوجدوا أنه يريد منا أيضا محبته وتشريفه، ويجب الاستعداد كي نكون قادرين على حمايته.

فهذه التأويلات الخاطئة للدين هي التي أفسدت التربية. وبسببها لم نعد نرى في عالمنا اليوم الجمهوريات بنفس العدد الذي كان في العصور العتيقة. وبالتبعية لا نجد اليوم نفس العشق للحرية الذي عرفته شعوب تلك العصور. وأعتقد أن الإمبراطورية الرومانية هي التي ساهمت في هذه التحولات. فهي التي قضت بسلاحها

[1] لعله يريد الإشارة بذلك لتواتر أطماع القوات الأوروبية في إيطاليا المفككة.

وبفتوحاتها على كل الجمهوريات وعلى كل الدول التي كانت لها حكومات حرة. وبالرغم من سقوطها لم تستطع أجزاء حطامها أن تلتئم، ولا أن تسترجع مزايا الحياة المدنية، عدى في بعض النقط من تلك الإمبراطورية الشاسعة.

على كل حال، لقد تواجه الرومان بكل العالم مع جميع الجمهوريات المناهضة لهم والمستميتة في القتال من أجل الدفاع عن حريتها. وما كان بالإمكان أبدا لتُستعبد لولا شجاعة الشعب الروماني الأعلى درجة والأكثر ندرة. وللدلالة على ذلك يكفيني مثال *les Samnites*. يعترف المؤرخ الروماني تيت ليف نفسه، بأن تلك الشعوب كانت جد قوية وكانت أسلحتها جد هائلة لدرجة استطاعت معها مقاومة الرومان مدة ست وأربعين سنة، إلى حين ولاية القنصل *Papirius Cursor* سنة 326 ق.م. وذلك بالرغم مما أصابهم من الكوارث العديدة ومن خراب كل مدنهم تقريبا ومن الهزائم الدامية التي لحقت بهم في وطنهم. وأي شيء أكثر أسفا من رؤية ذلك البلد اليوم وقد تحول إلى شبه صحراء من بعد ما كان مغطى بالعديد من المدن المأهولة بساكنة مزدهرة. وكان بإمكان مؤسساته وقواته أن تجعله بلدا لا يقهر لولم تهاجمه القوة العسكرية الرومانية.

يسهل تحديد أسباب النظام الذي كان سائدا في ذلك الزمان وأسباب الارتباك الذي حل محله. في الماضي كان الناس أحرارا، واليوم يعيشون في العبودية. وهكذا، وكما ذكرنا ذلك، كل الحواضر وكل الدول، حيث ما وجدت، وتعيش في ظل الحرية تتحصل دائما على أكبر النجاحات. فتكون الساكنة فيها أكثر عددا، لأن الزواج فيها أكثر حرية والارتباطات الإنسانية أكثر جاذبية. وهناك يرى المواطن ببهجة وسرور ولادة أبنائه متيقنا من القدرة على إطعامهم ولا يخشى أن يغتصب أحد منهم ممتلكاتهم. فهناك، وبالأخص، يكون المواطن على يقين من أنه لن يخرج من صلبه للنور عبيدا، وإنما ينجب رجالا أحرار، وبإمكانهم الوصول حتى لقمة هرم الجمهورية، فقط بفضل خصالهم. وفيها نرى الثروة تتكاثر في كل مكان، من الإنتاج الزراعي كما من الإنتاج الصناعي. والكل يبحث بشغف على تنمية ما يملك وعلى امتلاك المزيد من الخيرات وهو على يقين من الانتفاع بها من بعد حيازتها. فينتج عن ذلك عند المواطنين رغبة وطموح في اكتساب أوإنتاج كل ما فيه نفع لكل من الصالح الخاص والصالح العام. وبذلك تزدهر البلاد يوما من بعد يوم، وبشكل رائع.

أثر الديانات والكوارث الطبيعة في محو الذاكرة[1]

أعتقد أن من أرادوا الرد على فكرة قدم وجود العالم الذي يتبناها بزعمهم الفلاسفة، قالوا لوكانت حقا تلك العصور عتيقة بمثل ذلك القدم لامتدت الذاكرة إلى أحداث ما قبل خمس آلاف سنة. وهذا الرد كان بإمكانه أن يكون صائبا لولم نكن نرى أن تذكر الأحداث يختفي بفعل أسباب مختلفة. فمنها ما يعود للبشر ومنها ما هو من فعل السماء. ما يتعلق منها بالبشر راجع لتغيرات الدين واللغة. لما تظهر طائفة جديدة، بمعنى دين جديد، يكون همها الأول هو القضاء على القديمة، من أجل تقوية نفوذها. وتتمكن من ذلك بيسر لما يكون مؤسسوها يتكلمون لغة مخالفة للغة القوم.

ونجد هذه النتائج بشكل باهر حين نتفحص سلوك الديانة المسيحية مع الوثنية. لقد ألغت كل مؤسساتها وكل طقوسها، ومحت حتى ذاكرة لاهوتها العتيق. صحيح أنها لم تستطع، بنفس التوفيق، محوذكرى ما أنتجته الوثنية من رجال عظام. لكن يجب إيعاز ذلك الفشل لاستعمالها اللغة اللاتينية التي اضطرت للحفاظ عليها من أجل كتابة تعاليم قوانينها الجديدة. ولوتمكن أوائل المسيحيين من استعمال لغة أخرى، وبالنظر لكل ما خربوه، لما ساورنا شك في انعدام وجود أية ذكرى للأحداث الماضية.

لما نقرأ عن الوسائل التي استعملها القس *saint Grégoire* [2] وغيره من زعماء الكنيسة المسيحية، نلمس بقوة مدى تحاملهم الكبير على كل ما من شأنه التذكير بالعصور العتيقة. فكانوا يحرقون كتابات شعرائها ومؤرخيها، ويحطمون تماثيلها ويخربون كل ما يحمل آثار تلك القرون القديمة. ولووجدت لغة جديدة لدعم ذلك التدمير لكانت سنين قليلة كافية لمحوهم ذاكرة كل شيء قديم.

ومن المعقول الاعتقاد بأن ما حاولت المسيحية فعله في حق الوثنية، قد فعلته الوثنية في حق الديانات التي سبقتها. وبما أن هذه الديانات قد تغيرت مرتين أوثلاث مرات خلال خمسة أوستة آلاف سنة، فقد فقدنا ذاكرة الأحداث الحاصلة قبل تلك المدة. وما تبقى من آثارها نتعامل معه كأحجيات، فلا يحظى بأي مصداقية. فذلك كان مصير المكتبة التاريخية[3] للمؤرخ اليوناني *Diodore de Sicile* الذي عاش في القرن الأول قبل الميلاد وجاء في موسوعته[4] بأخبار أحداث أربعين أوخمسين ألف سنة. لكن الناس، يعتبرنها مجرد أكاذيب، بما فيهم أنا.

أما أسباب نسيان أحداث الماضي القديم بفعل السماء، فهي الكوارث مثل الطاعون والمجاعة والفيضانات، التي تخرب الأمم، وتقلص من حجم ساكنة بعض بلدان العالم إلى عدد قليل. والنتائج الأفدح تعود للفيضانات، بسبب عموميتها الجغرافية. ولا ينجومن خرابها عموما سوى أهالي الجبال الذين بخشونة عيشهم ليست لديهم أدنى معرفة بأحداث العصور العتيقة، فلا يكون عندهم شيء منها كي ينقلوه لأجيالهم اللاحقة. وإذا ما وجد من بينهم من يعرف عنها شيئا، نجده يخفي حقيقة ما يعرف ولا يفشيها سوى من بعد تغييرها بالشكل الذي يجلب له الإعجاب والتقدير، أوالذي يخدم مصالحه، فلا يبقى منها للأجيال اللاحقة سوى ذكرى ما قاله وكتبه هو وليس أكثر.

ولا مجال للشك في كون تلك الفيضانات والمجاعات والأوبئة قد تكرر تخريبها مرات عديدة، سيما وهناك العديد من أخبارها وأنه من الطبيعي حدوثها. فالطبيعة مثلها مثل كل الأجسام البسيطة التي لما تحمل بغضب زائد تلفظه كي تتعافى. ومثلها في ذلك جسم المجتمع الإنساني. فتحصل تلك الكوارث حيث عدد السكان يُثقل كاهل البلاد فلا يجدون فيه ما يقتاتون به، وغيرها من البلدان مليئة كذلك بالسكان. كما تحصل حيث سوء نية الناس

[1] ترجمة العنوان بالفرنسية هو*Éternité du monde*

[2] الكثير من زعماء الكنيسة عرفوا بلقب *saint Grégoire*. فلا ندري أيهم يقصد.

[3] *La Bibliothèque historique de Diodore de Sicile*

[4] من أربعين مجلد

وشرهم يصلان إلى حدهما الأقصى، فيكون العالم في حاجة للتطهير منهم بإحدى تلك الكوارث الثلاث، حتى يجد العدد القليل الباقي منهم أخيرا حياة أيسر ويعودون إلى العيش في أحوال أفضل .

وذلك ما حصل، كما قلت سابقا، لإقليم *la Toscane*. كانت قوية وكانت مليئة بالتدين وبكريم الأخلاق. وكانت لها لغة وتقاليد وطنية. فذهب كل شيء مع الاحتلال الروماني. ولم يبقى من ذكراها سوى الإسم.